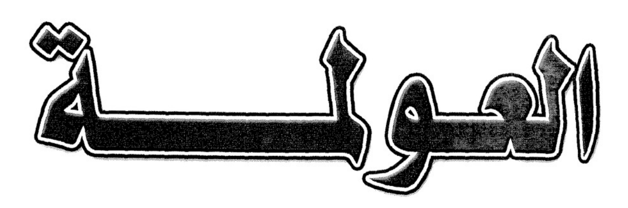



## دراسة فى المفهوم والظاهرة والأبعاد

الدكتور

**ممدوح محمود منصور**

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية

٢٠٠٤



٨ شارع قنا - الإبراهيمية - إسكندرية - ت، ٥٧٤٣٩٢٥

# العولمة

## دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد

( الطبعة الثانية )

دكتور

**ممدوح محمود منصور**

قسم العلوم السياسية

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٤

الناشــــر

أليكس لتكنولوجيا المعلومات

٨ شارع قنا - الإبراهيمية - الإسكندرية

ت. ٥٧٤٣٩٢٥

Email: AlexInfoTech@link.net

• بسم الله الرحمن الرحيم •

« وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا »

آية ١٣ - سورة الحجرات

« ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين »

آية ١١٨ - سورة هود

صدق الله العظيم

# إهداء

إلى صاحبي الذكرى الغالية والفضل الأوفى

إلى ذكرى والدي ووالدتي رحمهما الله

اعترافاً بفضلهما ووفاء لذكراهما

# مقدمة

تعد ظاهرة العولمة Globalization [(١)] من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في السنوات الأخيرة، سواء علي مستوي الدوائر العلمية الأكاديمية، أو علي مستوي المحافل العملية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها.

وترتد أهمية ظاهرة العولمة إلي تباين أبعادها وتشعب آثارها، إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة علي مجرد التأثير علي واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب، وإنما جاوزت ذلك لتشمل التأثير علي الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها آثارا ملموسة علي مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

وقد كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها هذه الظاهرة، وذلك الاهتمام الكبير الذي حظيت به، أن تعددت الدراسات التي عنيت بتحليلها وتبيان آثارها، كما تباينت الاتجاهات والآراء والمواقف بصددها مابين مؤيد ومعارض، أو مابين مرحب ومندد.

وفي هذا الإطار تجئ هذه الدراسة كمحاولة للوقوف علي مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة والاستخدام، وكذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي وذلك من خلال استعراض الظروف التاريخية التي مهدت لها أو هيأت لظهورها، فضلاً عن إلقاء الضوء علي المنطلقات الأيديولوجية الكامنة وراء هذه الظاهرة أو الباعثة عليها والتي أسهمت في تشكيل ملامحها، ولنختتم دراستنا بالتعرف علي الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة ولآثارها وانعكاساتها علي مختلف قطاعات الحياة الإنسانية.

---

(١) يستخدم مصطلح Mondialisation في اللغة الفرنسية للإشارة إلي ظاهرة العولمة.

إننا إذ نقدم هذه الدراسة - كإسهام متواضع من جانبنا في هذا المضمار- لندرك تماماً أننا نغامر بالخوض في بحر لجي يموج بالتيارات المتلاطمة والأهواء المتعارضة، التي يصعب الإبحار فيها، غير أن ما دفعنا إلي تناول هذا الموضوع هو إدراكنا لمدي خطورة الآثار والانعكاسات التي سترتبها هذه الظاهرة علي واقعنا المصري والعربي والإسلامي، ولما يمكن أن تخلفه من عواقب خطيرة علي مستقبل الأجيال القادمة في بلادنا.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أعبر عن خالص الشكر والامتنان لكل من جامعتي ستوكهولم وفيكشو بالسويد علي الدعوة الكريمة التي تلقيتها منهما لزيارة السويد خلال الفترة من ٧ إلي ٢١ سبتمبر ١٩٩٨، ، والتي أتاحت لي جمع معظم المادة العلمية التي اعتمدت عليها في إعداد هذه الدراسة، فضلاً عما أتاحته لي هذه الزيارة من التعرف علي رؤية جانب من دول العالم المتقدم لهذه الظاهرة.

وختاماً ....

فإنني إذ أقدم هذا العمل العلمي المتواضع إلي قراء العربية لأتطلع إلي أن يجد فيه المعنيون بدراسة هذا الموضوع بعض النفع والفائدة وهم بصدد السعي إلي فهم أعمق وإدراك أشمل لأبعاد هذه الظاهرة المستجدة، كما آمل أن يمثل كذلك صرخة تحذير أو صيحة تنبيه للقائمين علي عمليات رسم السياسات العامة أو صنع القرار علي كافة المستويات، داعياً الله العلي القدير أن يوفقهم لما فيه تجنيب أمتنا ويلات العولمة وشرورها، وأن يهيئ لبلادنا الإفادة مما قد تحمله في ثناياها من خير، إنه علي ما يشاء قدير. ألا قد بلغت اللهم فاشهد.

« ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير » ..

د/ ممدوح محمود منصور

الإسكندرية في مارس ٢٠٠٤

# القسم الأول

## فى « العولمة »

## دراسة للمفهوم والظاهرة والمنطلقات

- **في التعريف بمفهوم « العولمة »:**

العولمة - لغة - هي تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشئ أي جعله عالمياً.

ولقد كان من شأن تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة، وذيوع الكتابات المعنية بدراستها، أن تعددت وتنوعت التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة، فراح كل باحث يركز علي بعد معين من بين الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، بحسب اهتماماته العلمية أو العملية، كما راحت هذه التعريفات المتباينة تصطبغ وتتلون علي مقتضي التوجهات الفكرية والأيديولوجية لواضعيها، أو تبعاً للمصالح المادية والمعنوية للدول التي ينتمي إليها واضعو هذه التعريفات، ومدي تأثر تلك المصالح بظاهرة العولمة سلباً أو إيجاباً.

وفيما يلي محاولة لاستعراض الإتجاهات الرئيسية السائدة بصدد تعريف « العولمة » كمفهوم يشير إلي تلك الظاهرة المستجدة، وذلك بغية التعرف علي كنه هذه الظاهرة، وكذا الوقوف إلي المدلول الاصطلاحي لذلك المفهوم.

**أولاً : العولمة كتكثيف للتفاعلات الدولية:**

يري فريق من المعنيين بالعولمة أن هذه الظاهرة تشير إلي ازدياد كثافة التفاعلات والعلاقات فيما بين الدول علي المستوي العالمي. وفي هذا الإطار يري كل من Holm & Sorensen أن « العولمة هي تكثيف للعلاقات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية عبر الحدود »[٢]. أما أنتوني جيدنز Giddens فيري أن « العولمة هي عملية تكثيف للعلاقات الاجتماعية عبر العالم علي نحو يهيئ لترابط التجمعات المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية علي مقتضي أحداث تقع علي بعد أميال عديدة والعكس بالعكس »[٣].

ويتضح من تعريف جيدنز أنه يركز علي الطابع الجدلي للعولمة، حيث يشير إلي التأثيرات المتبادلة بين العالمي وبين المحلي، فكما أن العولمة تؤثر في الأحداث

المحلية، فإن العولمة ذاتها كظاهرة لابد لها - بدورها - أن تنفعل هي الأخرى بهذه الأحداث المحلية.

ويلتقي التعريفان السابقان حول فكرة التدويل Internationalization أي تدويل العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بحيث لاتعد مقصورة فقط على المستوى المحلي وإنما تنسحب إلى ماوراء الحدود الإقليمية فتصبح تفاعلات دولية، ومن ثم فالعولمة تشير إلى النمو المتزايد للتفاعلات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.

وانطلاقاً من التصور السابق فقد عرف كل من Thompson & Hirst العولمة على أنها « زيادة في أحجام ومعدلات نمو التدفقات التجارية وتدفقات رؤوس الأموال المستثمرة فيما بين الدول، كما تتضمن العولمة - وفقاً لهذا التعريف - التحركات المتزايدة للأفراد والرسائل والأفكار فيما بين الدول » [٤].

ويتفق Robert Cox أيضاً مع هذا الرأي حيث يرى أن « العولمة تتسم بمجموعة من الخصائص التي تشتمل على تدويل العملية الإنتاجية، والتقسيم الدولي للعمل، وحركات الهجرة البشرية من الجنوب إلى الشمال، فضلاً عن تهيئة البيئة التنافسية التي تهيئ لذلك كله، وبما يتطلبه ذلك أيضاً من إضعاف لدور الدولة[٥].

## ثانياً : العولمة كتراجع لأثر العامل الجغرافي:

يرى M. Waters أن « العولمة هي عملية اجتماعية يتراجع بمقتضاها تأثير العامل الجغرافي على الترتيبات (النظم) الاجتماعية والثقافية، وما يصاحب ذلك من تزايد وعي الشعوب بهذا التراجع[٦].

أما Baylis & Smith فيعرفان العولمة على أنها تعني ببساطة « عملية الترابط المتزايد فيما بين المجتمعات بحيث أن الأحداث التي تقع في مكان ما من العالم تكون لها - على نحو متزايد - انعكاسات على شعوب ومجتمعات نائية عنها » [٧].

## ثالثاً : العولمة بمعني اللا - إقليمية:

يري البعض أن العولمة تعني القضاء علي مفهوم الإقليمية Deterritorialization ، أو بعبارة أخري فإن العولمة تستهدف التمكين لما يسمي ما فوق الإقليمية Supraterritoriality . ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلي العولمة باعتبارها تمثل عملية إعادة تصوير لخريطة العالم بحيث لايبدو العالم مقسما إلي أقاليم متميزة تفصل بينها حدود إقليمية[٨].

ويندرج تحت هذا الإتجاه أيضاً تعريف كل من T. McGrew & D. Held حيث يعرفان العولمة علي أنها « عملية (أو مجموعة من العمليات) التي تنطوي علي تحولات عميقة بصدد التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية عبر العالم»[٩].

## رابعاً : العولمة بمعني انضغاط الزمان والمكان:

يري Robertson أن « العولمة هي انضغاط الزمان والمكان علي مستوي العالم وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط»[١٠] بمعني تراجع أثر الفواصل المكانية (المسافات) أو الزمنية (فروق التوقيت) علي التعامل الدولي. ويؤيد Giddens هذا التصور حيث يري أنه لايتعين النظر إلي العولمة باعتبارها ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولي، تقوم علي تزايد درجة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول. وإنما هي تتمثل - في المقام الأول - في ذلك التحول الهائل الذي طرأ علي مفهومي الزمان والمكان في عالمنا المعاصر[١١].

## خامساً : العولمة بمعني عملية التوحيد الكوني:

يلتقي أنصار هذا الإتجاه حول النظر إلي العالم (الكرة الأرضية أو كوكب الأرض) Globe ، أو الكون Universe كوحدة واحدة، ومن ثم فالعولمة من وجهة نظر هؤلاء هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية Universalization[١٢].

وعلي الرغم من ذلك فهم يختلفون فيما بينهم حول تصوراتهم بشأن فكرة

التوحيد Unification ذاتها، إذ يذهب بعض المغالين إلي تبني التصور القائل بأن العولمة هي « مجموعة العمليات التي يتم من خلالها تجميع شعوب العالم المختلفة في مجتمع كوني عالمي واحد » (١٣)، أي أنها العملية التي تستهدف خلق هيراركية عالمية (أو كونية) سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ذلك بينما يقف فريق آخر عند حد القول بأن المقصود بالتوحيد هو الاتساق Uniformalization ، أي توحيد المعايير أو القيم علي المستوي العالمي، ولعل ذلك التصور الأخير هو الأقرب إلي الواقع، ومن ثم فإن العولمة - تبعاً لذلك - تشير إلي عملية توحيد القيم والمعايير والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي المستوي العالمي.

ويعد كل من Olivier Reiser و B. Davies أول من نحت فعل يعولم to Globalize ، وذلك في أربعينيات القرن العشرين بمعني النظر إلي الكون كله كوحدة واحدة أو ككل مترابط، حيث تنبآ بحدوث تآلف Synthesis بين الثقافات وصولاً إلي ما أسمياه بالنزعة الإنسانية العالمية Global Humanism. وفي هذا الإطار فإن كلمة Global تشير إلي كل ما هو عالمي أو كوني، أو إلي كل ما يمتد عبر العالم World wide ، وكذلك فإن لفظة العولمة تشير إلي عملية بث أو نشر الأشياء أو الخبرات عبر الشعوب، علي امتداد كافة أرجاء المعمورة كأن نتحدث مثلاً عن عولمة التقويم الميلادي الجريجوري ليصبح مقياساً للتأريخ عبر العالم، أو عولمة فكرة معينة كفكرة حقوق الإنسان مثلاً، أو عولمة طراز معين من طرز الملبوسات أو نمط معين من أنماط الاستهلاك(١٤).

### سادساً : العولمة بمعني التحرير:

يري أنصار هذا الاتجاه أن العولمة تتمثل في الإتجاه أو النزوع نحو الليبرالية Liberalization ، بمعني التحرير وإزالة القيود وا لمعوقات التي تفرضها الحكومات علي كافة الأنشطة والتحركات السياسية والاقتصادية. ويمكننا أن نتمثل مظاهر العولمة - وفقاً لهذا الإتجاه - في الانتشار السريع لعمليات التحول الديمقراطي

سياسياً، وعمليات التحول إلي آليات السوق وتحرير التجارة وإزالة العوائق علي المبادلات التجارية وعلي تحركات الأفراد ورؤوس الأموال (١٥).

## سابعاً : العولمة بمعني الاستعمار أو الهيمنة:

ويمثل هذا الاتجاه وجهة النظر السائدة في دول الجنوب تجاه ظاهرة العولمة. ويري Martin Khor «أن العولمة تمثل ما اصطلحنا علي تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار (١٦)». ووفقاً لهذا التعريف تعد العولمة صورة من صور الإمبريالية الحديثة.

## ثامناً : العولمة بمعني التغريب أو الأمركة:

تذهب بعض التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة إلي اعتبارها محاولة للتغريب Westernization أو للأمركة Americanization إذ يري كل من Spybey و Taylor (١٧) أن «العولمة هي عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة من المنظور الغربي عبر العالم، بما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء علي الثقافات الأخري وعلي حق الشعوب في تقرير مصائرها،، وحقها في المشاركة في هذه العملية». وقد ارتبطت العولمة بالمشروع السياسي الأمريكي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وقد عبر R. Keohane عن ذلك بقوله : «إن الهيمنة (ويقصد الهيمنة الأمريكية) تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعب». (١٨)

ولعل مما يدعم هذا التصور ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) - أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في البرازيل عام ١٩٩٢ - حين قال : «إن نمط حياتنا غير قابل للتفاوض» ،مما يوحي بأن قيم الليبرالية الغربية، وكذا نمط الحياة الأمريكية علي وجه التحديد يتعين أن يكونا المعيار الحاكم في أي نظام دولي أو إتفاقية دولية. ولعل ذلك ما حدا بجاك لانج - وزير الثقافة الفرنسي السابق - إلي أن يرفع شعار : « يا ثقافات العالم إتحدي ضد الغزو الثقافي الأمريكي» ، وذلك خلال مؤتمر منظمة اليونسكو الذي عقد بالمكسيك.

ويري محمد عابد الجابري (١٩) «أن العولمة التي يجري الحديث عنها الآن هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسة والفكر، وهي تشير إلي محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه (هو الولايات المتحدة) علي بلدان العالم أجمع. فالعولمة ليست إذن مجرد تطور تلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها - وبالدرجة الأولي - دعوة إلي تبني نموذج معين، أو بعبارة أخري إنها تمثل أيديولوجية تعكس الإرادة الأمريكية للهيمنة علي العالم وأمركته، وهي تلجأ - في سبيلها إلي تحقيق ذلك - إلي مجموعة من الوسائل منها :

أ - استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن القائم في الدول القومية وبنظمها، ولا سيما فيما يتصل بالرعاية الاجتماعية.

ب - اتخاذ السوق آلية للانتخاب Selection (بالمعني الداروني للكلمة)، أي لانتقاء الأقوي، علي اعتبار أن البقاء للأصلح، ومؤدي ذلك أن الدول والأمم غير القادرة علي المنافسة ليس أمامها من مصير سوي الإنقراض والزوال أو الخضوع والتبعية.

• • •

وانطلاقاً من التعريفات التي عرضنا لها، وإذا جاز لنا أن نقدم إسهاماً متواضعاً في مجال تعريف مفهوم العولمة يمكننا القول بأن :

« العولمة هي عملية مدارة إرادية وغائية تستهدف من خلالها القوي المهيمنة علي النسق العالمي، الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت علي التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة، - وما نتج عن ذلك كله من الشعور بانضغاط الزمان والمكان، وتهاوي الفواصل الإقليمية، وتزايد الوعي بالعالم ككل متكامل - ، في تحقيق الهيمنة العالمية، وذلك من خلال العمل علي فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية علي

بقية مناطق العالم، تحقيقاً لمصالح تلك القوي المسيطرة، من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أو الوسائل المتنوعة والمتساندة والمهيئة لتحقيق تلك الهيمنة ».

• • •

## • في التمييز بين مفهومي « العولمة » و « العالمية » :

وتجدر الإشارة - ونحن بصدد التعرض لمفهوم العولمة - إلي ضرورة التمييز والتفرقة بين مفهوم العولمة Globalization ، وبين مفهوم العالمية Globalism، لما قد يثيره التقارب أو التشابه بين المفهومين من لبس أو غموض قد يؤدي إلي خلط مضلل أو إلي اختلاط في الأفكار والتصورات.

وفي هذا الإطار يري د. محمد عمارة أن « العالمية هي نزعة إنسانية وتوجه نحو التفاعل بين الحضارات، والتلاقح بين الثقافات، والمقارنة بين الأنساق الفكرية، والتعاون والتساند والتكامل والتعارف بين الأمم والشعوب والدول، بحيث يصبح العالم منتدي حضارات، بينها مساحات كبيرة من المشترك الإنساني العام، ولكل منها هوية ثقافية تتميز بها ومصالح وطنية وقومية وحضارية واقتصادية وأمنية لابد من مراعاتها في إطار توازن المصالح » (٢٠).

ويتفق محمد عابد الجابري مع الرأي السابق حيث يري أن : « "العالمية" تشير إلي الطموح إلي الارتقاء بالخصوصية إلي المستوي العالمي ، أو بعبارة أخري هي إنفتاح المحلي علي ماهو عالمي أو كوني، وبالتالي فإن نشدان العالمية هو طموح مشروع يعكس الرغبة في الإنفتاح علي الآخر بهدف تبادل الأخذ والعطاء، وبهدف الحوار والتعارف والتلاقح بين الحضارات والثقافات، وهكذا يمكن النظر إلي العالمية باعتبارها إثراء للهوية الذاتية، أما "العولمة" فهي إرادة للهيمنة، وبالتالي فهي محاولة لقمع الخصوصيات القومية، إنها محاولة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته » (٢١).

أما James Rosenau فيري كذلك أن: « العالمية تشير إلي الطموحات أو التطلعات التي تستهدف الوصول إلي حالة تصبح فيها القيم مشتركة، أو تكون متاحة لكافة أبناء الجنس البشري - علي اختلاف بيئاتهم وأدوارهم كمواطنين مستهلكين أو منتجين - وهم يسعون إلي العمل الجماعي مستهدفين حل المشكلات التي تواجههم » (٢٢) .

ويتضح مما سبق أن مفهوم العالمية ينطوي علي مضمون إيجابي يتمثل في سعي الشعوب ذاتها نحو التفاعل مع غيرها علي المستوي العالمي وصولاً إلي أرضية مشتركة علي مستوي البشرية ككل، وبحيث يتاح لكافة الحضارات والثقافات أن تتفاعل وأن تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها علي نحو متكافئ، وذلك علي عكس العولمة التي تستهدف التأثير فقط دون التأثر - أي أنها عملية في اتجاه واحد فقط ذات طبيعة إملائية - في إطار السعي إلي فرض قيم ومعايير وأنماط ونظم طرف معين علي بقية الأطراف الأخري التي يتسم موقفها عادة بالسلبية وعدم القدرة علي التأثير.

- « العولمة » عملية:

يمكن النظر إلي العولمة باعتبارها « عملية » Process [أو مجموعة من العمليات]، أي أنها تنطوي علي مجموعة من الممارسات والأفعال والأنشطة الغائية المدارة، أي التي تتم بوعي من جانب القائمين بها، والتي تستهدف تحقيق غايات معينة، حتي ولو لم يتم الوصول إليها أو تحقيقها. وهكذا يمكننا القول بأن ثمة إرادة واعية تدبر وتدير وتوجه هذه الأنشطة تحقيقاً لأهداف معينة واعتماداً علي وسائل وأساليب وأدوات معينة. فالعولمة إذن - وفقاً لهذا التصور - هي برنامج عمل يتضمن أهدافاً مرجوة وأدوات ووسائل يفترض فيها القدرة علي تحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ويتفق Giddens مع هذا التصور حيث يري أن: « العولمة لا تمثل تطوراً تاريخياً طبيعياً بعامل قوي التطور، وإنما هي عملية مدارة تقوم عليها وتدعمها

وتروج لها بعض الدول والحكومات فضلاً عن قوي أخري كالشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية »[٢٣].

ويمكننا أن نخلص - ونحن بصدد الحديث عن العولمة كعملية - إلي أن ثمة فاعلاً (معولماً) يتمثل في الدول والكيانات أو القوي الدولية الداعية للعولمة أو المروجة لها، وأن ثمة أدوات تستخدم في هذا الصدد، وأن هذه الأدوات - علي اختلاف صورها وتباين أشكالها - تتكامل مع بعضها البعض تحقيقاً لهذا الهدف المنشود.

وتشير الملاحظة إلي أن ثمة تنوعاً في طبيعة الوسائل أو الأدوات التي يتم اللجوء إليها في هذا الصدد، فثمة أدوات سياسية وأخري اقتصادية وثقافية واتصالية وعسكرية وغيرها. وانطلاقاً من تعدد وتباين طبيعة الأدوات المستخدمة في إطار هذه الظاهرة كان التنوع والتباين في أبعادها والتشعب في آثارها وانعكاساتها.

- في العولمة « كظاهرة »:

تعرف « الظاهرة » Phenomenon بأنها ذلك الشئ أو الحدث الذي يحيط بالإنسان في الطبيعة أو في المجتمع، وموقف الإنسان ذو العقل المتقدم منه، حين يأنس في ذاته القدرة علي التعرف علي، أو الكشف عن حقيقة ما يحيط به، فيتجه إلي هذه الأشياء ساعياً إلي سبر أغوارها والكشف عن حقيقتها، وحينئذ تصبح هذه الأشياء بالنسبة له بمثابة الظواهر[٢٤].

وهكذا يتضح أن الظاهرة هي ذلك الشئ الذي يظهر أو يتبدي لنا to appear، فنلاحظه أو ندركه بحواسنا، فنسعي إلي تفسيره والكشف عن حقيقته. ومن ثم فإن إدراكنا أو انتباهنا إلي وجود الشئ هو شرط ضروري لاعتباره « ظاهرة » بالنسبة لنا. وبالمقابل فإن عدم إدراكنا لوجود الشئ هو خير دليل علي عدم اعتبارنا إياه كظاهرة، حتي وإن كان له وجود فعلي في الواقع.

هذا وقد أجمعت الكتابات التي تناولت موضوع « العولمة » علي أنه لم يكن لمفهوم العولمة أي وجود معروف قبل منتصف عقد الثمانينيات، بل إن قاموس أوكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة قد أشار إلي هذا المفهوم - للمرة الأولي - عام ١٩٩١ واصفاً إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينيات. وهكذا يتضح أنه حتي وإن كان لهذا المفهوم وجود قبل ذلك، فإنه لم يكن يسترعي أي اهتمام أو انتباه، ولم يكن أيضاً قد اكتسب مدلولاً اصطلاحياً معيناً باعتباره من مفاهيم دراسة العلاقات الدولية، أو باعتباره يشير إلي ظاهرة معينة من ظواهرها، وإنما كان يعامل كأية كلمة عابرة تشير إلي مضمون لغوي فحسب (٢٥).

وبناءً علي ما تقدم فإنني أري أن البداية الحقيقية للعولمة « كظاهرة » تعود فقط إلي أوائل عقد التسعينيات، حين ظهر مفهوم « العولمة » لأول مرة بالمدلول الاصطلاحي الذي عرضنا له في مقدمة هذه الدراسة.

- **العولمة بين القديم والحديث :**

وعلي الرغم مما تقدم فإن ثمة من يرون أن للعولمة جذوراً ضاربة في أعماق التاريخ، إذ يردون أصولها وإرهاصاتها الأولي إلي نحو خمسة قرون خلت. ويري أنصار هذا الإتجاه أن تباشير العولمة ترتد إلي القرن الخامس عشر الذي شهد بداية ما سمي بعصر الكشوف الجغرافية، وذلك حين حاولت كل من أسبانيا والبرتغال أن تفتح لها طريقاً بحرياً إلي الشرق الأقصي قافزة بذلك فوق الإمبراطورية الإسلامية في المشرق العربي، والتي كانت آنذاك تقف حائلة دون وصول النفوذ الأوروبي إلي الشرق الأقصي، وقد أسفرت تلك المحاولات عن وصول الأوروبيين إلي سواحل غرب أفريقيا (١٤٣٤)، وإلي رأس الرجاء الصالح (١٤٨٨)، وإلي القارة الأمريكية الشمالية (١٤٩٢)، وإلي الهند (١٤٩٨)، وإلي جنوب الصين (١٥١١)، وإلي المحيط الهادي عبر أمريكا الوسطي (١٥١٣)، وانتهاءً بأول رحلة بحرية للدوران حول الأرض (١٥٢٢) (٢٦).

وفي أعقاب عصر الكشوف الجغرافية بدأ التصارع حول السيطرة علي الأسواق العالمية ترويجاً للسلع والمنتجات الأوروبية، ورغبة في مبادلتها بالمواد الخام والمنتجات الأسيوية والأفريقية، مما اعتبر إيذاناً ببدء عصر الرأسمالية التجارية.

وقد ألقت هذه التطورات - بما أتاحته من إنفتاح أوروبي علي بقية ارجاء المعمورة - بظلالها علي العلاقات الدولية. إذ شهدت هذه الفترة البدايات الأولي لنشأة القانون الدولي من خلال كتابات هيجو جروشيوس (١٦٢٥)، كما تبع ذلك إرساء قواعد التعامل السياسي الدولي من خلال مقررات مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨).

ومع بدايات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر شهدت أوروبا ما عرف بظاهرة الإنتاج الكبير. حيث أدت ميكنة العمليات الإنتاجية إلي زيادة متنامية في حجم الإنتاج، الأمر الذي استلزم فتح أسواق جديدة في مختلف أنحاء العالم لتصريف فائض الإنتاج المتراكم، وكذا البحث عن مصادر جديدة للمواد الخام لمواجهة الزيادة في متطلبات العملية الإنتاجية، ذلك فضلا عن إتاحة فرص جديدة لاستثمار فوائض رؤوس الأموال الأوروبية المتراكمة. والافادة من المزايا النسبية المتوافرة في مناطق مختلفة من العالم كوفرة المواد الخام ورخص الأيدي العاملة والقرب من منافذ التسويق. وقد أدت كل هذه التطورات الي زيادة قوة الراسمالية الصناعية الاوروبية مما هيأ المجال لظهور ظاهرة السيطرة الاستعمارية (الإمبريالية).

ومنذ نهايات القرن التاسع عشر وعلي امتداد القرن العشرين حدثت تطورات هائلة في مجال التكنولوجيا. وفي مجالي الاتصالات والمواصلات الدولية؛ بحيث بات مفهوم الكونية (بمعني النظر إلي العالم ككل مترابط) يبدو قابلاً للتحقق لأول مرة في تاريخ البشرية بشكل ملموس.

ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلي بعض الأحداث العالمية [٢٧] والدولية التي ساهمت في التمكين لهذه النزعة الكونية :

- ففي سنة ١٨٦٦ بدأ تشغيل أول كابل للاتصالات التلغرافية عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٨٨٤ بدأ العمل بتوقيت جرينتش لتنسيق المواقيت عبر العالم.
- وفي عام ١٨٩١ تم أول اتصال هاتفي دولي بين لندن وباريس.
- وفي عام ١٨٩٦ أعيد إحياء فكرة الألعاب الأوليمبية القديمة لأول مرة في العصر الحديث.
- وفي عام ١٨٩٩ تم إلتقاط أول رسالة لاسلكية عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولي (١٩١٤ - ١٩١٩) كأول حرب عالمية.
- وفي عام ١٩١٨ بدأت خدمة البريد الجوي لأول مرة.
- وفي عام ١٩١٩ نجحت أول رحلة طيران عبر الأطلنطي بدون توقف.
- وفي عام ١٩٢٠ تم إنشاء منظمة عصبة الأمم كأول منظمة عالمية للسلام.
- وفي عام ١٩٢٦ تم أول إتصال تليفوني عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٩٣٠ نجح أول بث إذاعي عالمي لخطاب الملك جورج الخامس في مؤتمر لندن البحري حيث تم بثه واستقباله عبر ٢٤٢ محطة أرضية علي امتداد القارات الست.
- وفي عام ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥).
- وفي عام ١٩٤٤ أبرم نظام بريتون وودز لإنشاء مؤسسات التمويل الدولية كما تم إرساء أسس النظام النقدي الدولي.
- وفي عام ١٩٤٥ أنشئت منظمة الأمم المتحدة.

- وفي عام ١٩٤٧ وقعت الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT لتحرير التجارة الدولية.
- وفي عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- وفي عام ١٩٥٦ تم إرساء أول كابل تليفوني عبر المحيط الأطلنطي.
- وفي عام ١٩٥٧ أطلق أول صاروخ عابر للقارات (الإتحاد السوفيتي).
- وفي عام ١٩٦٠ استخدم مارشال ماكلوهان مصطلح القرية العالمية Global Village كوصف للعالم في ظل تقدم وسائل المواصلات والاتصالات.
- وفي عام ١٩٦٢ أدخلت خدمة الاتصال الدولي المباشر بين لندن وباريس.
- وفي عام ١٩٧٢ عقد أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة عن البيئة.
- وفي عام ١٩٧٦ تم أول بث تليفزيوني عبر الأقمار الصناعية باستعمال الأطباق.
- وفي عام ١٩٨٧ برزت مشكلة ثقب الأوزون كمشكلة بيئية عالمية تحظي باهتمام عالمي.
- وفي عام ١٩٨٧ إنهارت الأسعار في بورصة وول ستريت فأعقبتها إنهيارات متلاحقة في الأسواق المالية الكبري في العالم.
- وفي عام ١٩٩١ بدأ تشغيل أول شبكة للاتصالات الدولية World Wide Web.
- وفي عام ١٩٩١ تمت أول تغطية إعلامية شاملة عن طريق البث المباشر لحرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) لجميع أنحاء العالم عن طريق قناة CNN الإخبارية.
- وفي عام ١٩٩٢ عقدت أول قمة لمناقشة الأوضاع البيئية في العالم (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

- وفي عام ١٩٩٥ أنشئت منظمة التجارة العالمية WTO لتحل محل إتفاقية الجات.

ومن استعراض الأحداث السابقة يمكننا أن نلمس بالفعل كيف أن العالم قد شهد خلال القرن الأخير تطورات مذهلة، أسهمت إلي حد بعيد في تقريب المسافات، وتسهيل الاتصالات بين أطرافه المترامية، إلي الحد الذي سوغ للبعض أن يشبهه بالقرية الصغيرة.

ولكن علي الرغم من ذلك كله فإن ثمة سؤالاً يطرح نفسه في هذا المقام، ألا وهو : لماذا لم يظهر مفهوم « العولمة » ولم تصبح هذه الظاهرة مثاراً للحديث إلا مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بالذات، وذلك رغم كل التطورات الهائلة التي كانت قد حدثت بالفعل قبل ذلك، والتي كانت تمثل التمهيد الطبيعي الذي يهيئ لحدوث هذه الظاهرة أو للحديث عنها ؟

للإجابة عن هذا التساؤل فإنني أتصور بداية - أنه من المتعين أن يكون ثمة تحول جذري أو تطور جوهري قد طرأ علي العلاقات الدولية في تلك الفترة بالذات، لكي يجعلنا ننتبه إلي التطورات المحيطة بنا، فندركها باعتبارها تمثل وضعاً دولياً جديداً أو تغيراً رئيسياً في نمط التفاعلات الدولية، علي النحو الذي دفعنا إلي التعامل معها كظاهرة مستجدة لم نعهدها من قبل - علي الأقل بصورتها الراهنة - ولكي ننحت لها مفهوماً جديداً يشير إليها، ألا وهو مفهوم « العولمة ».

ويمكننا - جرياً علي المنطق الذي سلفت الإشارة إليه - أن نتمثل ذلك التحول الجذري أو التطور الجوهري الذي طرأ علي العلاقات الدولية مع مطلع التسعينيات في حدث سقوط الإتحاد السوفيتي كقوة قطبية، واضمحلال إمبراطوريته في أوروبا الشرقية، ثم ما نجم عن ذلك من التحول عن صورة النسق العالمي ثنائي القطبية إلي صورة تاريخية جديدة راحت تعرف بالأحادية القطبية Unipolarity.

وهكذا فقد كانت تلك التطورات التاريخية وما أسفرت عنه من تحولات جذرية في ميزان القوة العالمي، فضلاً عما تبع ذلك من تغير في أنماط سلوك القوي الكبري، إيذاناً بمولد ظاهرة العولمة.

ويمكن القول بأن سقوط الشيوعية وأفول نجمها قد جعل الأمر يبدو كما لو أن الليبرالية قد أصبحت في موقع الصدارة ، وأنه قد آن الأوان لها لكي تسود العالم ككل، في مرحلة « نهاية التاريخ » علي حد زعم فوكوياما في مؤلفه الشهير[٢٨] .

ومن ناحية أخري فقد واكب ذلك تحول العديد من دول العالم عن الأخذ بملامح التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الإشتراكي أو الماركسي، حيث تزايد الإندفاع نحو التحول الديمقراطي Democratization ، ونحو الأخذ بآليات السوق في مناطق مختلفة من العالم.

وقد تكللت كل هذه التطورات بالانتصار الساحق الذي أحرزته دول الائتلاف الغربي - بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمباركة منظمة الأمم المتحدة - علي العراق في حرب تحرير الكويت، وما صاحب ذلك من تبشير أمريكي بمولد نظام عالمي جديد يكفل للبشرية السلام والأمن والحرية وسيادة القانون.

وقد كان من الطبيعي في ظل هذه التطورات المشار إليها أن ينمو الشعور الزائد بالثقة في النفس وبالقوة والقدرة علي توجيه حركة التاريخ لدي دول المعسكر الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة، باعتبارها قد باتت تمثل الصفوة المهيمنة علي مجريات العلاقات الدولية، فراحت تسعي جاهدة إلي الإفادة من تلك المرحلة الانتقالية بما هيأته من ظروف إيجابية - بالنسبة لمصالحها - وذلك عن طريق فرض رؤاها الخاصة، ووجهات نظرها التي تعكس مصالحها، وذلك من خلال عملية إعادة صياغة أنماط التفاعل الدولي، وكذا وضع أطر جديدة للتعامل الدولي تأميناً لمصالحها، وتعظيماً لمكاسبها وتمكيناً لأهدافها، ولو علي حساب التضحية بالمصالح الحيوية لدول الجنوب التي باتت مهددة في أمنها، في ظل إنهيار القواعد

التقليدية للتعامل الدولي التي كانت تحتمي بها من بطش الأقوياء وعسفهم، تلك القواعد التي صيغت في ظل توازن القطبية الثنائية - علي امتداد سنوات الحرب الباردة بما شهدته من محاولات كل من القطبين لاستقطاب دول العالم الثالث - ذلك التوازن الذي جعل سلوك القطبين يتسم باللبونة والرفق في التعامل مع الدول النامية.

وعلي الرغم من ذلك فليس بإمكاننا القول بأن ظاهرة العولمة كانت نتاجاً لتلك اللحظة التاريخية وحدها، إذ أن ثمة تطوراً تاريخياً طويلاً جاء سابقاً علي مولد هذه الظاهرة ولازماً للتمهيد لها، فلولا هذا التطور التاريخي - الذي أشرنا إليه ونحن بصدد الحديث عن النمو التدريجي للنزعة الكونية علي امتداد عدة قرون وانتهاءً بالتطورات الهائلة التي شهدها القرن العشرين - لما كان من الممكن لظاهرة العولمة أن تحدث. غير أنه من المتعين أيضاً أن نؤكد - في هذا الصدد - علي أن ما حدث ، منذ مطلع التسعينيات، لايقف عند مجرد كونه تسارعاً أو تزايداً كمياً في معدلات سرعة الإتجاه نحو النزعة الكونية (عما كان سائداً من قبل خلال القرون الخمسة الماضية)، وإنما هو ينطوي بلا شك علي تحولات كيفية أو نوعية بشأن طبيعة التفاعلات الدولية.

ولعله من المفيد في هذا الصدد - توضيحاً لوجهة نظرنا - أن نستعين بذلك التمييز الذي أشار إليه Braudel بصدد تحليل المتغيرات التاريخية، حين ميز بين نوعين من هذه المتغيرات [٢٩]:

النوع الأول : هي المتغيرات طويلة المدي de longue durée ، ويقصد بها تلك المتغيرات التي ترتب آثاراً تراكمية علي امتداد مراحل زمنية طويلة.

أما النوع الثاني : فهي المتغيرات الطارئة أو الحدثية événementielle . أي التي ترتبط بوقوع حدث معين يكون من شأنه أن يرتب آثاراً جوهرية سريعة أو مفاجئة في خلال فترة زمنية قصيرة، وهي الآثار التي

ترتبط عادة بالتحولات التاريخية الكبري. أو بالأحداث التاريخية الرئيسية (مثال ذلك حدث إنتهاء الحرب الباردة والإنهيار المفاجئ للقطب السوفيتي).

وارتباطاً بهذا التمييز سالف الذكر يمكننا أن نوجز تحليلنا السابق علي النحو التالي:

(١) أن العالم قد شهد تزايداً تدريجياً في كثافة التفاعلات الدولية بعامل تزايد درجة الاعتماد المتبادل وتطور وسائل المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات، وهو ما حدث علي امتداد فترات زمنية طويلة، وقد تواكب مع ذلك انفتاح متزايد للثقافات المحلية علي الثقافات الأخري بعامل النزوع نحو العالمية. وبحكم تزايد التفاعل فيما بينها، مما هيأ علي المدي الطويل إلي إيجاد مشترك ثقافي إنساني علي المستوي العالمي. وغني عن البيان أن هذا النوع من التغير هو تطور تاريخي طبيعي ذو طبيعة تدرجية تراكمية، أو هو عملية تطورية تأتي تعبيراً عن قوانين سوسيولوجية طبيعية وخالدة قد تعكس النزعة الإنسانية نحو التفاعل أو التعارف، كما قد تعكس أيضاً إرادة الأقوي ورغبته في توجيه دفة الأمور علي مستوي العلاقات الدولية، وكذا قدرته علي التأثير في الأضعف علي نحو يفوق بكثير قدرة ذلك الأخير علي التأثير في الأول.

ويمكننا القول بأن النزعة العالمية Globalism أو الكونية تندرج تحت هذا النوع الأول من التغيرات.

(٢) أن العالم قد شهد في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي تحولاً جذرياً كيفياً وفجائياً في أنماط التفاعل والنظم التي تحكم علاقات ما بين الدول بشكل طارئ وسريع ومتلاحق خلال فترة زمنية قصيرة، بحيث يمكننا القول أن هذه التغيرات لم تقتصر علي مجرد الزيادة الكمية في كثافة التفاعلات الدولية -

علي نحو ما كان يحدث بشكل تدرجي خلال المراحل التاريخية السابقة - وإنما باتت تؤثر في طبيعة أو نوعية أو أنماط هذه التفاعلات. فقد لمسنا خلال الفترة الأخيرة - علي سبيل المثال - تحولاً نوعياً كيفياً في طبيعة التفاعلات الاقتصادية الدولية بحيث لم تعد تتم كما كانت سابقاً بين اقتصادات وطنية مستقلة تتمتع بقدر كبير من حرية التحرك في إطار « نسق » اقتصادي عالمي لا مركزي، وإنما أصبحت تتم في إطار « نظام »[٣٠] اقتصادي دولي جديد يتسم علي نحو متزايد بالمركزية، بحيث أصبح من المتعين علي الدول أن تأخذ في اعتبارها - عند صياغة سياساتها وبرامجها الاقتصادية - العديد من المعطيات أو المعايير الحاكمة العالمية، مما أفقدها الكثير من استقلاليتها، إلي الحد الذي طغت فيه أهمية الاعتبارات العالمية علي الاعتبارات المحلية أو الوطنية، وبحيث أصبح الاقتصاد العالمي مهيمناً ومسيطرا بشكل شبه كامل علي الاقتصادات الوطنية التي تعمل في إطاره[٣١] .

ويمكننا القول بأن العولمة كظاهرة إنما تندرج تحت ذلك النوع الثاني من التغيرات، إذ لم تعد التطورات الدولية السريعة والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينيات مجرد تعبير عن قانون طبيعي سوسيولوجي تطوري، وإنما أصبحت تلك التغيرات - التي شهدناها في مرحلة العولمة - تأتي كنتيجة لنشاط غائي محموم ذي معدلات متسارعة - من جانب القوي المهيمنة علي العلاقات الدولية - يستهدف التحول بهذا القانون السوسيولوجي الطبيعي إلي ما يشبه القانون الوضعي الذي تفرضه السلطة في مواجهة الخاضعين لها والمؤتمرين بأمرها. وهكذا فإن التحول من نزعة « العالمية » إلي عملية « العولمة » هو تحول من مجرد تطور تاريخي شبه تلقائي إلي عملية مدارة غائية تستهدف تقنين إرادة الأقوي وإضفاء الشرعية الدولية عليها بهدف الإسراع نحو تحقيق غاياته المنشودة، وبهدف تثبيت الوضع الدولي الراهن علي الصورة التي تتفق مع مصالح القوي الكبري، والحيلولة دون تغييره علي المدي القريب.

ولعلنا لا نكون بعيدين عن الحقيقة إذا قلنا أن التطورات التي شهدتها البيئة الدولية خلال السنوات الأخيرة - في ظل الهجمة الشرسة للعولمة - يمكن تشبيهها بذلك التحول الإفتراضي الذي أشار إليه فلاسفة العقد السياسي، حينما تحدثوا عن انتقال الأفراد من حالة الطبيعة التي تفتقر إلي السلطة العليا، والتي تخضع علاقات الأفراد فيها لقوانين الطبيعة، إلي حالة المجتمع السياسي ذي السلطة العليا الذي تخضع علاقات الأفراد في إطاره لقوانين وضعية تفرضها هذه السلطة، حيث تسعي القوي الكبري - وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - إلي تقنيع إرادتها بسياج من الشرعية والمشروعية تمكيناً لها من فرض إرادتها وتأميناً لاستمرارية هيمنتها.

- **في الإتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة العولمة:**

ومن ناحية أخري تجدر الاشارة إلي أن ظاهرة العولمة شأنها شأن أية ظاهرة اجتماعية، إنما تنطوي علي جانب تمثلي ضميري. ومن ثم فإن تناولنا إياها بالتحليل أو بالتفسير ، لا مناص من أن ينتهي بنا إلي خطر الإنزلاق إلي مجال إصدار الأحكام القيمية، أو إلي التأثر بوجهات النظر الذاتية للباحث أو الدارس. ومن هنا كان تباين نظرات المحللين والمعنيين بدراسة هذه الظاهرة - إنطلاقاً من اختلاف منطلقاتهم الفكرية أو مقدماتهم العقائدية وانتماءاتهم الأيديولوجية، فراح بعضهم يقف من هذه الظاهرة موقف المناوئ المتشكك بينما راح فريق آخر يقف منها موقف المرحب أو المروج.

ويمكننا أن نوجز هذه الاختلافات بصدد النظر إلي ظاهرة العولمة في تيارين رئيسيين :

التيار الأول : وهو تيار متفائل يغلب اعتبارات حسن النية - أو هكذا يبدو علي الأقل - إذ يري في العولمة إنها عملية تهدف إلي تحقيق نوع من التفاعل الإيجابي، والتكامل علي مستوي الجماعة البشرية ككل، ومن ثم يبالغ أنصار هذا الرأي في

تبيان مزايا وإيجابيات العولمة، والتهوين من شأن مخاطرها أو سلبياتها. ويمثل هذا التيار وجهة نظر الدول الغنية أو الدول الأكثر تقدماً (دول الشمال) بوجه عام، وإن كان من المتعين - رغم ذلك - الإقرار بأن ثمة تبايناً في وجهات النظر فيما بين الدول الغنية المتقدمة ذاتها، تبعاً لتباين درجات استفادة كل منها من العولمة، وكذا تبعاً للاختلافات الأيديولوجية الطفيفة فيما بينها، أو تبعاً لمدي إدراكها للمخاطر التي تمثلها ظاهرة العولمة بالنسبة لأنماط الحياة أو للأنساق القيمية السائدة فيها، أو للنظم الاجتماعية المعمول بها في هذه الدول. وللتدليل علي ذلك يكفي أن نشير إلي مدي تخوف الفرنسيين علي سبيل المثال من المخاطر الثقافية للعولمة، إذ يرون فيها ترويجاً للثقافة الأمريكية وهو ما يعتبرونه خطراً علي الثقافة الفرنسية. وعلي العكس من ذلك فقد لاحظت شخصياً - خلال زيارتي للسويد لجمع المادة العلمية لهذه الدراسة - كيف أن أبناء الشعب السويدي لا يرون في العولمة خطراً ثقافياً علي الإطلاق، إذ أن نمط الحياة السائد في السويد، وكذا القيم الاجتماعية قريبة الشبه إلي حد بعيد بنمط الحياة الأمريكي وبالقيم الأمريكية، بقدر ما نجدهم شديدي التخوف من الآثار السلبية المؤكدة التي ستخلفها العولمة علي نظم التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية المعمول بها في السويد في ظل الحكم الاشتراكي الديمقراطي، والتي لم يعد من الممكن - في ظل العولمة بما تحتمه من اعتبارات التنافس الدولي - الاستمرار في الأخذ بها.

ويمثل هذا التيار أيضاً موقف أنصار « التغريب » و « التحديث » و « التنوير » في دول الجنوب، وما إلي ذلك من اتجاهات أو تسميات تنحو نحو الإقتداء بالمجتمعات الغربية باعتبارها الأكثر تطوراً، ومن ثم باعتبارها الجديرة حقاً - من وجهة نظر هؤلاء - بأن تمثل النموذج الذي يتعين الإهتداء به أو السير علي منواله، وبما قد يستتبعه ذلك من ضرورة التخلي عن بعض القيم الموروثة وعن النزعات الأصولية باعتبارها عائقاً أمام ركب التقدم والتطور.

وهكذا يتضح أن أنصار هذا التيار يميلون - بوجه عام - إلي القبول بالعولمة بدعوي الإنفتاح علي العصر، وعلي اعتبار أنه لا فائدة في مقاومتها، وإنما يتعين الإنخراط في العولمة بدون تردد وبدون حدود لأنها تمثل - من وجهة نظرهم - ظاهرة حضارية عالمية أو مرحلة حتمية من مراحل التطور الإنساني، ومن ثم فما من سبيل إلي الوقوف ضدها ولا أمل كذلك في تحقيق التقدم دون اللحاق بقطار العولمة الذي سينطلق في طريقه بنا أو بدوننا[٣٢] .

أما التيار الثاني : فهو التيار المتشائم، وهو يتعامل مع ظاهرة العولمة من خلال منظور نظرية المؤامرة، فيري أنها تمثل محاولة من جانب الدول الأكثر تقدماً لفرض هيمنتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً علي بقية دول العالم. ويعكس هذ التيار وجهة النظر السائدة في دول الجنوب (الدول النامية) تجاه ظاهرة العولمة، إذ يميل المنتمون إلي هذه الدول إلي التشكيك في الجوانب الإيجابية للعولمة علي اعتبار أن هذه الإيجابيات أو المكاسب سوف تكون من نصيب الدول المتقدمة وحدها، في حين لن تجني دول الجنوب الفقير من العولمة إلا التخلف أو التبعية.

ويندرج أيضاً ضمن هذا التيار أولئك الذين يتخذون موقف الرفض المطلق للعولمة ويدعون إلي الإنغلاق الكلي بما يستتبعه من ردود فعل سلبية معادية، وهو ما يؤدي إلي رفض الآخر والإنكفاء علي الذات، علي اعتبار أن في ذلك تحصيناً لهم من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

ويري محمد عابد الجابري أن هذا الإنغلاق قد يكون متصوراً أو مقبولاً عندما يكون الطرفان المتصارعان متقاربين من حيث القوي والقدرات، أما حينما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تجتاح جميع المجتمعات وتتسرب إلي داخل جميع البيوت وتفعل فعلها عن طريق السيطرة أو الاستمالة من خلال خطط وبرامج محبوكة علي درجة عالية من الكفاءة في التخطيط والمهارة في التنفيذ، فإن تبني موقف الرفض

والإنغلاق معناه الموت البطئ والتهميش التام وانعدام القدرة على التأثير الفعال[٢٣].

• • •

ومهما يكن من أمر اختلاف وجهات النظر بشأن ظاهرة العولمة وتأثيراتها، فلا مناص أمامنا من التسليم والإقرار بأن العولمة قد أصبحت تمثل واقعاً دولياً جديداً لا مندوحة عن التعامل معه والاستعداد لمواجهته، ومن ثم فإن الإكتفاء بمواقف النقد أو التنديد، لن يؤدي بنا إلا إلي الإحباط واليأس والعجز والتخلف عن ركب التطور والنمو، ومن ثم فنحن مطالبون بإتخاذ مواقف أكثر إيجابية تقوم علي أساس الفهم المتعمق والأخذ بأساليب التفكير والتخطيط العلمي والجدية في التنفيذ، بغية التوصل إلي الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الظاهرة بما تفرضه من مستجدات دولية، وكذا تبني البرامج والسياسات الكفيلة بحماية مصالحنا وتنمية قدراتنا وتحقيق أهدافنا في ظل ما تفرضه العولمة من ظروف صراعية تنافسية.

وهكذا يمكن القول أن الأسلوب الأمثل للتعامل مع ظاهرة العولمة لا يكون بالقبول التام بها أو بالرفض المطلق لها، وإنما يتعين علينا أن ننتقي منها ما يصلح لنا وأن ندع ما لا يصلح . إن علينا أن نعمل علي تدعيم ذاتنا في مواجهة غيرنا علي كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وغيرها . فلولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي (ممثلاً في سياسات العولمة) أن يمثل خطراً علينا. ومن هنا فنحن مطالبون بالأخذ بالجوانب الإيجابية التي تتيحها العولمة من أدوات الحداثة وفي مقدمتها العلم والتكنولوجيا، كما أننا مطالبون بنفس القدر بالعمل علي تجديد ثقافاتنا وإثرائها والدفاع عن خصوصيتنا الثقافية حتي لا تتعرض هويتنا للإنحلال أو التلاشي بإنسياقنا وراء الآخر دون تمحيص أو تروي[٢٤] .

ومع ذلك فإننا نؤكد علي أن العولمة ليست قدرا محتوما لا فكاك منه أو لا سبيل أمامنا إلا الخضوع له والاستسلام لما فيه من مخاطر ومحاذير، وإنما يتعين علي دول الجنوب أن تدرك أن دول الشمال الغني لن تستطيع المضي قدماً في دفع قطار العولمة إلي الأمام إلا بقدر ما تسمح به بقية دول العالم. ومن ثم فإن الأمر يتوقف علي مدي قدرة دول الجنوب علي التصدي لمحاولات الهيمنة، وكذا مدي نجاحها في تعبئة طاقاتها وتوظيف مواردها واستثمار قدراتها بصورة رشيدة بحيث تشارك في تقرير مجريات الأحداث، وفي توجيه مسار العولمة إلي الطريق الذي لا يعصف بمصالحها ولا يطيح بآمالها وطموحاتها.

- **المنطلقات الأيديولوجية للعولمة :**

خلصنا مما سبق إلي أن العولمة تمثل عملية غائية مدارة. ومن ثم فمن المنطقي أن يكون ثمة إطار فكري أو فلسفي (أو أيديولوجية) تنطلق منه العولمة بحيث تتحدد في ضوئه وعلي مقتضاه طبيعة هذه العملية وغاياتها، وبحيث يعكس هذا الإطار المنطلقات الباعثة علي هذه العملية والأصول الفلسفية الكامنة وراءها.

وانطلاقا من محاولة السعي إلي التأصيل الفلسفي للعولمة، يري الدكتور محمد عمارة أن الحضارة الغربية - بدءا من عصور النهضة والتنوير - قد ارتكزت علي مجموعة من الأسس الفلسفية الرئيسية والتي أظهرها ما يلي [٣٥] :

أ - فلسفة القوة المتحررة من الأخلاق : ممثلة في أفكار ماكيافيللي كما صورها في كتابه الأمير. والتي أسفرت عن الفصل بين السياسة من ناحية وبين الدين أو الأخلاق والقيم بوجه عام من ناحية أخري وهو ما أدي إلي غلبة مفهوم العلمانية Secularism علي السياسة الأوروبية والغربية بوجه عام، وكذا إلي تحرر السياسات الغربية من أية قيود أخلاقية أو ضوابط قيمية.

ب - فلسفة التاريخ عند هيجل، والتي تقوم علي أساس فكرة الجدلية، والتي تنظر

إلي العلاقة بين العصور التاريخية المختلفة من منظور الصراع، وعلي أساس أن الجديد ينسخ القديم.

جـ - الفلسفة الداروينية، كما صاغها داروين في كتابه «أصل الأنواع» ، والتي تتخذ من فكرة الصراع قانوناً للتطور في عالم الأحياء، علي اعتبار أن البقاء للأصلح أو للأقوي (فكرة الانتخاب الطبيعي) ، ومن ثم فإن إندثار الضعفاء يعد أمرا طبيعياً يتفق مع طبيعة الأشياء أو النواميس الطبيعية. وقد امتدت هذه الفكرة بعد ذلك إلي مجال العلاقات الاجتماعية علي يد هربرت سبنسر فيما عرف بالداروينية الاجتماعية Social Darwinism .

ومن هذا المنطلق فقد أصبح مألوفاً في السياسة والاجتماع والاقتصاد أن البقاء للأقوي أو للأكثر كفاءة.

د - المذهب النفعي Utilitarianism الذي أرسي دعائمه جيمس مل وجون ستيورات مل، والذي يجعل الغاية الأسمي التي يعمل الإنسان من أجلها هي تحقيق المنفعة ، وأن السعي إلي تحقيق المصلحة الفردية هو السبيل إلي تحقيق المصلحة العليا للمجتمع ككل.

ويتضح مما سبق أن المرتكزات الفلسفية التي قامت عليها الحضارة الغربية الحديثة تهيئ لغلبة النزعة الفردية Individualism وللأنانية والأثرة والانتهازية ولمنطق القوة علي الفكر والسلوك الاجتماعي الغربي باعتبارها قوانين طبيعية لا سبيل إلي التبديل فيها. ومن هذا المنطلق فقد راحت الحضارة الغربية تنظر إلي الحضارات الأخري من منظور الصراع أو الصدام معها (فكرة صراع الحضارات التي أشار إليها هانتنجتون مؤخراً علي سبيل المثال)، كما عمل الغرب علي فرض رؤاه الثقافية والحضارية الخاصة ، ساعياً إلي محو الآخر، أو استئصاله أو إخضاعه أو محو ذاتيته، وهو ما بدا علي سبيل المثال في مناوأة الغرب (في عصر الوثنية الرومانية) للمسيحية في عهودها الأولي - بعد نجاحه في تشتيت اليهود - وكذا معاداة الغرب (بعد تحوله إلي المسيحية) للمذاهب المسيحية الأخري

المخالفة للمذهب الملكاني، ثم امتد ذلك فيما عرف بالحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت. وقد تواصلت نزعة التمركز حول الذات والتعصب لدي الغرب فتمثلت في صراع الغرب مع الحضارة الإسلامية في مرحلة الحروب الصليبية، ومع غيرها من الحضارات الأخري غير الأوروبية خلال العهد الاستعماري، من خلال استنزاف ثروات الأمم غير الأوروبية ومحاولة اختراق ثقافاتها، والقضاء علي لغاتها القومية. بل أكثر من ذلك فقد سعي الغرب إلي تقنيع سياساته الاستعمارية الاستعلائية العنصرية بواجهات مثالية، من خلال الإيهام بأن ذلك كله إنما يندرج تحت ما أسماه « عبء الرجل الأبيض » White men's burden ، أي مسئوليته عن النهوض بالشعوب المتخلفة، فراح الغرب يفرض عقائده الدينية - من خلال الحملات التنصيرية - باعتبارها أداة تحقيق الخلاص للشعوب الخاضعة لسيطرته، كما عمل علي محو الموروثات الثقافية والحضارية للشعوب غير الأوروبية باعتبار أن ذلك يعد تمديناً لهذه الشعوب وتحريراً لها من التخلف والرجعية والبدائية (٣٦).

وبحلول نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان النظام الرأسمالي الغربي قد وصل إلي عنفوانه، وهو ما انعكس بجلاء في السيطرة الاستعمارية الغربية علي معظم أرجاء المعمورة، غير أن العقود الأولي من القرن العشرين - بما شهدته من إنقسام أيديولوجي ومن صراع بين الليبرالية والشيوعية، وما واكب ذلك من بروز خطر الفاشية والنازية في أوروبا - قد استنفذت جانباً من القدرات الصراعية للغرب، مما حدا بالغرب إلي إظهار قدر من المرونة والرفق في التعامل مع دول الجنوب سعياً لاستقطابها إلي جانبه في مرحلة الحرب الباردة، وهو ما تمثل في إتاحة المجال أمام الشعوب المستعمرة للحصول علي استقلالها وحقها في تقرير مصائرها، فضلاً عن استمتاعها بهامش من حرية الحركة والقدرة علي المناورة. غير أن انتهاء الحرب الباردة بسقوط القطب السوفيتي، واضمحلال إمبراطوريته وتفكك دولته، قد هيأ المجال أمام الغرب لكي يسعي إلي إعادة فرض

هيمنته من جديد علي بقية الحضارات الأخري عبر العالم من خلال سياسات العولمة.

وهكذا يبدو جليا كيف أن الغرب يعتنق مفهوم « الواحدية الحضارية » ، إذ يري أن حضارته هي وحدها الحضارة العالمية أو الإنسانية، وإنها بمثابة النموذج الأوحد للتحضر والتقدم، ومن ثم فهي القالب الذي يجب أن تصب فيه الحضارات الأخري كلها لكي تتشكل علي صورته.

# هوامش ومراجع القسم الأول

(١) يستخدم مصطلح Mondialisation في اللغة الفرنسية للإشارة إلي ظاهرة العولمة.

(٢) "Globalization is the intensification of economic, political, social and cultural relations across borders. "

ورد في: Hans - Henrik Holm & Georg Sorensen; **Whose World Order** (Westview Press, Boulder, 1995), p. 1.

(٣) "Globalization can be defined as the intensification of worldwide social relations which link distant localities in such a way that local happenings are shaped by events occuring many miles away and vice versa. This is a dialectical process because such local happenings may move in an obverse direction from the very distanciated relations that shape them."

ورد في: Giddens, A.; **The Consequences of Modernity** (Polity, Cambridge, 1990), p. 64.

(٤) Jan Art Scholte; **Globalization : A critical introduction** (St. Martin's Press, Inc., New York, 2000), p. 15.

كما يمكن الرجوع أيضا إلي: Hirst, P. & Thompson, G.; **Globalization in Question** (Polity Press, Cambridge, 1996).

(٥) ورد في: Baylis & Smith; **The Globalization of World Politics** (Oxford University Press, London, 1997), p. 15.

(٦) "Globalization is a social process in which the constraints of geography on social and cultural arrangements recede and in which people become increasingly aware that they are receding".

ورد في: Malcolm Waters; **Globalization** (Routledge, London, 1995), p. 3.

(٧) "By Globalization we simply mean the process of increasing interconnectedness between societies such that events occuring in one

part of the world more and more have effects on peoples and societies far away"

ورد في : Baylis & Smith: **Op. cit.**, p. 7.

(٨) "Globalization entails a reconfiguration of geography, so that social space is no longer wholly mapped in terms of territorial places, territorial distances and borders."

ورد في : **Ibid.**, p. 16

(٩) "Globalization is a process (or set of processes) which embodies a transformation in the spatial organization of social relations and transactions."

ورد في : Held. D. et al.. **Global Transformations : Politics, Economics and Culture** (Polity Press. Cambridge. 1999). p. 16.

(١٠) Globalization refers to the time - space compression of the world, and the intensification of consciousness of the world as a whole".

ورد في : Roland Robertson: **Globalization : Social Theory and Global Culture** (Sage Publications. London. 1992), p. 8.

(١١) A. Giddens. **The Third Way** (Polity Press, London, 1998), p. 30 - 31.

(١٢) ومن هنا يترجم البعض مصطلح Globalization على أنه "كوكبة" او "كوننة" غير أننا نري أن هاتين الكلمتين غير مستساغتين من حيث وقعهما علي الأذن. ونفضل استخدام المصطلح الأكثر شيوعاً وهو "العولمة" كترجمة للمصطلح الانجليزي.

(١٣) حيث يري Martin Albrow :

"Globalization refers to all those processes by which the peoples of the world are incorporated into a single world society, global society."

ورد في : Baylis & Smith. **Loc. cit.**

(١٤) Scholte: **Loc. cit.**

(١٥) **Ibid .**

(١٦) Baylis & Smith : **Op. cit.,** p. 15.

(١٧) Scholte; **Op. cit.**, p. 16.

(١٨) سيار الجميل: العولمة الجديدة (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧)، ص ٤٤ - ٤٥.

(١٩) محمد عابد الجابري: «العولمة والهوية الثقافية» ورد في: مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨)، ص ١٦.

(٢٠) محمد عمارة: «بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية»، ورد في: مجلة الهلال (عدد مايو ٢٠٠١)، ص ١٢٧.

(٢١) محمد عابد الجابري: «العولمة والهوية الثقافية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢٢) "Globalism points to aspirations for a state of affairs where values are shared by, or pertinent to all the world's people, their environment, and their role as citizens, consumers or producers with an interest in collective action to solve common problems".

ورد في: J. Rosenau; "The Complexities and contradictions of Globalization" in : **Current History** (Nov. 1997), p. 361.

(٢٣) "Globalization is quite often spoken of as if it were a force of nature, but it is not. States, business corporations and other groups have actively promoted its advance ... Globalization, in sum, is a complex range of processes, driven by a mixture of political and economic influences."

ورد في: A. Giddens; **The Third Way,** op. cit., p. 33

(٢٤) يمكن الرجوع بصدد تعريف مفهوم الظاهرة إلى:

أستاذنا المرحوم الدكتور محمد طه بدوي: النظرية السياسية (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٧.

(٢٥) عبد الخالق عبد الله: «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، ورد في: مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٥١.

(٢٦) T. Spybey; **Globalization and World Society** (Polity Press, Cambridge, 1996), p. 16.

(٢٧) انظر: Baylis & Smith; **Op. cit.**, p. 17.

وكذا: Spybey' **Op. cit.**, p. 38.

(٢٨) Fukuyama, F.: **The End of History and the Last Man** (Free Press, New York, 1992).

(٢٩) يرجع في هذا الصدد إلى: Holm & Sorensen; **Op. cit.**, p. 1.

(٣٠) يمكن الرجوع بصدد التمييز بين مفهومي «النسق» و«النظام» إلى بحثنا: ممدوح محمود مصطفى؛ مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية (مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ١٧ ، ١٩٩٨).

(٣١) Holm & Sorensen: **Op. cit.**, p. 4, 5.

(٣٢) محمد عابد الجابري؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨ - ١٣١.

(٣٦) المرجع السابق.

# القسم الثانى

## فى « العولمة »

## دراسة للأبعاد والآثار المختلفة للظاهرة

- في الأبعاد والآثار المختلفة لظاهرة العولمة:

تمثل العولمة « عملية » مدارة، أي أنها تتمثل في مجموعة من الأنشطة الغائية التي تقبع خلفها إرادات واعية، والتي تستهدف تحقيق غايات معينة. وهكذا يمكن القول بأن ثمة إرادات تدبر وتدير هذه الأنشطة تحقيقا لغايات محددة واعتمادا علي الوسائل والأساليب والأدوات الملائمة. وعلي قدر تباين هذه الوسائل والأدوات من حيث طبيعتها تتعدد وتتنوع أبعاد ظاهرة العولمة. وتمثل هذه الدراسة محاولة لرصد هذه الأبعاد المختلفة للعولمة وهي أبعاد : سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وعسكرية، وسكانية، واتصالية، وتكنولوجية، وبيئية، ومعرفية.

أولاً : في الأبعاد السياسية للعولمة:

لقد تعددت وتنوعت انعكاسات ظاهرة العولمة علي المجال السياسي داخليا وخارجيا علي حد سواء. ولعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل وعلي نحو متزايد بين ماهو داخلي وبين ماهو خارجي، فلقد ارتكزت أسس التنظيم الدولي ومنذ قرون عديدة - علي النظر إلي جماعة الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عداها من الدول، كما اقتصرت العلاقات الدولية - في بداياتها الأولي - علي صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما صورتا : الدبلوماسية، والاستراتيجية (الحرب). وهكذا، وفي ظل النظر إلي الدول كوحدات مستقلة منعزلة عن بعضها البعض، واقتصار التفاعل فيما بينها علي اضيق نطاق. كان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدول، والتي لايصح للغير التدخل فيها عملا بمبدا « عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخري »، وبين ماهو دولي أو خارجي. غير أنه بمرور الوقت أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجياً تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء علي المستوي الرسمي أو غير الرسمي، ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل Interdependence . بحيث لم يعد ينظر إلي الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية، وقد أدي ذلك إلي ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط Linkage Politics [1] بمعني الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع المحلية الداخلية والعكس.

كما تجدر الإشارة كذلك إلي أن ظاهرة العولمة قد تواكبت مع التحول الذي طرأ علي صورة النسق العالمي : من صورة النسق ثنائي القطبية إلي صورة جديدة راحت تعرف بالنسق أحادي القطبية Unipolar System الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويدور في فلكها مجموعة الدول الصناعية الكبري (دول الشمال الغني)، بينما تمثل دول الجنوب مجموعة الدول التابعة نظراً لفقرها الاقتصادي وضعفها الاستراتيجي ومن ثم افتقارها إلي أهم أداتين من أدوات التأثير الدولي في عالمنا المعاصر، بحيث باتت هذه الدول تمثل - تبعاً لذلك - مجرد مسرح للتنافس فيما بين القوي الكبري. وتتمثل أبرز الأبعاد أو الانعكاسات السياسية للعولمة فيما يلي:

## (١) تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول:

لقد ظل مبدأ السيادة Sovereignty - منذ أن نبه إليه Jean Bodin عام ١٥٧٦[٢] - يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية. وعلي الرغم من التراجع التدريجي الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور - نظراً لما وجه إليه من انتقادات فقهية تمس صفة الاطلاق فيه، ونظراً لما صادفه في التطبيق من معوقات فرضتها حقائق البيئة الدولية، مما استلزم التمييز بين « السيادة كمفهوم قانوني » بمعني الاعتراف للدول - قانوناً - بحقها جميعاً علي قدم المساواة في أن تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات أو من سياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية، وبين « السيادة كواقع سياسي » بمعني القدرة الفعلية للدولة علي إنفاذ ارادتها في المجال الدولي. وعلي الرغم من ذلك كله فقد ظل مفهوم السيادة - كفكرة قانونية مجردة - لفترة طويلة محاطاً بهالة من القدسية ومنزهاً عن أن يطاله أي انتقاص أو تشكيك. غير أن مفهوم السيادة قد لحقه التغير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين، وقد كان مرد ذلك إلي أمور عدة[٣]، منها علي سبيل المثال:

أ - التوسع المتزايد في ابرام الاتفاقيات الدولية الشارعة، والنظم الدولية Int. Regimes التي تتضمن قواعد وأحكاماً ملزمة لعموم الدول. ويمكننا أن نتمثل تلك الحقيقة الهامة فيما يلي :

١ - أن ثمة قواعد قانونية دولية آمرة حالياً تختص بتنظيم مجالات عديدة، وقد أصبحت لهذه القواعد حجية في مواجهة كافة الدول فلا يجوز بحال الإتفاق علي ما يخالفها، حتي ولو كان ذلك تذرعاً بفكرة السيادة.

٢ - أنه قد أضحت لدينا في نطاق الجماعة الدولية نظم للرقابة والإشراف الدولي تقوم بمهام التحقق والتفتيش وهو ما نلاحظه في مجالات اتفاقيات حقوق الإنسان والتسلح النووي واتفاقيات العمل الدولية علي سبيل المثال.

٣ - استقرار الفقه والقضاء الدولي علي عدم امكانية احتجاج الدول بدساتيرها أو بتشريعاتها الداخلية - وهي من مظاهر السيادة الوطنية - للتنصل من الالتزامات الدولية سواء أكانت ذات طبيعة تعاقدية، أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية ذات الصفة الشارعة حتي وان لم تصدق الدول عليها أو تنضم إليها.

ب - الاتجاه المتنامي نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونحو كفالة الضمانات الدولية التي تمكن لاحترام هذه الحقوق وتكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية.

جـ - الاتجاهات الحديثة في مجال تقنين قواعد المسئولية الدولية والتي تجيز للشخص الدولي المضرور امكانية تحريك دعوي المسئولية حال وقوع الضرر بصرف النظر عن مدي مشروعية أو عدم مشروعية الفعل الذي تسبب في وقوعه.

د - كتابات بعض فقهاء القانون الدولي - من أمثال Alvarez في نظريته عن «الاعتماد الاجتماعي الدولي المتبادل» - والتي تدعو إلي ضرورة تحقيق نوع من المواءمة بين اعتبارات الصالح الدولي العام وبين مقتضيات السيادة الوطنية للدول.

هـ - الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية Transnational، أو فوق القومية Supranational.

و - بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاتف الجهود الدولية وتضافر الإرادات السياسية للدول في سبيل التوصل إلي حلول ناجعة وفعالة لها، من ذلك مثلاً : مشكلات البيئة والتلوث ، مشكلات الطاقة، مشكلات ندرة المياه والجفاف والتصحر، مشكلات التضخم والبطالة والفقر ونقص الغذاء، مشكلات الإرهاب والعنف السياسي، مشكلات انتشار الأمراض الوبائية كالايدز، وإدمان المخدرات، والجريمة المنظمة ... إلخ.

وبصفة عامة يمكن القول أن ظاهرة العولمة قد نأت بالعلاقات الدولية عن صورة النسق الدولي التقليدية القائمة علي جمع من دول ذات سيادة. وقد تباينت آراء المحللين في هذا الصدد، إذ يري بعض الكتاب أن العالم يشهد حالياً مايمكن تسميته بأفول السيادة The Twilight of Sovereignty، في حين يري البعض الآخر أن النسق العالمي قد انتقل بالفعل إلي مرحلة مابعد السيادة Beyond Sovereignty.

ويري كل من Williams و Clark ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة بهدف تقديم تعريف جديد له، أو تحديد مضمون معاصر لهذا المفهوم يكون أكثر واقعية وأكثر تناسباً مع السياق التاريخي المعاصر. وهم يشيرون في هذا الصدد إلي آراء بعض الكتاب الداعين إلي صور جديدة للسيادة، من ذلك مثلاً : السيادة الجزئية Partial، أو المقيدة Limited، أو المشتركة Pooled / Shared [٤].

ويري Harry Gelber أن المدلول المعاصر لمفهوم السيادة قد أصبح يشير إلي قدرة الدولة علي تدبر أمورها Capacity to manage في إطار علاقاتها بالدول الأخري علي النحو الذي يكفل لها حماية مصالحها. ومن ناحية أخري فإن ثمة من يرفضون فكرة إعادة تعريف مفهوم السيادة أو تحديد مضمون معاصر له، إذ يرون أن من الأفضل الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والانتقال إلي مايسمي بمفهوم الحكم في مرحلة مابعد السيادة أو Post - Sovereign governance [٥]. ولنا عودة إلي ذلك المفهوم الجديد بتفصيل لاحق بإذن الله.

وقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت امكانية

التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخري [٦]. فقد تعددت وتنوعت مبررات التدخل الأجنبي، من ذلك مثلاً : التدخل لاعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، والتدخل بدعوي مقاومة الإرهاب الدولي... إلخ. ولعل من أبرز الموضوعات التي تثار في هذا الصدد عدم وجود معايير واضحة ومستقرة يتقرر علي أساسها التدخل أو عدم التدخل إذ تظل الدول الكبري مصرة علي حقها في أن تقرر الأخذ بأي من الخيارين علي أساس مصالحها في كل حالة علي حدة Case by case، أي بصورة انتقائية علي مقتضي مصالحها، وهو مايؤدي إلي ما يعرف بمشكلة إزدواجية المعايير، أو بسياسة «الكيل بمكيالين»، والأمثلة الدالة علي ذلك كثيرة.

### (٢) تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها:

لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف دور الدولة القومية. فقد أدت التطورات الجذرية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينيات وحتي الآن إلي إزاحة الدولة عن عرشها الذي تربعت عليه زمناً طويلاً، فلم تعد الدولة هي الفاعل أو اللاعب الوحيد أو الرئيسي في النسق الدولي كسابق عهدها، وإنما راحت تتواري علي استحياء شيئاً فشيئاً مفسحة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدوارهم إلي الحد الذي بات يطغي أحياناً كثيرة علي دور الدولة القومية[٧].

ويمكننا أن نتمثل هؤلاء اللاعبين الجدد في الشركات متعددة الجنسية (أو عابرة القومية) Multinational or Transnational Corporations أو ما يرمز إليها اختصاراً بـ MNC's، وكذا المنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations والتي تعرف اختصاراً بـ NGO's، إلي جانب المنظمات الدولية التي تعاظم دورها واتسعت مجالات أنشطتها وتزايدت صلاحياتها واختصاصاتها، ولا سيما تلك المنظمات الدولية فوق القومية Supra-national Organizations كالاتحاد الأوروبي علي سبيل المثال.

ويمكننا أن نتمثل أبرز الأسباب أو العوامل التي هيأت إلي اضعاف دور الدولة القومية وتراجع دورها فيما يلي:

أ - سقوط الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية واضمحلال قوته وتفكك امبراطوريته، الأمر الذي أدي إلي التشكيك في مدي صلاحية الايديولوجية الماركسية اللينينية كركيزة للتنظيم الاجتماعي، وما ترتب علي ذلك من تهاوي الأنظمة ذات النزعة الشمولية أو السلطوية التي تعظم من دور الدولة ومؤسساتها الرسمية باعتبارها في طليعة القوي الاجتماعية، ومما شكك أيضاً في مصداقية أو صلاحية الحكومات الوطنية في توجيه دفة الاقتصادات الوطنية ولا سيما في دول الجنوب التي عانت طويلاً في ظل الأخذ بنظم التخطيط المركزي، مما أدي إلي تبديد موارد اقتصادية هائلة، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي في هذه الدول.

وقد ترتب علي ذلك أن بدت الايديولوجية الليبرالية باعتبارها الأكثر صلاحية وفعالية كأساس للتنظيم الاجتماعي، ومن ثم ظهرت الدعوة إلي الأخذ بالتعددية في المجال السياسي واتاحة المجال أمام آليات السوق لتوجيه دفة التفاعلات الاقتصادية.

ب - الاتجاه نحو التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية، لقد كان من الطبيعي في ظل صعود نجم الليبرالية، أن تتجه الدول نحو الأخذ بنظم الحكم الديمقراطي (إما علي نحو جاد من خلال تحرك شعبي حقيقي، أو بصورة شكلية تقتصر علي مجرد الأخذ ببعض الواجهات الديمقراطية لكي تتقنع بها النظم ذات النزعة السلطوية كالحكومات العسكرية - التي قدر لها أن تبقي في مواقع السلطة عاضة عليها بالنواجذ - ، وذلك من قبيل مسايرة الركب ومجاراة الاتجاهات السائدة علي الساحة الدولية.

وقد كان من شأن موجة التحول الديمقراطي (٨) Democratization المشار إليها إن بدأت الحكومات في الالتزام بالدستورية في ممارستها لمظاهر سلطاتها، وفي رعاية وصون حقوق وحريات المحكومين، ذلك فضلاً عن الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية، بهدف اتاحة قدر أكبر من الحريات للجماهير وللقوي غير الرسمية كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي،

وكذا كفالة مساحة أكبر من حرية التعبير عن الرأي. ومن ناحية أخري فقد تواكب ذلك مع دعوة أنصار العولمة إلي تفعيل دور ما سمي بالمجتمع المدني.

وتشير عبارة المجتمع المدني Civil Society إلي ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها جمعيات العمل التطوعي بهدف التأثير في السياسات والأنماط و/ أو الهياكل الاجتماعية [٩].

وهكذا أصبح من المتاح لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً مؤثراً في توجيه السياسات الاجتماعية علي نحو متزايد. ولم يقف الأمر عند حد تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الوطنية فحسب، وإنما تعدي ذلك إلي الحديث - مع مطلع التسعينيات أيضاً - عما سمي بالمجتمع المدني العالمي Global Civil Society. وتتسم منظمات المجتمع المدني العالمي بعدة سمات [١٠]:

١ - أنها تعني بالشؤون عبر القومية (أي عابرة الحدود الاقليمية للدول).

٢ - أنها تدير أنشطتها من خلال شبكات اتصال عبر قومية كالبريد الالكتروني ووسائل الاتصال الدولي الحديثة.

٣ - أن بنيانها التنظيمي يتعدي الحدود الاقليمية للدولة، وأن كيانها العضوي يمتد ليشمل مواطنين من عدة دول.

٤ - أن نشاطها يقوم علي أساس التضامن عبر القومي بين فئات معينة تجمعها مصالح مشتركة أو انتماءات واحدة.

وغني عن البيان أن مثل هذه المنظمات ذات الطبيعة عبر القومية قد تتخذ كأداة للتأثير والضغط علي صانعي السياسات العامة في الدول الأخري، علي مقتضي مصالح وأهداف الدول الكبري وقوي العولمة، وهو ما نلمسه بوضوح في مجالات حقوق الإنسان علي سبيل المثال لا الحصر.

ويستند دعاة العولمة في دفاعهم عن هذه المنظمات إلي القول بأن فكرة المواطنة بما تنطوي عليه من حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية للمواطن يمارسها في مواجهة دولته باعتباره إنساناً (حقوق الإنسان)، لم تعد تتوفر لها الضمانات الكفيلة بصيانتها واحترامها علي المستوي القومي أو الوطني، مما يستلزم

وجود آليات للرقابة العالمية وأدوات للضغط والتأثير الدولي لحمل الحكومات علي احترام حقوق الإنسان [11].

وتشير الملاحظة إلي تزايد دور المنظمات غير الحكومية علي المستوي العالمي، ويمكننا أن نتمثل ذلك فيما يلي [12]:

١ - تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال تنفيذ السياسات الحكومية ولا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومجالات الثقافة والاعلام وكذا في المجالات الاقتصادية والتجارية.

٢ - زيادة حجم المعونات التي تقدمها الدول الكبري للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات التنمية الاجتماعية، وذلك مقابل تراجع المعونات التي تقدمها تلك الدول لحكومات دول الجنوب.

٣ - تنامي دور القطاع غير الرسمي في مجال صنع السياسات العامة في بعض الدول، ويتمثل ذلك في زيادة دور النقابات، واتحادات المنتجين، ومنظمات رجال الأعمال، في الضغط علي صانعي القرار السياسي، ناهيك عن تطلع وسعي العديد من أعضاء المنظمات غير الحكومية إلي تولي المناصب العامة والوظائف السياسية (سواء في مجال التشريع أو التنفيذ) بهدف التحكم في عملية رسم السياسات والبرامج الحكومية وتوجيهها نحو الوجهة التي تخدم مصالحهم الخاصة، ومصالح الجماعات والفئات التي ينتمون إليها.

٤ - تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال إرساء قواعد تنظيمية وآليات للتعامل الدولي في المجالات الاقتصادية وغيرها، من ذلك مثلاً المنتدي الاقتصادي العالمي World Economic Forum الذي ينعقد سنوياً في دافوس بسويسرا منذ إنشائه عام ١٩٧١، والذي لعب دوراً حيوياً في الدعوة إلي دورة أوروجواي لمفاوضات التجارة الدولية (١٩٨٦ - ١٩٩٤)، كما لعب دوراً توفيقياً بصدد قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، والصراع التركي - اليوناني.

جـ - الاتجاه نحو الأخذ بالحرية الاقتصادية، فلقد تواكب التحول الديموقراطي من الناحية السياسية مع التحول إلي الأخذ بنظام اقتصاديات

السوق، وتخفيف قبضة الحكومات علي النشاط الاقتصادي، والحد من التدخل الحكومي في تنظيم أو تقييد المعاملات الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية. وقد تمثل الهدف من وراء هذا التحول في الحد من دور الدولة في مجال التشريع الاقتصادي المالي والنقدي والتجاري بهدف إضعاف قدرة الدول والحكومات علي إدارة الاقتصاديات الوطنية، تمكيناً للتشريعات العالمية ولآليات السوق من التأثير بفعالية أكبر وعلي نطاق عالمي أكثر اتساعاً، إذ يفترض المنطق الرأسمالي العالمي ضرورة إعطاء الأولوية دوماً لمقتضيات عولمة الاقتصاد وتحرير المعاملات الاقتصادية علي حساب الانتقاص من الوظائف الأصلية للدولة. وقد كان من أبرز مظاهر العولمة في هذا الصدد دعوة الدول الكبري والمنظمات الاقتصادية العالمية إلي تصفية القطاع الاقتصادي المملوك للدولة من خلال بيعه إلي الأفراد والشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية وزيادة كفاءة التشغيل والإدارة، وذلك من خلال ما عرف بسياسة الخصخصة Privatization.

وقد كان الهدف الحقيقي من وراء تبني هذه السياسة هو :

١ - إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومات الوطنية - بعد تصفية القطاع العام - ومن ثم الحد من قدرتها علي التأثير كلاعب رئيسي (سواء كمنتج أو كمستهلك) في الأسواق المحلية، وأيضاً كمنافس محتمل يخشي جانبه من جانب القطاع الخاص أو الأجنبي. إذ لم تعد الحكومات قادرة علي التأثير في حجم الطلب، أو مستويات الأسعار، أو حجم العمالة.

٢ - إضعاف السيطرة الحكومية علي الأفراد، إذ لم تعد الحكومة هي أكبر صاحب عمل، ومن ثم فقدت سلطتها وسيطرتها علي ملايين العمال والموظفين الذين كانوا يعملون لديها ويدينون لها بالولاء.

٣ - إتاحة المجال أمام رأس المال الخاص المحلي والأجنبي للسيطرة علي الاقتصادات الوطنية من خلال تملك حقوق الملكية في المشروعات الاقتصادية، وهو ما هيأ للسيطرة الأجنبية علي المقدرات الاقتصادية للعديد من الدول جعلها تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات.

وقد ترتب علي الأخذ بسياسة الخصخصة والحرية الاقتصادية عدة أمور:

١ - فقدت الحكومات الوطنية القدرة علي إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي بكفاءة وفعالية، إذ أصبحت غير قادرة - في ظل معطيات العولمة - علي وضع التشريعات والقوانين الاقتصادية، كما أن العديد من أدوات أو وسائل تنفيذ السياسات الاقتصادية باتت إما غير فعالة أو غير متاحة للحكومات.

٢ - أدي تحرير النشاط الاقتصادي إلي عدم توافر البيانات والمعلومات والمؤشرات الاقتصادية، ولاسيما في ظل تخلف نظم المعلومات في العديد من الدول النامية. وقد انعكس ذلك بصورة سلبية علي عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية في المجال الاقتصادي، إذ أصبح من المتعذر القيام بأي تخطيط اقتصادي سليم وفعال في ظل ندرة أو عدم دقة البيانات التي تعكس حقائق الواقع الاقتصادي، وهو ما يعرض البرامج الحكومية للتخبط والفشل.

٣ - خلفت سياسة الخصخصة وراءها آثاراً اجتماعية سلبية، إذ فقد العديد من الموظفين والعمال وظائفهم وأعمالهم مما أدي إلي ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما ينبئ بحدوث مشكلات اجتماعية خطيرة كارتفاع معدلات الجريمة، وانتشار ظاهرة الإدمان، والتفاوت الكبير في مستويات الدخول وفي أنماط المعيشة وهي كلها أمور من شأنها أن تهيئ إلي زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العديد من الدول.

وهكذا يتضح أن العولمة قد هيأت لإضعاف الدولة سياسياً واقتصادياً، بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والإحتياجات المتزايدة للشعوب، فضلاً عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة.

وتوضيحاً للدافع الخفي وراء تبني دعاة العولمة لهذا الهدف (هدف إضعاف دور الدولة) يري البعض أن القوي الرأسمالية - في مراحل نشأتها الأولي - قد اتخذت من الدولة القومية أداة لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي، التي كفلتها الدولة القومية في انتعاش القوي الرأسمالية

محلياً، ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية للدولة القومية أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالمياً خلال مرحلة التوسع الاستعماري. أما الآن فقد استشعرت الرأسمالية أنها قد وصلت إلي مرحلة النضج وامكانية الاعتماد علي الذات، ومن ثم لم تعد بحاجة إلي دور الدولة، بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة - من منظور القوي الرأسمالية - تمثل قيداً أو عائقاً يكبل حركة القوي الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها، ومن ثم جاءت دعوة القوي الرأسمالية إلي إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة، ولكي يكون الاقتصاد هو المهيمن علي السياسة. وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة - من وجهة نظر الليبراليين الجدد - في كونها مجرد «مضيفة» للشركات متعددة الجنسية بكل ما تفرضه أصول الضيافة من كرم وترحيب وفرش البسط وما إلي ذلك من خدمات وتيسيرات (١٢).

وتعليقاً علي ذلك يري محمد عابد الجابري: «أن العولمة نظام يتخطي الدولة والأمة والوطن، فهي نظام ينشد رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات متعددة الجنسية وبالتالي إذابة الدول القومية، وجعل دورها يقتصر علي القيام بدور الشرطي تأميناً لمصالح الرأسمالية العالمية. ومن هنا كان من الطبيعي أن ترتبط العولمة بالخصخصة، أي نزع ملكية الوطن والدولة والأمة ونقلها إلي القطاع الخاص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدولة إلي كيان لايملك ولايراقب ولا يوجه بحيث لا تصبح قادرة علي عرقلة مخططات القوي الدولية المهيمنة. وغني عن البيان أن غياب الدولة سوف يهيئ إلي تشجيع قيام أطر جماعية أخري للانتماء سابقة علي الأمة والدولة كالقبيلة أو الطائفة، مما سيزكي نار الصراعات القبلية والطائفية، وهي كلها أمور تهيئ إلي تمزيق الهوية الوطنية، وإلي إشعال الحروب الأهلية، وتفكك الوحدات السياسية خدمة لمصالح القوي الكبري ومخططاتها» (١٣).

### (٣) بروز مفهوم الحكم Governance كبديل للحكومة Government :

يري دعاة العولمة أن مفهوم الحكم Governance هو الأكثر تعبيراً عن وتناسباً مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، إذ لم تعد الحكومات

وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة (وظائف الحكم)، وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخري داخلية (علي المستوي الوطني)، وخارجية (علي المستوي العالمي). ومن ثم يمكن القول بأن «الحكم كنشاط» لم يعد مقصوراً علي «الحكومات ككيانات» رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلي سلطة رسمية، وإنما باتت ممارسة «الحكم» متاحة أمام العديد من القوي غير الرسمية سواء أكانت وطنية أم خارجية [١٤].

ويمكن القول بأن تراجع قوة الدول القومية وتضاؤل دورها قد هيأ إلي نشر أو توزيع مهام الحكم التي كانت تضطلع بها الحكومات وحدها علي عديد من جهات أو مستويات أدني من الدولة أو أعلي منها.

ويمكننا أن نتمثل ذلك فيما يلي :

١ - تزايد دور المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية أو المتخصصة كمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وكذا منظمة التجارة العالمية كآليات للتنظيم الدولي، وذلك فيما يتصل بإرساء قواعد ونظم للتعامل الدولي في العديد من المجالات. إضافة إلي ما تقدم، فقد أصبح العديد من هذه المنظمات بمثابة كيانات فوق قومية، لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية والاستقلالية، إذ أصبح لها رؤوس أموال عالمية المصدر تستخدمها في تمويل عملياتها وبرامجها، كما أضحي لها تمثيل دبلوماسي خاص بها، فهناك مايقرب من مائة وخمسين مكتباً إقليمياً علي المستوي العالمي لتمثيل برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبح لكل منهما مايقرب من سبعين بعثة تمثيلية مقيمة علي مستوي العالم [١٥].

وفي المجال السياسي علي سبيل المثال يمكننا أن نشير في هذا الصدد إلي الجهود الدبلوماسية التي يضطلع بها مبعوثو ومفوضو الاتحاد الأوروبي في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات الدولية، كالصراع العربي -

الإسرائيلي ومشكلات منطقة البلقان، وفي مجالات حماية حقوق الإنسان، وكذا في مجال مراقبة العمليات الانتخابية في العديد من البلدان.

٢ - تزايد الاتجاه نحو إرساء العديد من النظم الدولية في العديد من مجالات العلاقات الدولية ويعرف Krasner النظم الدولية International Regimes بأنها «مجموعات من المبادئ الضمنية أو الصريحة، وكذا الأنماط وقواعد السلوك، وآليات صنع القرار، التي تلتقي عليها مجموعة من الدول أو تنصاع لها فيما يتصل بمجال معين من مجالات العلاقات الدولية». ولعل من أبرز الأمثلة على تلك النظم الدولية: الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية GATT التي هيأت لقيام منظمة التجارة العالمية WTO .

هذا وقد اتسعت مجالات النظم الدولية لتشمل عدة قطاعات،، فمنها مايختص بالشئون الأمنية؛ مثل اتفاقية عام ١٩٦٨ لمنع الانتشار النووي، ومنها ما يتعلق بالشئون البيئية مثل بروتوكول مونتريال عام ١٩٨٩، وكذا إعلان ريو الذي صدر عن قمة الأرض عام ١٩٩٢، ومنها أيضاً ما ينظم الاتصالات الدولية كالمنظمة البحرية العالمية، والمنظمة العالمية للطيران المدني ومن قبلهما الاتحاد البريدي العالمي [١٦].

٣ - تزايد الدور الذي تلعبه بعض الهيئات الداخلية أو دون الدولية Substate، أي الكيانات المحلية أو البلدية في العلاقات الدولية على نحو يتجاوز أحياناً الدور الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها، فهناك عدة مقاطعات كندية وصينية وبعض الولايات الأمريكية التي توفد مبعوثين أو ممثلين لها لدى الدول الأخرى. وتمارس هذه البعثات التمثيلية دورها باستقلالية نسبية عن البعثات الدبلوماسية الرسمية لدولها. إضافة إلى ذلك فهناك مايزيد عن خمسين حكومة إقليمية (من حكومات الولايات) في الدول الأوروبية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات مباشرة من خلال مجلس الأقاليم الأوروبية Assembly of European Regions ولجنة الاتحاد الأوروبي للمناطق European Union's Committee of the regions [١٧]. ومن أمثلة ذلك أيضاً اتفاقيات التعاون أو التآخي بين المدن.

٤ - تزايد دور الهيئات فوق الدولية Suprastate أو متعدية القومية Transnational ، فعلي سبيل المثال من الملاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد وسعا من نطاق نشاطهما الأصلي، وهو برامج التنمية والاستقرار النقدي العالمي، ليشمل التدخل في توجيه السياسات والبرامج الاقتصادية في العديد من الدول بدعوي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي التي تفرض علي الدول الأخذ بسياسات معينة (ذات توجه ليبرالي)، وقد تعدي الأمر مجرد اقتراح السياسات إلي حد إرسال مبعوثين أو مراقبين للتأكد من مدي التزام الحكومات بتعليمات صندوق النقد أو البنك الدولي (١٨) ، وهو ما يمكن اعتباره شكلاً من أشكال الوصاية الدولية الجديدة.

٥ - النمو الهائل في قوة الشركات متعددة الجنسيات، إذ تشير التقديرات إلي أن ثمة ما يقرب من ٤٥,٠٠٠ من هذه الشركات تسيطر علي زهاء ٢٨٠ ألف شركة تابعة تنتشر عبر أرجاء المعمورة، وأن ما يقرب من ٩٠٪ من مقار إدارة هذه الشركات يقع في دول العالم المتقدم. وهذه الشركات هي التي بيدها مقاليد الاقتصاد العالمي منذ مطلع التسعينيات . وقد تضخمت هذه الشركات إلي حد مخيف سواء من حيث رؤوس أموالها أو حجم عملياتها الذي زاد علي سبعة تريليون دولار أمريكي، أو من حيث عدد العاملين في فروعها المنتشرة عبر العالم. ويكفي أن نشير - بصدد تبيان مدي توحش هذه الشركات وضخامتها - أن نذكر علي سبيل المثال أن حجم عمليات شركة « جنرال موتورز » يفوق إجمالي الناتج القومي للدانمرك، وأن حجم عمليات شركة « فورد » يفوق إجمالي الناتج القومي لجنوب إفريقيا، وأن حجم عمليات شركة « تويوتا » يزيد علي إجمالي الناتج القومي للنرويج (١٨).

٦ - تزايد حدة النزعة الأوليجارشية علي مستوي النسق العالمي ؛ فلقد تواكب مولد ظاهرة العولمة مع حدث تراجع الاتحاد السوفيتي السابق عن موقعه كقوة قطبية في إطار النسق العالمي ثنائي القطبية مما أدي إلي تحول هذا النسق إلي صورة جديدة راحت توصف بأحادية القطبية Unipolarity ، حيث باتت الولايات المتحدة هي القطب الأوحد، ومن ثم تيسرت لها إمكانية السيطرة

والتحكم في مجريات الأحداث العالمية علي نحو غير مسبوق. ويمكن القول أن الولايات المتحدة قد نجحت حتي الآن في الإبقاء علي تماسك المعسكر الليبرالي الغربي تحت لوائها مما هيأ لها هيمنة عالمية طاغية، ولا سيما في ظل انسياق الاتحاد الروسي ومجاراته للسياسة الأمريكية، وكذا في ظل انتهاج الصين الشعبية لسياسة خارجية تقوم علي الحذر والبراجماتية، بعيداً عن نزعات التصادم أو المواجهة والتعصب المذهبي. ومن خلال استعراض صورة توزيع القوة الراهن علي المستوي العالمي، يمكننا أن نخلص إلي أن العالم يشهد حالياً ما يمكن تسميته بحكومة الثمانية الكبار أو مايعرف بمجموعة الثمانية G8، والتي تضم الدول الصناعية السبع الكبري، وقد ضم إليها الاتحاد الروسي، وهو وضع قريب الشبه إلي حد بعيد بفكرة حكومة الخمسة الكبار Pentarchie التي عرفتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر إبان ماعرف بعصر التضافر الأوروبي Concert of Europe.

وهكذا فقد أصبح لمجموعة الثمانية الكبار القول الفصل في توجيه دفة الشؤون الدولية، وفقاً لما تقضي به مصالحها بطبيعة الحال. وغني عن البيان القول بأن غياب عنصر التوازن الاستراتيجي في الوضع الراهن للنسق العالمي، كان من شأنه أن انحرفت القوي الكبري - ولا سيما الولايات المتحدة - عن جادة الاعتدال في سياساتها الخارجية، فراحت تضرب عرض الحائط باعتبارات الشرعية الدوليةبل وبالمشروعية الدولية أيضاً، مما أفقدها مصداقيتها كزعيمة للمعسكر الحر علي المستوي العالمي، بعد أن ظلت لعقود طوال ترفع لواء الحرية وتتشدق بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم.

والحق أن التطورات التي طرأت علي السياسة الخارجية الأمريكية خلال عقد التسعينيات - عقد العولمة - قد أظهرت أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادئ التي أشرنا إليها سلفاً لم يكن تعبيراً عن التزام حقيقي بها في سياستها الخارجية، بقدر ما كانت تتخذ منها ذريعة لتوجيه النقد والتشهير بأعدائها الشيوعيين. أما الآن وقد زال خطر الشيوعية الداهم فلم تعد ثمة ضرورة للدفاع عن هذه المبادئ أو الزود عنها بنفس الحماس السابق، بل لم يعد هناك ما يحول

دون التضحية بهذه المبادئ علي مذبح المصالح الأمريكية، إذ لا مانع مطلقاً من التغاضي عن دعم الديمقراطية وعن احترام إرادة الشعوب، إذا كان من شأنهما الإتيان بنظم حاكمة مناوئة للمصالح الغربية والأمريكية، ولا حرج البتة في غض الطرف عن الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان وللحريات المدنية، إذا جاءت من جانب حلفاء الولايات المتحدة، ولا غضاضة أيضاً في التجاهل التام لقررات الشرعية الدولية، إذا كانت ستقف عائقاً يحول دون تحقيق الأهداف الخارجية الأمريكية.

وهكذا يمكننا أن نلحظ بجلاء كيف أن الولايات المتحدة - زعيمة العالم - ومن خلفها الدول السبع الكبري (دول الأوليجارشية المسيطرة علي النسق العالمي الراهن)، - وقد استشعرت انفرادها بالهيمنة واستغناءها عن التقنع بواجهات الشرعية الدولية - ، قد باتت تفرض رؤاها الخاصة علي العالم ككل، في حين بات الجميع مطالباً بالانصياع للمعايير التي يفرضها القطب الأوحد والامتثال لها وإلا تعرض للغضبة الأمريكية، ويالها من غضبة!

والحق أن ذلك الوضع الدولي الراهن - بخصائصه التي عرضنا لها آنفاً - فضلاً عما اتسمت به السياسة الخارجية الأمريكية ومواقف القوي الكبري من ازدواجية في المعايير (أو الكيل بمكيالين)، في تعاملها مع القضايا الدولية، ولا سيما إزاء المواقف المتشابهة، قد أدي إلي افتقاد الثقة المتبادلة بين دول الشمال المتقدم والغني وبين دول الجنوب الفقير، وهو ما يؤذن بتزايد احتمالات الصدام والمواجهة بينهما في المستقبل القريب.

ولعل مما يدلل علي ذلك بوضوح مواقف دول الجنوب المناهضة للعولمة والمنددة بها.

## (٤) تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرذم في دول الجنوب :

إن المتأمل في التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيات وحتي الآن، ليلحظ دونما عناء أن ثمة تيارين متضادين يعملان آثارهما في آن

واحد. فبينما نلاحظ أن ثمة نزوعاً نحو التكتل السياسي والاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة، نجد أن عوامل التفكك والتفتت السياسي قد أتت على العديد من الكيانات السياسية في شرق أوروبا، والاتحاد السوفيتي السابق، وفي مناطق أخرى من العالم، بعامل ضعف السلطات الوطنية أحياناً، وتحت وطأة الصراعات العرقية أو النزعات الطائفية، وتأجج نيران الحروب الأهلية أحياناً أخرى.

وتشير الملاحظة إلى أن نزعة التكتل الإقليمي في دول الشمال تتمحور غالباً حول اعتبارين رئيسيين هما : التكامل الاقتصادي والتعاون الأمني [١٠٩] .

وتجدر الإشارة إلى أن القرن العشرين قد شهد تزايد الاتجاه نحو قيام العديد من الوحدات السياسية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، إذ تم إبرام مايقرب من ١٠٩ اتفاقية للتعاون الاقتصادي الإقليمي خلال الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٤ تركز معظمها خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن. وعلى الرغم من أن بعض هذه الاتفاقيات لم يقدر له أن يخرج إلى حيز التطبيق، فإن بعضها الآخر قد قطع شوطاً بعيداً في مسيرة التطبيق الفعال. فقد ناهز الاتحاد الأوروبي EU خمسين سنة من عمره، تدعمت خلالها الوحدة بين الدول الأوروبية بدءاً من المجال الاقتصادي وانتهاءً بالمجال السياسي، حيث برزت عدة كيانات فوق قومية كالبرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي، كما استخدمت عملة أوروبية موحدة (اليورو)، وهو ما أسهم إلى حد بعيد في دعم الهوية الأوروبية المشتركة. إلى جانب ذلك فقد خرجت إلى الوجود عدة اتحادات إقليمية أخرى منها على سبيل المثال : مجموعة دول أمريكا الوسطى (١٩٦٠) ، مجموعة دول شمال أفريقيا (التي بدأت فكرتها عامي ٦٦، ٦٧ ثم أعيد إحياؤها مرة أخرى عام ١٩٩١)، مجموعة جنوب شرق آسيا (١٩٦٨)، مجموعة دول الكاريبي (١٩٧٣)، مجموعة دول غرب أفريقيا (١٩٧٥، ١٩٩٤)، مجموعة دول جنوب أفريقيا (١٩٨٠ ، ١٩٩٣)، مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، مجموعة دول وسط آسيا (١٩٨٤)، مجموعة دول جنوب آسيا (١٩٨٥)، مجموعة دول وسط أوروبا (١٩٨٩)، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA (١٩٩٢)، مجموعة دول منطقة البحر الأسود (١٩٩٣)، مجموعة دول أمريكا الجنوبية

(١٩٩٥). بالإضافة إلي ذلك فقد كونت ثلاث وعشرون دولةمن أفريقيا وأمريكا الجنوبية ماسمي بمنطقة السلام والتعاون لجنوب الأطلنطي (١٩٨٦)، وفي عام ١٩٨٩ تم إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC ، كما عقدت عدة لقاءات قمة جمعت قادة الاتحاد الأوروبي وزعماء دول الآسيان ASEAN عامي ٩٦، ١٩٩٨ [٢٠].

ومن الجدير بالذكر، ونحن بصدد التعرض لموضوع نزعة التكتل الإقليمي التي شهدتها الساحة الدولية علي نحو متسارع منذ مطلع عقد التسعينيات أن ننوه إلي آراء K. Ohmae بصدد « الدولة » في ظل العولمة، إذ يري K. Ohmae أن الدولة القومية National State - بصورتها التي عرفت منذ القرن السابع عشر - لم تعد صالحة أو ملائمة للاضطلاع بوظيفة تنظيم النشاط الإنساني في ظل عالم بلا حدود، ومن ثم فهو يدعو إلي ما يسميه « بالدولة الإقليمية » Region State كبديل للدولة القومية، حيث يري أن الدولة الإقليمية هي « مناطق اقتصادية طبيعية، قد تضم أقاليم تنتمي إلي أكثر من دولة قومية، كما أنها قد تقع في مناطق جغرافية متباعدة، غير أن أبرز ما تتسم به هو أنها تمتلك - مجتمعة - المقومات الرئيسية للمشاركة الاقتصادية الناجحة في الاقتصاد العالمي » [٢١].

ويتضح لنا من التعريف السابق أن Ohmae يسقط من حسبانه اعتبارات الإقليمية والقومية والوطنية والانتماء فلا يقيم لها وزناً، بينما يجعل الركن الركين في دولته الجديدة التي يبشر بها، هو مجرد امتلاك هذه الأقاليم لعوامل الإنتاج ومقومات العملية الإنتاجية بنسب المزج المثلي التي تهيئ لها فرص وامكانات الكفاءة الاقتصادية ، والقدرة التنافسية علي مستوي الاقتصاد العالمي. والحق أن مثل هذا المفهوم (الدولة الإقليمية) - بالتعريف المتقدم الذي أشار إليه Ohmae - قد يصلح للإشارة إلي مشروع اقتصادي ناجح، لا إلي مجتمع سياسي متكامل، أو إلي دولة. ولعل في ذلك التعريف ما يعكس طريقة التفكير المسيطرة علي عقول دعاة العولمة، إذ تسلط المنظور الاقتصادي المادي الصرف علي تفكيرهم، فجعلهم يغضون الطرف عما سواه من اعتبارات موضوعية أو قيمية يتعين أن تتوافر في الدولة، أو

حتي في أي مجتمع سياسي. فالأصل في الدولة أنها صورة من صور التنظيم السياسي للمجتمعات يناط بها أداء مجموعة من الوظائف تحقيقاً لغايات معينة تتمحور حول تحقيق الخير العام للجماعة ككل، ومن ثم فهي ليست منظمة تهدف إلي الربح أو تحتكم في قراراتها إلي حسابات المكسب والخسارة.

وخلاصة القول - في هذا الشأن - أن إطلاق العنان للمعايير والاعتبارات الاقتصادية وحدها لكي تكون المعيار الحاكم أو الموجه للسياسات العامة في الدولة - في عصر العولمة - سوف يفسح المجال أمام تعميق الفوارق الاقتصادية، ويزيد من مظاهر عدم التجانس الاجتماعي والثقافي، وهو ما ينذر بنمو نزعات التطرف والتعصب والإرهاب وزيادة حدة الصراع الاجتماعي، وهي كلها أمور من شأنها أن تعصف بالاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمعات، بل وبالسلام العالمي أيضاً.

ويلتقي تصورنا السابق مع ماذكره كل من هانس بيتر - مارتن وهارالد شومان في مؤلفهما المعنون « فخ العولمة » حيث قالا :

« إن استعادة الإرادة السياسية، أعني استعادة أولوية السياسة علي الاقتصاد Primat der Politik ، هي المهمة المستقبلية الأساسية. فقد صار جلياً استحالة الاستمرار في السير علي هدي التوجه السائد الآن. فالتكيف الأعمي مع الضرورات التي تفرزها السوق العالمية يقود المجتمعات إلي فوضي لا مناص منها، انه يقود إلي هدم البني الاجتماعية، هذه البني التي تشكل سلامتها ضرورة حتمية لهذه الدول. ولا طائل من انتظار ما ستقدمه الأسواق والشركات العابرة للقارات من حلول، لمواجهة القوة التدميرية الآتية من أولئك الذين سيدفعهم التهميش والخسران إلي التطرف، فلا الأسواق ولا الشركات العابرة للقارات لديها الحلول لمواجهة هذه المخاطر... وسيكون من أهم الواجبات التي يتحتم علي السياسيين النهوض بها - كفاتحة لبداية قرن جديد - اصلاح الدولة واعادة أولوية السياسة علي الاقتصاد »(٢٢) .

إضافة إلي ذلك فمن بين القضايا المثارة أيضاً بصدد نزعة التكتل الاقليمي Regionalismأو ما يعرف أحياناً بالأقلمة Regionalization - موضوع الأثر المتوقع للأقلمة علي العولمة، وما إذا كان ثمة توافق أو تعارض بين النزعتين.

والحق أن ثمة جدلاً واسعاً قد ثار بين المعنيين بالشؤون الدولية حول هذا الموضوع، إذ يري فريق من هؤلاء أن النزعة الاقليمية قد تقف عائقاً في سبيل العولمة علي اعتبار أنها قد تساهم في تجزئة العالم إلي كتل اقتصادية أو سياسية منغلقة علي ذاتها أو متناحرة فيما بينها، فضلاً عن امكانية اسهامها في ترسيخ الهويات الاقليمية في مواجهة محاولات فرض ثقافة العولمة، كما أنها قد تهيئ إلي تبني سياسات تجارية ذات نزعة حمائية في مواجهة ضغوط الرأسمالية العالمية الداعمة لتيار العولمة، ولعل فيما يفرضه الاتحاد الأوروبي من قيود علي الواردات وكذا علي الهجرة من خارج القارة الأوروبية ما يدل علي ذلك. غير أن ثمة فريقاً آخر يري أن ظاهرة التكتل الاقليمي تمثل مرحلة انتقالية علي طريق العولمة، أو أنها تمثل مرحلة وسيطة ومهدئة في العلاقة بين الدول من جهة وبين اقتصاد العولمة من جهة أخري. وهم يسوقون - في معرض تدليلهم علي صحة وجهة نظرهم - الرأي القائل بأن التكتل الاقليمي يحد من استجابات الدول ذات التوجه الفردي للمنافسة العالمية، ويشجع علي الاستجابات الجماعية، وعلي العمل المشترك (متعدد الأطراف) Multilateralism[٢٣].

إضافة إلي ذلك فهم يرون أن تجارب التكتل الاقليمي لم تعرقل المبادلات التجارية لدول هذه التكتلات مع الدول الخارجة عن نطاق التكتل، بل أنها قد أدت إلي زيادتها في كثير من الأحيان[٢٤]. وثمة فريق آخر يري أن النزعة الاقليمية هي وسيلة للتكيف مع مقتضيات العولمة، فهي تمهد للتكامل الكوني باعتباره الغاية العليا للعولمة، ولكنها تهيئ - في ذات الوقت - لاحترام الخصوصيات الاقليمية والاختلافات بين النظم. وأخيراً فإن ثمة فريقاً آخر يري أن الأقلمة تمثل رد فعل مضاد لتيار العولمة، أو بعبارة أخري أنها محاولة للتحصن وراء جدران التكتلات الاقليمية، للحيلولة دون الانخراط والذوبان في طوفان العولمة[٢٥].

وفي تصوري أن المعيار الذي يمكننا الاحتكام إليه للإجابة عن التساؤل المتقدم يرتكز أساساً إلي الإرادة السياسية الكامنة وراء هذه التكتلات الاقليمية وما ترمي إليه من غايات، فضلاً عن درجة التجانس أو عدم التجانس بين هذه التكتلات الاقليمية وبين التيارات السائدة عالمياً والتي تقبع وراءها القوي الداعمة للعولمة[٢٦].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلي التمييز الذي نبه إليه Rosenau بين «العولمة» وبين ما أسماه «بالاعتماد المتبادل المركب» Complex Interdependence والذي يشير - من وجهة نظره - إلي «الهياكل أو البني التي تربط ما بين الشعوب والتجمعات في مناطق مختلفة من العالم»[٢٧]، في حين يري Rosenau أن العولمة لا تشير إلي قيم ولا إلي هياكل وإنما إلي سلسلة من التتابعات التي تتضح أو يتم الكشف عنها علي أي من المستويين: الذهني أو السلوكي، أو إلي العمليات التي تنشأ وتتطور مع شروع الافراد والمنظمات في أداء مهامها اليومية وسعيها إلي تحقيق أهدافها الخاصة. ويخلص Rosenau إلي أن أهم ما يميز عمليات العولمة هو أنها لا تعوقها أو تمنعها الحواجز أو الحدود الاقليمية أو القضائية، فهي قادرة علي أن تتخطاها وأن تصل إلي أي مكان في العالم، وهي تتكون من كافة القوي التي تدفع الأفراد والجماعات والمؤسسات إلي الالتزام بأنماط سلوكية متشابهة أو إلي المشاركة في عمليات أو منظمات أو أنساق أكثر شمولاً وتجانساً[٢٨].

وعلي النقيض من ذلك النزوع نحو التكتل بين دول العالم المتقدم، نجد أن ثمة تياراً مضاداً تماماً يسود دول الجنوب، ألا وهو المتمثل في انتشار نزعات التفكك والانقسام والصراعات السياسية الداخلية في هذه الدول.

وغني عن البيان توضيح الأثر الحتمي والمتوقع لتلك التطورات علي مجريات التفاعلات الدولية، ففي ظل سياسات العولمة تتجه القوي الكبري - بحسها ووعيها السياسي لكي تتآلف فيما بينها مكونة كيانات أكبر حتي تصبح أكثر قدرة علي التنسيق والتحكم وتوجيه مجريات الأحداث الدولية، في حين تبقي الدول الصغري ضعيفة مفتتة فلا تجد أمامها من سبيل للنجاة سوي خيارين أحلاهما مر:

إما التعلق بأذيال القوي الكبري والغنية بما يمثله ذلك من خضوع وتبعية، وإما الغرق في بحار العولمة بأمواجها العاتية وتياراتها المتلاطمة وهو ما ينتهي بها إلي التخلف والتهميش والخروج من التاريخ.

ولعل مما يدعم هذا التصور ما ذكره ادوارد سعيد في كتابه « الثقافة والامبريالية »، إذ يقول:

« ها نحن نري القطبية الغربية - الأمريكية تتدعم يوماً بعد يوم، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ونري عمليات التفتيت والتقتيل والابادة الجماعية تطال دول العالم الثالث والعالم الثاني (سابقاً)، في الوقت الذي تزداد فيه وحدة العالم الأول تماسكاً ليفوز بالسيادة المطلقة والهيمنة علي المعمورة كلها »[٢٩].

وخلاصة القول إنه في ظل سيادة العولمة في البيئة الدولية تصبح الدول والكيانات الكبري هي المتحكمة في أنماط التعامل الدولي، بما تفرضه من معايير تخدم مصالحها في المقام الأول، بل ربما في المقام الأول والأخير، بينما يتعين علي دول الجنوب أن تعيش علي هامش التفاعلات الدولية، ترقب دون أن تشارك، مكتفية بما تلقيه إليها الدول الكبري من فتات حضارتها لا شفقة عليها أو رحمة بها، وإنما لكي تقيم أودها وتبقي عليها ضماناً لاستمرارية استغلالها في أداء الأعمال التي تستنكف هي القيام بها.

ويمكننا القول أن دعاة العولمة يهدفون بذلك إلي تحويل دول الجنوب إلي رماد من أفراد أو إلي مجرد تجمعات بشرية لا مجتمعات، حتي يسهل سوقها وقيادتها أو توجيهها في الاتجاه الذي تريد. وبطبيعة الحال فإن ذلك يستلزم كل ما سبق أن أشرنا إليه من اضعاف لدور الحكومات الوطنية، ومن تغييب لمبدأ احترام السيادة الوطنية للدول، وكذا التفتيت السياسي لدول الجنوب. ويتضح أن هذه الخيوط كلها تلتقي عند أضعاف دور الدول[٣٠] وقوة الحكومات بحيث تصبح مؤهلة لتقبل ما تمليه عليها قوي العولمة من توجهات أو سياسات، بل وليصبح الدور الرئيسي لهذه الحكومات - ولا سيما في ظل استشراء ظاهرة الفساد السياسي في حكومات دول الجنوب وفي نظمها الادارية - هو أن تسهر علي ضمان التقييد والالتزام

بتوجهات العولمة، وأن تكون الأمينة علي تنفيذ ما تدعو إليه قوي العولمة من سياسات وبرامج، حتي وإن كان ذلك لا يتأتي إلا علي حساب التضحية بالمصالح الوطنية لدولها، والافتئات علي مصالح وحقوق رعاياها.

## ثانياً: في الأبعاد الاقتصادية للعولمة:

يمكن النظر إلي مفهوم العولمة باعتباره مفهوماً اقتصاديا في المقام الأول، كما أن أول ما يتبادر إلي الذهن عند الحديث عن موضوع العولمة هو العولمة الاقتصادية أو البعد الاقتصادي للعولمة. ولعل مرد ذلك إلي أن العولمة الاقتصادية تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة، أو أن شئناً فإن العولمة الاقتصادية هي بمثابة الأداة الرئيسية الأكثر فعالية وتأثيراً في مسيرة العولمة، تحقيقاً للهدف النهائي وهو العولمة السياسية والثقافية.

ومن ناحية أخري يمكن القول أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحققاً واكتمالاً علي أرض الواقع إذا ما قورن بالبعدين الثقافي والسياسي للعولمة. ومن هنا فقد هيمن الطابع الاقتصادي علي ظاهرة العولمة فطغي علي أبعادها الأخري، وإن كان ليس ثمة شك في أن ظاهرة العولمة ليست قاصرة علي المضمار الاقتصادي وحده، وإنما هي تتعداه لتشمل كافة الأبعاد الحياتية للإنسان في عالم اليوم، بما في ذلك الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها، تلك الأبعاد التي تتداخل فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض وصولاً إلي الغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود[٢١].

ويمكننا أن نتمثل الأبعاد الاقتصادية للعولمة في مجموعة من المستجدات أو التطورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي طرأت علي أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها، وفيما يلي محاولة لرصد أظهر تلك الأبعاد الاقتصادية للعولمة:

**(١) تراجع قدرة الحكومات الوطنية علي توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها**[٢٢]، مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من

« الوطني » إلي « العالمي » ، أي من الدولة إلي القوي عبر القومية أو المؤسسات العالمية، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية جديدة في التاريخ الاقتصادي العالمي(٢٣) .

ولعل في ذلك التحول ما يدعو إلي التمييز بين مفهومين متقاربين تفادياً للخلط بينهما، ألا وهما مفهوم « التدويل » Internationalization، ومفهوم « العولمة » Globalization.

وفي هذا الصدد يري G. Thompson أن تدويل الاقتصاد - وهو مفهوم قديم نسبياً - يشير إلي تداخل الاقتصادات القومية بحيث يكون الاقتصاد الدولي International Economy اقتصاداً كلياً تتمثل وحداته الرئيسية في اقتصادات قومية أو مؤسسات وطنية تتقيد بأقاليم دول معينة، علي الرغم من امكانية وجود تكامل أو تداخل أو اعتماد متبادل بين هذه الكيانات القومية؛ وهو ما يشير ضمناً إلي أن ثمة فصلاً نسبياً للساحة الاقتصادية الداخلية عن الساحة الدولية، وعلي نحو يمكننا معه القول إن المتغيرات والأحداث والمؤثرات الدولية تتعرض لعملية انكسار (مثل أشعة الضوء) خلال مرورها بالأطر والحدود والسياسات القومية، وهو ما يعني أن الاقتصاد الدولي - الذي تتداخل في اطاره الاقتصادات الوطنية - يترابط صعوداً (من أسفل إلي أعلي، أي من الفاعلين أو اللاعبين القوميين إلي المستوي أو النطاق الدولي) .

ولعل في ذلك المضمون لمفهوم الاقتصاد الدولي ما يشير إلي أن ثمة مجالاً للتفاعل المتكافئ، أو أن ثمة تبادلاً متكافئاً للتأثير والتأثر بين أعضاء النسق الاقتصادي الدولي وهو ما يوحي بأن ذلك النسق الدولي يغلب عليه الطابع الديمقراطي اللامركزي أو تحكمه اعتبارات التوازن بين قوي اقتصادية متكافئة إلي حد ما.

وعلي النقيض من ذلك تماماً يريThompson أن عولمة الاقتصاد أو ما يعرف بالاقتصاد المعولم Globalized Economy هو مفهوم يشير إلي حدوث تغير هيكلي في طبيعة بنية الرأسمالية العالمية، إذ يشير إلي أن الكيان الرئيسي هو الاقتصاد

الكوني، وهو اقتصاد يعمل من أعلي إلي أسفل بشكل مستقل عن الاقتصادات القومية، أي أن العلاقات والتفاعلات الاقتصادية لم تعد نابعة من أساس قومي، وانما أصبح الاقتصاد الكوني هو الذي يحدث تأثيراته في الأطراف التي يشملها في اطار دينامياته، وبالتالي فإن الاقتصاد الكوني هو الذي يحدد أو يفرض الممكن وغير الممكن علي المستوي القومي، سواء من جانب المؤسسات الحكومية أو الكيانات غير الحكومية. وهكذا يمكننا القول أن الاقتصاد الكوني قد أصبح يترابط هبوطاً من أعلي إلي أسفل. ولعل في ذلك ما يشير إلي أن ثمة نخبة اقتصادية عالمية قد أصبحت تهيمن أو توجه التفاعلات الاقتصادية العالمية، وأنها باتت الأكثر قدرة علي التأثير في غيرها من بقية أعضاء النسق علي نحو يفوق بكثير قدرة هؤلاء الأعضاء مجتمعين علي التأثير في هذه النخبة المسيطرة، وهو ما يشير إلي أن ثمة عدم تكافؤ واضح بين قوي الأطراف الفاعلة في اطار النسق الاقتصادي العالمي الذي بات يغلب عليه الطابع النظامي التسلطي(٣٤).

(٢) تزايد سطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية:

يري Thompson أن من أبرز مظاهر العولمة تزايد النزعة نحو الحكم Governance علي المستوي العالمي في المجال الاقتصادي، أو بعبارة أخري انتشار النشاط الدولي لوضع المعايير (وهذه سمة من سمات التنظيم فوق القومي للتفاعلات الاقتصادية)، وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية: كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وأخيراً منظمة التجارة العالمية WTO التي أنشئت عام ١٩٩٥ (والتي يمكن اعتبارها القوة الضارية للعولمة الاقتصادية)، فقد أصبح هذا الثالوث بمثابة آلية التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي. ولعل مما يدلل علي ذلك ما أعلنه مدير منظمة التجارة العالمية حين صرح قائلاً: «إننا نكتب دستور اقتصاد عالمي واحد». وينص ميثاق المنظمة علي أن «يكفل كل عضو توافق قوانينه ولوائحه واجراءاته الادارية مع التزاماته تجاه المنظمة» وتعد هذه هي المرة الأولي التي تمنح فيها مؤسسة دولية سلطة تجاوز المصالح

القومية لأعضائها والتضحية بها، كما تملك المنظمة سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية علي أي طرف تدينه لجان الخبراء ما لم تصوت الدول الأعضاء بالإجماع ضد هذه العقوبات خلال ٩٠ يوماً[٣٥]. وإلي جانب هذا النشاط العالمي لتحديد المعايير بصورة رسمية من خلال مقررات هذه المؤسسات الدولية فوق القومية، فإن ثمة نمواً ملحوظاً كذلك لما يعرف بالأنماط غير الرسمية (بصدد تحديد المعايير)، إذ تشير الملاحظة إلي أن معايير المحاسبة والمعايير القانونية في المجال التجاري باتت تقنن وفق الممارسات الأنجلو - أمريكية، وأن التزام الشركات الطوعي بمثل هذه المعايير، أو التزامها بممارسات التحكيم التجاري المستقل غالباً ما يعد شرطاً لحصولها علي العقود أو متطلباً لحصولها علي القروض العالمية.

وهناك علاوة علي ذلك، التطور الرسمي لمعايير الجودة في نشاط الإنتاج الذي تضعه منظمة المعايير العالمية ISO سواء فيما يتصل بالشروط التي يتعين توافرها في المنتج ذاته أو في العملية الانتاجية، أو فيما يتصل بمقتضيات الحفاظ علي البيئة[٣٦].

وفي تصوري أن معايير الجودة التي تضعها القوي المهيمنة علي تشريعات التجارة العالمية تمثل السلاح الذي تشهره قوي العولمة في وجه الاقتصادات النامية في دول الجنوب لحرمانها من المزايا النسبية التي تتمتع بها كوفرة الموارد أو رخص الأيدي العاملة، وذلك من خلال تحميلها بأعباء وتكاليف إضافية بهدف تحطيم قدراتها التنافسيةفي الأسواق العالمية.

### (٣) تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل علي المستوي العالمي، في ظل عولمة الانتاج.

يري دعاة العولمة أن ازالة القيود الاقليمية وتحرير التجارة والسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والمواد الخام والأفراد يهيئ لزيادة كفاءة إدارة الموارد علي المستوي العالمي من خلال الافادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.

غير أن ملاحظة الواقع العملي لنظم التجارة العالمية تشير إلي أن تحرير التجارة ليس إلا شعاراً ترفعه الدول المتقدمة لفتح أسواق دول الجنوب أمام

منتجاتها[٣٧]، في حين لا يسمح عملاً لصادرات دول الجنوب - الأقل تكلفة - بدخول أسواق الدول المتقدمة، إما بدعوي عدم التزامها بمعايير الجودة، وإما من خلال أساليب تقديم الدعم الحكومي المستتر للمنتجين المحليين، أو من خلال فرض رسوم مانعة أو تحديد حصص كمية للواردات. وهو ما يدل علي أن تحرير التجارة لا يعمل في الاتجاهين وإنما في اتجاه واحد فقط لخدمة مصالح القوي الكبري. إضافة إلي ذلك فإن ثمة أداة خطيرة للضغط - في أيدي الدول المتقدمة - تتمثل في اتفاقية حماية الملكية الفكرية كبراءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر وحقوق الفنانين والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وغيرها[٣٨]. إذ من المتوقع أن تعمد الدول المتقدمة المهيمنة علي هذا النوع من الحقوق إلي استخدامها كورقة ضغط في مواجهة دول الجنوب، التي قد تعمل علي الإفادة من التقدم التكنولوجي والتطور العلمي والفكري والفني ودراسات البحث والتطوير التي تقوم بها الدول المتقدمة.

والحق أن تأمل كل هذه التطورات في مجال التجارة الدولية يوحي بأن ثمة اتجاهاً من جانب الدول المتقدمة لفرض نمط معين لتقسيم العمل أو التخصص الدولي علي المستوي العالمي، إذ ستسعي الدول المتقدمة - من خلال القيود التي تفرضها علي نقل التكنولوجيا أو من خلال استخدام حقوق الملكية الفكرية - إلي احتكار انتاج السلع ذات التكنولوجيا الفائقة، التي لا تحتاج إلي كمية كبيرة من الموارد، وإنما تعتمد أساساً علي المعرفة أو الدراية Know - how، وهي صناعات تحقق قيمة مضافة كبيرة، في حين ستجد دول الجنوب نفسها مجبرة علي التخصص في مجالات الصناعات الاستخراجية أو التحويلية أو الصناعات الثقيلة وهي صناعات كثيفة العمل لا تحتاج إلي مهارة فنية أو تكنولوجيا متطورة فضلاً عن أنها تحقق قيمة مضافة قليلة، كما قد تجبر دول الجنوب علي التخصص في مجال الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة.

ويمكننا أن نخلص مما تقدم إلي أن هذا النمط من التخصص وتقسيم العمل الدولي من شأنه أن يؤدي إلي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي في دول الشمال المتقدم، وهو ما ينذر باتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب.

وعن أثر العولمة علي العملية الانتاجية أو ما يمكن أن نسميه « بعولمة الانتاج » يري الدكتور كامل عمران (٣٩) : أن التوسع الرأسمالي العالمي قد أدي - علي امتداد المراحل التاريخية السابقة - إلي هيمنة الرأسمالية علي عمليات التبادل والتوزيع الدولي، ومن ثم علي الأسواق والتجارة الدولية، أما العولمة فهي شئ آخر، إذ أنها تمثل بداية مرحلة عولمة قوي الانتاج والعمليات الانتاجية ذاتها، وما يرتبط بها من علاقات الانتاج أيضاً بهدف تعميمها في أرجاء المعمورة كلها. فالعولمة تهدف إلي نقل الانتاج الرأسمالي إلي مجتمعات الأطراف (الهامش)، بعد أن كانت حكراً علي مجتمعات المركز، وهو ما يستلزم اخضاع هياكل مجتمعات الأطراف الاجتماعية والثقافية - بعد أن تم اخضاع هياكلها الاقتصادية - لهيمنة رأسمالية عالمية، منعاً لحدوث تفجرات اجتماعية قد تؤثر سلباً علي مصالح الرأسمالية العالمية، وتجنباً لحدوث هجرات واسعة من مجتمعات الأطراف إلي مجتمعات المركز (حيث الوفرة الاقتصادية)، واستغلالاً للقوة العاملة الرخيصة في مجتمعات الأطراف. مع إيهام هذه المجتمعات بأنها قد باتت مصنعة، وبالتالي متقدمة، علماً بأن الفائض الاقتصادي المتولد عن هذه القوي الانتاجية الجديدة سوف يعود حتماً إلي المركز. وبصورة أكثر تحديداً يمكن القول بأن العولمة تمثل عملية إعادة صياغة لمجتمعات الأطراف في عمقها الانتاجي، وليس علي سطحها التبادلي التجاري فقط، علي نحو يخدم التراكم الرأسمالي في دول المركز، وبحيث تبدو العلاقة بين الشمال والجنوب أكثر توازناً، حيث تبدو دول الأطراف وكأنها لم تعد تصدر المواد الخام فقط وإنما بدأت في تصدير السلع المصنعة إلي دول المركز. إن العولمة علي هذا النحو المتقدم تمثل الطور المعاصر للرأسمالية، والذي يستهدف توسيع دائرة الانتاج إلي الأطراف. غير أن هذا الاتساع لا يعني أن تمتلك دول الأطراف ناصية العمليات الانتاجية بنفسها، وإنما تصبح مجرد مجال أو حيز مكاني يهيئ لتوسيع عمليات الانتاج التي تهيمن عليها الرأسمالية العالمية - ممثلة في الاحتكارات متعددة الجنسيات - لا مجتمعات دول الأطراف (٤٠).

ومن ناحية أخري يري Scholte (٤١) أن العولمة قد أحدثت تحولات جذرية في طبيعة النشاط الاقتصادي ذاتها، إذ أصبحت مفاهيم الأسواق العالمية، والمنافسة

العالمية، والادارة العالمية هي المفاهيم المحورية المحددة لرؤي وتنظيم سلوك المشروعات الاقتصادية. ويري المحللون أن الاقتصاد العالمي قد أصبح يتسم بمجموعة من السمات الرئيسية أظهرها:

١- أنه اقتصاد يعتمد أساساً علي المعلومات informational.

٢ - أنه اقتصاد يرتكز علي عنصر المعرفة Knowledge - based.

٣ - أنه اقتصاد يقوم أساساً علي الخدمات Service Economy، وهي السمة التي تغلب علي اقتصادات المجتمعات ما بعد الصناعية أو ما يعرف بـ Post-industrial societies.

ويري البعض أن العولمة قد انتقلت بالاقتصاد العالمي إلي مرحلة الرأسمالية المتأخرة Late Capitalism ، في حين يري البعض الآخر أن العولمة قد عبرت بالاقتصاد العالمي إلي مرحلة مجتمع ما بعد الرأسمالية Post-Capitalist Society. وعلي الرغم من ذلك فثمة من يشككون في هذا الرأي ويرون أن العولمة تمثل استمراراً للرأسمالية بشكل أو بأخر، ويمثل هذا الاتجاه المحللون ذوي التوجهات الماركسية أمثال Magdoff و Chesnaid و Berger وسمير أمين، إذ يري هؤلاء أن العولمة تمثل عملية إعادة هيكلة restructuring للهياكل الرأسمالية ولأساليب التركيم الرأسمالي[٤٢].

## (٤) تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها علي الاقتصاد العالمي.

تشير الاحصاءات إلي أنه من بين مائتين من «القوي» الاقتصادية الكبيرة في العالم، هناك نحو مائة وستين منها من الشركات عابرة القومية، وأربعين فقط من حكومات الدول القومية[٤٦]. وقد كان من شأن التنامي الهائل في قوة الشركات متعددة الجنسيات أن تضاءلت - في مواجهتها - قوة دول الجنوب التي باتت تمثل نهباً أو فريسة لهذه الامبراطوريات الاقتصادية العملاقة، وقد تمثل ذلك الاستغلال في عدة مظاهر أبرزها ما يلي[٤٧]:

أ - استخراج الخامات والموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية، وهو ما يعد استنزافاً لهذه الموارد، وافتئاتاً علي حقوق الأجيال المتعاقبة في هذه الدول، وهو ما يتعارض بصورة جوهرية مع مفهوم التنمية المستدامة في هذه الدول، استجابة لتطلعات ومصالح واطماع القوي الكبري.

ب - استغلال العمالة المحلية رخيصة الأجر في ظل غياب تنظيمات عمالية قوية في الدول النامية ، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض الشركات ما يعادل سبعين دولاراً أمريكياً لستة أيام عمل اسبوعياً وثمان ساعات يومياً، كما لا تلتزم الشركات العالمية بالتأمين الاجتماعي أو بالرعاية الصحية أو بتعويضات نهاية الخدمة.

جـ - توفير معظم الاستثمارات المطلوبة من مصادر محلية، فضلاً عن استخدام مصادر التمويل الأجنبي في شراء الآلات والمعدات الرأسمالية من الدول الصناعية.

د - الاستحواذ علي نسبة كبيرة من قروض المؤسسات الدولية والدول المانحة مما أدي إلي زيادة التدفق النقدي « الخارج » عن التدفق النقدي « الداخل »، كما زادت فوائد ديون العالم النامي علي الأموال المقترضة أصلاً.

هـ - اعتماد هذه الشركات علي الخبرة التكنولوجية وعلي جهود البحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة وعدم إتاحة المجال أمام دول الجنوب لبناء قاعدة علمية أو تكنولوجية خاصة بها.

و - التهرب الضريبي والتحايل علي السلطات الضريبية في دول الجنوب عن طريق عدم إظهار الأرقام الحقيقية للأرباح المحققة، وذلك من خلال سلسلة من التحويلات Transfer Pricing بين فروع هذه الشركات، حيث يقوم أحد الفروع بالشراء من فرع آخر للشركة في دولة أخري بأسعار مبالغ فيها.

ز - عدم الالتزام بمعايير الأمان في المصانع المقامة في دول الجنوب، مما قد يعرض

العمالة والبيئة في هذه الدول لمخاطر كبيرة، علي نحو ما حدث في مصنع شركة يونيون كاربايد في مدينة بوبال بالهند عام ١٩٨٤.

ح - لجوء هذه الشركات إلي أساليب غير مشروعة كالرشوة واستغلال مظاهر الفساد السياسي المنتشر في دول الجنوب تحقيقاً لمصالحها، حتي ولو علي حساب الإضرار باقتصاديات دول الجنوب وبمصالحها الوطنية (علي نحو ما حدث مع الرئيس الفلبيني المخلوع ماركوس). وقد تعدي الأمر ذلك في بعض الحالات إلي حد تدخل هذه الشركات لتغيير نظم الحكم غير المتعاونة معها (الانقلاب علي حكومة سلفادور الليندي في شيلي مثلاً).

ط - تكوين اتحادات منتجين Cartels غير رسمية بين الشركات العالمية للحد من المنافسة فيما بينها حول الأسواق العالمية، مما يهيئ لنشأة الاحتكارات الدولية.

إضافة إلي ما تقدم تجدر الإشارة إلي ظاهرة علي جانب كبير من الأهمية في هذا الصدد ألا وهي عمليات الاندماج Mergers التي تتم من خلال عمليات الشراء Acquisition بين الشركات العملاقة علي المستوي العالمي، حيث يشهد الاقتصاد العالمي - في ظل مرحلة العولمة - ما يعرف بهوس الاندماج Mergermania، أو ما يسمي أحياناً بحمي السيطرة Takeover fever حيث تعمل الشركات العملاقة علي الاندماج مع بعضها أو علي شراء الشركات المنافسة لها، بدافع تحجيم المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية، والاستفادة من مزايا التكامل، وكذا اقتسام الأسواق[٤٨]. وقد أدت هذه العمليات إلي ظاهرة التركز Concentration ، حيث سيطرت حفنة قليلة من الشركات العملاقة الناشئة عن هذه الاندماجات Mega Merger علي قطاعات إنتاجية أو خدمية بأكملها، فنجد علي سبيل المثال أن ثلاث شركات فقط هي: American Express, Master Card, VISA تدير فيما بينها حوالي ٩٥٪ من حجم المعاملات العالمي عن طريق بطاقات الائتمان[٤٩].

ويري سمير أمين أن اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية الحالية ليست في خدمة المنافسة الصحيحة علي المستوي العالمي كما تدعي، وإنما هي مؤسسة

تعمل في خدمة احتكارات الشركات العملاقة متعددة الجنسية لا غير. فاجتماعاتها تتم في إطار من السرية وتكمن وراءها غرفة التجارة الدولية (وهي ناد يضم أكبر الشركات متعددة الجنسية علي المستوي العالمي)، لذا فليس من المستغرب إنها تتجاهل كل الاعتبارات ذات الصلة بالتنمية المستدامة أو بالحفاظ علي البيئة، ومن هنا فهي تحتج علي أي إجراء قد تتخذه دولة ما بهدف وضع ضوابط لاستغلال مواردها الطبيعية ولاسيما في مجال النفط أو التعدين، حتي ولو جاء هذا الإفراط في استغلال هذه الموارد علي حساب مستقبل التنمية. ومن ناحية أخري فإن الاتجاه نحو الليبرالية بشكل مطلق والافتئات علي حق الدول والحكومات في التشريع فيما يتصل بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلي تكريس سيطرة الشركات متعددة الجنسية علي الاقتصاد العالمي(٥٠).

(٥) تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل علي المستوي العالمي:

لقد كان من شأن النمو الهائل للتفاعلات الاقتصادية الدولي.. والتشابك الأكثر تعقيداً بين مصالح قوي الرأسمالية العالمية، أن غدا الاقتصاد العالمي - في ظل العولمة - اقتصاداً موحداً أو نسقاً اقتصادياً عالمياً مترابط الأركان ، بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد قومي أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.

فبالإضافة إلي النمو الهائل في المبادلات التجارية الدولية وكذا في تكامل العمليات الإنتاجية عبر الحدود، فإن ثمة مجالاً حيوياً آخر يعكس ذلك الإطراد الكبير في معدلات الاعتماد المتبادل ألا وهو مجال الأسواق المالية والنقدية. وتشير التقديرات إلي أن المعاملات المالية العالمية قد شهدت نمواً انفجارياً خلال العقد الأخير، حيث ارتفعت إلي ما يزيد علي عشرة أضعاف. فإلي ما قبل عقد واحد من الزمن كانت أسواق المال مستقلة الواحدة عن الأخري، أما اليوم فقد تغير الأمر، إذ صارت هذه الأسواق مرتبطة ببعضها البعض، حيث غدا بإمكان كل فرد في أي مكان بالعالم أن يتعرف علي مستوي الأسعار السائد في كل بورصات العالم، وأن يجري صفقات بيع وشراء، تغير بدورها هذه الأسعار. لذا فقد غدا بالإمكان أن يؤدي

انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلي ارتفاع أسعار الأسهم في ماليزيا علي سبيل المثال، أو أن يرتفع سعر سندات الدين الحكومي الألمانية، عندما يخفض المصرف المركزي الياباني سعر الفائدة علي القروض التي يمنحها للمصارف في طوكيو. وهكذا فقد صار من المتعين علي كل من يرغب في الاقتراض أن يدخل في منافسة مع كل المقترضين عبر العالم [٥١].

(٦) سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي علي النظام الاقتصادي العالمي:

لقد كان من أبرز مظاهر عصر العولمة أن أضحت الغلبة للفكر الاقتصادي الحر في مجال تقرير النظم الاقتصادية العالمية، وكذا في توجيه دفة السياسات والبرامج الاقتصادية عبر العالم. ويرتد هذا - في المقام الأول - إلي سقوط مصداقية الفكر الاقتصادي الماركسي في الاتحاد السوفيتي السابق وفي دول شرق أوروبا، وفي العديد من دول الجنوب، وهو ما أتاح دمج اقتصاديات هذه الدول في منظومة النظام الرأسمالي العالمي، وإلي القضاء علي الثنائية الأيديولوجية التي ظلت لعدة عقود تشطر الاقتصاد العالمي إلي شطرين منعزلين.

وقد انعكست هذه التحولات - منذ مطلع التسعينيات - فيما اصطلح علي تسميته بالتحول إلي نظام آليات السوق، والذي تمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي الداخلي أو في ضبط المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي إلي أدني حد ممكن. وقد تمثل ذلك علي سبيل المثال في عمليات الخصخصة Privatization[٥٢]، أي بيع القطاع الاقتصادي الإنتاجي المملوك للدولة إلي أفراد أو هيئات خاصة، بهدف تخليصه من أساليب الإدارة البيروقراطية المعوقة، والعمل علي زيادة الكفاءة الإدارية والاقتصادية والفنية، ذلك بالإضافة إلي تخلي الدولة عن دورها التقليدي في إدارة العديد من القطاعات الخدمية وإسنادها إلي مشروعات خاصة. ويمكن القول بصفة عامة أن العولمة تمثل ردة - من جانب «الدولة» - عن مفهوم «دولة الرفاهة» إلي مفهوم «الدولة الحارسة» التي يقتصر دورها علي الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة.

وإذا كان المبرر الذي يسوقه دعاة العولمة في تبريرهم للخصخصة هو زيادة الكفاءة وتوسيع قاعدة الملكية فإن ثمة هاجساً أكبر يتعين أخذه في الحسبان هو أن عمليات الخصخصة وبيع القطاع الحكومي قد تسفر عن نهب وتبديد لثروات الشعوب التي كافحت علي امتداد سنوات طويلة لتكوينها وتعظيمها ، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار انتشار ظاهرة الفساد السياسي وغيبة الرقابة الشعبية الحقيقية علي عمليات التقييم والبيع، ناهيك عن امكانية وقوع اقتصادات دول الجنوب في براثن السيطرة الأجنبية وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات، وهو ماسوف تكون له انعكاسات اجتماعية وسياسية سلبية غاية في الخطورة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلي بعض الاعتبارات أو الضوابط(٥٣) التي يتعين مراعاتها عند تطبيق برامج الخصخصة، وعلي رأسها :

أ - مراعاة اعتبارات الأمن القومي من خلال عدم السماح بتملك شركات أجنبية للمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، وكذا المرافق القومية الحيوية، أو علي أقصي تقدير أن يتم السماح بخصخصتها محلياً ( من خلال بيعها للمواطنين).

ب - ضمان الشفافية، وتوسيع قاعدة الملكية عند تطبيق برامج الخصخصة ولاسيما في حالة البيع لمستثمر رئيسي.

جـ - وضع نظم وقواعد صارمة للتصرف في عائدات الخصخصة، إذ أن تلك العوائد هي نتاج بيع أصول مملوكة للشعوب، ومن ثم يجب الحيلولة دون إهدارها أو تبديدها.

د - تحديد الأصول الاستراتيجية غير القابلة للخصخصة تحت أي ظرف من الظروف.

هـ - امكانية اللجوء إلي أسلوب « خصخصة الإدارة » وليس بالضرورة « خصخصة الملكية ».

و - مراعاة الاعتبارات الاجتماعية ذات الصلة بحقوق العمالة في هذه المشروعات.

(٧) تزايد الاعتماد علي التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلي العمالة البشرية:

لقد تواكبت ظاهرة العولمة مع عصر التكنولوجيا الفائقة hi-tec ، الأمر الذي هيأ لتوظيف التكنولوجيا المتطورة في مجال خدمة المصالح والمكاسب الرأسمالية وتعظيمها وهكذا فقد اتسم عصر العولمة بالاتجاه نحو تقليل الاعتماد علي العمالة البشرية بصفة عامة، فضلاً عن محاولة استخدام العمالة الأرخص أجراً. وللدلالة علي ذلك التوجه حسبنا أن نشير إلي الشعار الذي ترفعه إحدي شركات صناعة السياسات الألمانية (فولكس فاجن) - علي سبيل المثال - ألا وهو: «سيارات أكثر، وعمل بشري أقل»، حيث أعلن أحد المسئولين في هذه الشركة «أنه تتعين زيادة الإنتاجية بمقدار ٣٠٪ خلال أربع سنوات فقط، وعلي هذا النحو سوف تتقلص فرص العمل لدي الشركة بمقدار ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ فرصة عمل سنوياً، وسترتفع أرباح المساهمين خلال هذه الفترة إلي خمسة أضعاف مايحصلون عليه الآن»(٥٤) .

كذلك فقد ألغت الصناعات الحربية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة حوالي نصف مليون فرصة عمل، كما ألغت بريطانيا منذ بدء تطبيق برامج الخصخصة حوالي مائة وثلاث عشرة ألف فرصة عمل، وفي فرنسا تم إلغاء مايقرب من مليون وثمانمائة ألف فرصة عمل في القطاع الصناعي وحده، كما بلغت نسبة البطالة حوالي ١٢,٣٪ وهو رقم قياسي لم تبلغه نسب البطالة في فرنسا من قبل(٥٥).

إضافة إلي ذلك تشير الدلائل إلي أن ثمة اتجاهاً متزايداً لدي الشركات العملاقة في مجال تكنولوجيا الاتصالات (IBM , Hewlett - Packard Motorola) إلي استخدام خبراء وفنيين من الدول الآسيوية، ولاسيما من الهند والصين، حيث كانت هذه الشركات تستأجر في بعض الأحيان طائرات لنقل هؤلاء العاملين من موطنهم الأصلي، وذلك في إطار ما كانوا يسمونه بعملية شراء العقول Brain Shopping . وعلي الرغم مما قامت به الحكومة الأمريكية للحد من هذا الاتجاه عن طريق تقييد منح تأشيرات الدخول لهؤلاء الخبراء المستقدمين من

الخارج، إلا أن ذلك لم يقف عائقاً أمام تيار العولمة الهادر. إذ سرعان ما قامت الشركات الكبرى بنقل إدارات التصميم والابتكار والبحث والتطوير التابعة لها إلي الهند، حيث وفرت لهم الحكومة الهندية عدة مناطق هيأت لهم فيها كافة البنى التحتية الضرورية بلا ثمن تقريباً، على نحو ما حدث في المدينة الالكترونية في مدينة بنجالور. ذلك فضلاً عن أن بعض الشركات العالمية الكبرى في مجال التكنولوجيا قد بدأت تعهد إلى شركات ثانوية هندية Subcontractors بالقيام بأعمال البحث والتطوير لحسابها(٥٦).

وبصفة عامة يري دعاة العولمة أن عشرين بالمائة فقط من السكان العاملين ستكون كافية - خلال القرن الواحد والعشرين - للحفاظ على نشاط الاقتصاد العالمي، وأنه لن تكون هناك حاجة إلى أيدٍ عاملة أكثر من هذا، فخمس القوة العاملة سيكفي لإنتاج جميع السلع، ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التي يحتاج إليها المجتمع العالمي. إن هذه العشرون بالمائة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك [وهو مايعرف أحياناً بمجتمع الخمس].

ولكن ترى ماذا ستكون حال بقية الثمانين بالمائة من العاطلين ؟

يجيب عن هذا التساؤل دعاة العولمة بقولهم إن هؤلاء العاطلين سيواجهون بالتأكيد مشاكل كبيرة. وعلى الرغم من ذلك فلم يعمل أنصار العولمة جهدهم أو حتى فكرهم للبحث عن حلول لهذه المشاكل الكبيرة التي ستخلفها العولمة حسب توقعاتهم، وإنما هم يحاولون - بدلاً من ذلك - البحث عن الأسلوب الذي يمكن من خلاله تهدئة خواطر هؤلاء العاطلين المحبطين سواء عن طريق وسائل التسلية المخدرة والإلهاء الترفيهي والتغذية الكافية، أو عن طريق ما سوف تجود به أريحية أولئك القادرين من بين أصحاب العمل أو أصحاب الوظائف(٥٧). وهم في سعيهم هذا لايحدوهم القلق أو الانشغال بما سوف يكون عليه هؤلاء البائسون ممن فقدوا وظائفهم، وإنما غاية ما يعنيهم هو مجرد محاولة صرف أولئك المتعطلين المحرومين عن إلحاق الضرر أو الأذى بمصالح أو بمكاسب فئة المحظوظين من المنتفعين بالعولمة.

والحق أن الإصرار علي مثل هذه التوجهات باعتبارها من مقتضيات العولمة وحتمياتها سوف تكون له آثاره الضارة علي استقرار النظم السياسية والانساق الاجتماعية، إذ أن ارتفاع معدلات البطالة، مع حرمان غير القادرين من وسائل التكافل الاجتماعي، أو النظر إليهم باعتبارهم مواطنين فائضين عن الحاجة Surplus People ، سوف يفسح المجال أمام فقدان السلطة السياسية لشرعيتها، وحينئذ تصبح العولمة مقبرة للديمقراطية، وهو ما سيؤدي حتماً إلي تنامي نزعات العنف والإرهاب تعبيراً عن السخط الاجتماعي، كما أن تزايد حركات هجرة العمالة سوف يكون من شأنه إحياء النزعات العنصرية المتطرفة ككراهية الأجانب، والانكفاء علي الذات، والعزلة وعدم التسامح(٥٨) .

## (٨) توحش النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك العالمي:

لعل من أبرز المظاهر الاقتصادية لعصر العولمة ذلك الاندفاع الجارف في النزوع نحو الاستهلاك Consumerism. ويمكننا أن نتمثل تلك النزعة الاستهلاكية في ذلك الشكل من أشكال السلوك الاقتصادي الذي يقوم علي أساس السعي المحموم للحصول علي تشكيلة من السلع التي سرعان ما يزهدها المستهلك عادة، ومن ثم ينبذها وتتسم هذه السلع بأنها تسهم في تحقيق بعض الإشباع اللحظي سريع الزوال (٥٩).

وبعبارة أخري فإن النزعة الاستهلاكية ترتبط أساساً بإشباع الحاجات العارضة غير الضرورية ذات الطابع الترفي، أو المظهري أو التفاخري كالأزياء التي تصممها كبريات بيوت الأزياء العالمية، أو السلع ذات العلامات التجارية المرموقة علي سبيل المثال.

وانطلاقاً مما سبق يتضح أن النزعة الاستهلاكية تحرص علي خلق أو إزكاء الحاجة لدي المستهلك بنفس القدر من الحرص علي إشباعها (٦٠).

ويمكننا القول أن من بين أظهر سمات عصر العولمة ذلك الاندفاع الشديد نحو تحويل كل شئ إلي سلعة تباع وتشتري Commodification of everything ، وهو ما يعكس غلبة النزعة المادية بشكل مفرط علي عقل الإنسان في عصر العولمة، وهو ما أطلق عليه Crook مصطلح الـ hypercommodification .

إضافة إلي ذلك تجدر الإشارة إلي أن السلع ذاتها قد تمت عولمتها، في معني أنها أصبحت أكثر فأكثر تشابهاً وتجانساً، وفقاً لما تمليه الهيئات الدولية من مواصفات موحدة عالمية باعتبارها سلعاً موجهة إلي سوق عالمية. ومن هذا المنطلق فقد استهدفت العولمة تنميط الأذواق وأنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة ذاتها (٦١).

ويري Featherstone أن السلع قد اكتسبت إلي جانب قيمتها المادية أو قدرتها الإشباعية قيمة رمزية بحيث لم يعد الطلب علي أية سلعة يتحدد علي أساس جودة السلعة أو علي خصائصها الذاتية فحسب، وإنما أصبح متوقفاً - في المقام الأول - علي مجرد الاختلاف في العلامات التجارية (٦٢).

ويري Robertson أن النزعة الاستهلاكية في ثقافة العولمة ليست بظاهرة مستجدة، وإنما هي تضرب بجذورها إلي القرنين الماضيين، حيث تجسدت في ثقافة الطبقة البورجوازية حديثة العهد بالثراء nouveaus riches، التي حاولت أن تحقق نوعاً من أنواع الترقي الاجتماعي من خلال محاكاة الأنماط الاستهلاكية لطبقات النبالة الأرستوقراطية القديمة، بل إنها بالغت أحياناً كثيرة في مظاهر البذخ والأبهة والإسراف الاستهلاكي الترفي، إمعاناً في التأكيد علي مواقعها ومكانتها الاجتماعية الصاعدة. وقد أدي ظهور السينما ثم بقية أجهزة الإعلام الأخري خلال القرن العشرين، إلي زيادة التطلع إلي هذه الأنماط الحياتية البذخية لدي الطبقات الوسطي والدنيا بعامل المحاكاة. ومع التطور الهائل في وسائل الاتصال والإعلام عابرة الحدود القومية انتقلت هذه الأنماط من المستوي المحلي إلي نطاق العالمية علي نحو ما نشهده في الوقت الراهن (٦٣).

وتلعب الدعاية والإعلان دوراً رئيسياً في حفز الطلب لدي المستهلكين، إذ تشير الإحصاءات إلي أن الانفاق العالمي علي الدعاية للترويج الاستهلاكي قد ارتفع من ٧,٤ بليون دولار سنوياً (عام ١٩٥٠)، إلي ٣١٢,٣ بليون دولار سنوياً (عام ١٩٩٣). وقد أدي التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلي التركيز علي الدعاية التجارية من خلال الوسائط الالكترونية، إذ ارتفع حجم الانفاق علي هذا النوع من الدعاية فقط - خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات - من ٢٧٠ بليون إلي ٣٥٨

بليون دولار سنويا[٦٤]. ويشير Waters إلي أن ثمة ما يسمي بثقافة المستهلك العالمي Global Consumer Culture، وهي تشير إلي أن القيم المسيطرة علي المستهلك الأمريكي - والتي تبلورت خلال النصف الثاني من القرن العشرين - قد تم تعميمها ونشرها علي المستوي العالمي، من خلال أجهزة الإعلام، وهو ما يعرف أحيانا بالأمركة Americanization، كما يشار إليه أحيانا أخري من قبيل التندر بلفظة Coca - Colonization في إشارة إلي هيمنة الأنماط الاستهلاكية الأمريكية ممثلة في مشروب «الكوكاكولا» الشهير.

وفي ظل سيادة ثقافة الاستهلاك أصبح الاستهلاك في حد ذاته أسلوباً من أساليب التعبير عن الذات، ومصدراً رئيسياً من مصادر الهوية؛ وبعبارة أخري يمكن القول بأن القدرة علي الاستهلاك باتت تمثل عنصراً من عناصر الإشباع لدي المستهلك، بل أكثر من ذلك فقد أصبح كل من الذوق Taste، أو الموضة Fashion، أو أسلوب المعيشة Lifestyle معياراً للتمايز الاجتماعي يفوق في أهميته أحياناً المعايير التقليدية كالانتماء الطبقي. كذلك فقد تحول المنتجون عن اقتصارهم علي مخاطبة المستهلكين المحليين فقط إلي مخاطبة المستهلك العالمي، واكتسبت العلامات التجارية الشهيرة - بالنسبة لكل سلعة من السلع - بريقاً أخاذاً لدي جماهير المستهلكين في كافة أرجاء المعمورة [٦٥].

ويمثل «التسوق» Shopping الطقس الرئيسي في ثقافة الاستهلاك، بحيث أصبح نمطاً سلوكياً روتينياً لدي آلاف الملايين من المستهلكين عبر العالم. ولعلنا لسنا ببعيدين عن ذلك اليوم الذي تتحول فيه مقولة الفيلسوف الفرنسي الشهير ديكارت «أنا أفكر إذن أنا موجود»، إلي صيغة أخري أكثر اتفاقاً مع حقيقة واقع العولمة المعاصر لكي تصبح «أنا أتسوق إذن أنا موجود» Je shoppe, donc je suis. ولعلنا نلحظ في هذه الصياغة المستحدثة كيف أن فعلاً إنجليزياً to shop قد تم تحويره وتدويله لكي يصبح مستخدماً في اللغة الفرنسية علي الرغم من اعتزاز الفرنسيين وتمسكهم الشديد بلغتهم القومية، ذلك فضلاً عن دخول هذا المصطلح إلي العديد من اللغات الأخري (كاللغة العربية مثلاً). ولعل في تلك الملاحظة ما

يدفعنا إلي التأمل في كيفية غزو الثقافة الأنجلوساكسونية - باعتبارها ثقافة سادة عصر العولمة - أو ثقافة دول القلب - علي بقية الثقافات الأخري (ثقافات دول الأطراف) (٦٦).

وثمة ظاهرة أخري مرتبطة بالعولمة - وجديرة بالإشارة إليها في هذا المقام - ألا وهي ظاهرة «الماكدونالددة» McDonaldization (٦٧) - إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير كترجمة للمصطلح الإنجليزي - إذ يري Ritzer أن المجتمعات الحديثة، ومن ثم العالم ككل، قد ابتلي بما أسماه الـ McDonaldization ويقصد بها : «العملية التي سيطرت من خلالها المبادئ التي تحكم خدمة العملاء في سلسلة محلات ماكدونالدز الأمريكية الشهيرة لتقديم الوجبات السريعة، وامتدادها إلي قطاعات أخري من المجتمع الأمريكي، وكذا إلي العديد من المجتمعات الأخري التي انتقلت إليها هذه المحال، علي نحو جاز معه - من وجهة نظر Ritzer - القول بأنها باتت تمثل ظاهرة عالمية.

ويري Ritzer أن هذه المبادئ قد أصبحت تغلب علي ثقافة الاستهلاك في عصر العولمة، ومن ثم فقد أضحت هي الموجهة للسلوك الاستهلاكي، بل والإنتاجي في كافة القطاعات. وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي (٦٨) :

أ - الفعالية efficiency ، أي انضغاط المدي الزمني وحجم الجهد المبذول بين الشعور بالحاجة وبين إشباعها.

ب - القابلية للحساب calculability ، أي امكانية قيام المستهلك بحساب التكلفة والوقت والجهد المطلوب للحصول علي السلعة.

جـ - القابلية للتوقع predictability ، أي تنميط المنتجات بحيث يمكن للمستهلك أن يتوقع نوعية السلعة التي ستقدم إليه.

د - تغليب اعتبارات الكم علي الكيف emphasis on quantity rather than quality ، أي التركيز علي الكم، وهو ما أدي إلي تراجع اعتبارات الجودة والنوعية، فضلاً عن إخضاع المستهلك لأساليب نظامية مقيدة مثل الطوابير، وقوائم الطعام الثابتة والاختيارات المحددة ، والمقاعد غير الوثيرة.

هـ - إحلال الآلية (الميكنة) محل العنصر البشري substitution of nonhuman technologies ، وهو ما أدي إلي تنميط المنتج، وإلي تراجع القدرات المهارية للفرد.

وخلاصة القول ، بعد أن انتهينا من استعراض أبرز المظاهر الاقتصادية للعولمة، هو أن القوي الداعية للعولمة والداعمة لها إنما تستهدف إزالة الحدود الإقليمية والقيود الوطنية التي تفرضها الدول لكي تجعل من العالم كله ساحة للعب، ذلك فضلاً عن انفرادها وحدها بتقرير قواعد اللعبة، وفقاً لما تتمتع به هي من قدرات ومهارات وبالأسلوب الذي تجيده، بحيث تؤمن لنفسها الفوز علي منافسيها، الذين فرض عليهم أن يلعبوا لعبة لم يبرعوا فيها، وفقاً لقواعد تتحيز لفريق علي حساب فريق، وهو ما ينبئ منذ البداية بأن المباراة ستكون غير متكافئة، وبطبيعة الحال فإن نتيجة مثل هذه المباراة تكون معروفة سلفاً.

## ثالثاً : في الأبعاد الثقافية للعولمة:

تمثل الثقافة أو مجموعة القيم التي تعتنقها جماعة ما، وتنصاع لها في اختياراتها، وفي أسلوب معيشتها، عنصراً محدداً رئيسياً من العناصر الموجهة للسلوك الإنساني بوجه عام.

وهكذا فإن السعي إلي التأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات قد يستلزم بداءة التأثير في عقولهم وإراداتهم، أي في ثقافاتهم. ومن هنا فقد حرص الداعون إلي العولمة والمدافعون عنها علي الترويج لمجموعة مترابطة من القيم، أو لنسق قيمي معين، وعلي بث هذه القيم ونشرها علي المستوي العالمي بهدف التمكين لسياسات العولمة، وتهيئة المجتمعات المختلفة - عبر العالم - لتقبل العولمة كواقع حتمي، وللتعايش مع العولمة والانصياع لمقتضياتها، حتي وإن بدت هذه المقتضيات مناقضة تماماً لما يعتنقونه أو يؤمنون به. ويمكن القول بأن العولمة الثقافية قد تمثلت في المظاهر التالية:

### (١) التمكين للنزعة المادية علي حساب النزعة الروحية:

أو بعبارة أخري تغليب الأمور الحسية علي الأمور المعنوية بوجه عام[٦٩]،

بحيث يولي الإنسان - في عصر العولمة - وجهه شطر الماديات، ويعرض وينأي بجانبه عن الاعتبارات القيمية، وذلك علي اعتبار أن القيم هي التي تضفي علي الإنسان ذاتيته وتميزه في مواجهة غيره من بني البشر، وهي - بذلك - التي تشكل مجالاً للاختلاف والتمايز الفكري والثقافي بين المجتمعات، ومن ثم فهي التي قد تمثل عائقاً يعترض طريق سياسات العولمة.

ومن هذا المنطلق فقد كان من المنطقي أن تتجه آليات العولمة الثقافية (كالسينما العالمية والقنوات الفضائية الموجهة) إلي مايمكن تسميته بالتسطيح الثقافي أو التجهيل بمعني التركيز علي مواد الترفيه الخالية من أي مضمون قيمي أو معنوي، بحيث لاتثير الفكر أو التأمل لدي المشاهد، وإنما تركز بدلاً من ذلك علي إثارة الغرائز ومخاطبة المشاعر، ومن هنا نجد أن متلقي مثل هذه النوعية من المواد الثقافية لايأخذها مأخذ الجد وإنما يتعامل معها باعتبارها مادة للتسلية أو مضيعة للوقت، قد تحقق له متعة آنية، أو سعادة لحظية عابرة، غير أنها لا تخلف وراءها أي أثر تثقيفي حقيقي، إذ ينعدم أثرها بمجرد انتهاء عرضها (٧٠).

ولعل ما يؤكد علي هذا التوجه مايراه عبد الإله بلقزيز حين يقول :

« تبدو الثقافة علي مستوي من الهزال والفقر والسطحية يثور معه التساؤل المشروع عن مستقبلها الإنساني. وتشبه ثقافة العولمة سائر مواد الاستهلاك ؛ معلبات ثقافية تتضمن مواد مسلوقة جاهزة للاستهلاك، وشركات إعلامية تتنافس لتقديم سلعتها إلي المستهلك في إخراج مثير يضعه تحت وطأة إغراء لايقاوم. فلا وقت للتفكير والتمحيص والتردد النقدي، وسائر ما يمكن أن يحمي الوعي من السقوط في إغراء الخداع. إذ تنهار ملكة التحوط ويتحول الوعي إلي مجال مستباح لكل أنواع الاختراق، ثم تتكفل التقانة بهندسة ذلك الإغراء وصناعة أسباب الجاذبية له، ناهيك عن التفتت الذي سيصيب نظام القيم فيكرس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمة النفعية والفردية الأنانية، والمنزع المادي - الغرائزي المجرد من أي محتوي إنساني - نعم ستغدق ثقافة العولمة علي الجسد ما سيفيض عن حاجاته من الإشباع، تماماً مثل العولمة الاقتصادية، غير أنها ستقتل الروح، وتذهب بالمحتوي الأخلاقي والإنساني لسلوك الإنسان » (٧١).

(٢) محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية:

إذا كان هدف العولمة هو إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات والقضاء علي فكرة المحلية أو الإقليمية، فإنه من الطبيعي أن يكون هدفها - علي الصعيد الثقافي - هو محو الهوية الثقافية لمجتمعات الأطراف وطمسها. فالهوية الثقافية لأي مجتمع إنما تتمثل أساساً في ذلك الشعور بالانتماء والولاء لنسق قيمي معين، ومن ثم فهي التي ترسم حدود التميز الثقافي بين الأنا والآخر علي نحو ما أسلفنا.

ويتواكب محو الهوية الثقافية مع الترويج لفكرة الثقافة العالمية علي اعتبار أن ثمة مشتركاً إنسانياً عاماً بين بني البشر علي المستوي العالمي، وأن رقعة ذلك المشترك الثقافي آخذة في الاتساع بعامل تزايد الاحتكاك والتفاعل والاتصال الإنساني علي المستوي العالمي وهو ماينبئ بقرب التوصل إلي ثقافة عالمية موحدة. ومن هذا المنطلق يحرص دعاة العولمة علي تنمية مايسمونه بالوعي العالمي علي حد تعبير Theodore Levitt إذ يقول: Think Global, Act local[٧٢]. إذ يصبح من المتعين علي الإنسان في عصر العولمة أن ينقل اهتمامه أو مجال تفكيره من المستوي الوطني أو القومي إلي المستوي العالمي، باعتبار أن العالم كله قد أصبح يمثل وحدة واحدة.

والحق أنه لا مجال البتة لإنكار وجود مشترك ثقافي إنساني عالمي بين بني البشر كافة، غير أن ذلك لاينفي أن ثمة خصوصية ثقافية لكل مجتمع، يتعين علي أبنائه الحفاظ عليها والاستمساك بها، باعتبارها جزءاً من كيانهم الإنساني ومقوماً من مقومات ذاتيتهم.

وفي إطار السعي للترويج لفكرة الثقافة العالمية الواحدة، يميل مهندسو العولمة الثقافية إلي التركيز علي ما يعرف بثقافة «الصورة» Image، فقد أصبحت الصورة - في ظل ثقافة العولمة - هي المفتاح السحري لنظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم. فالصورة هي المادة الثقافية التي يمكن تسويقها علي أوسع نطاق جماهيري، إذ لاتحتاج الصورة إلي المصاحبة اللغوية كي تنفذ إلي إدراك المتلقي، إذ أنها تمثل لغة بذاتها. ولعل في ذلك مكمن خطورتها، فإذا كانت فعالية الكلمة مرهونة بسعة

الاطلاع اللغوي للمتلقي، فإن الصورة قادرة علي تحطيم الحاجز اللغوي، تماماً مثلما أفلحت العولمة الاقتصادية في تحطيم الحواجز الإقليمية والقيود الجمركية، لكي تصل إلي الإنسان في عقر داره. وهكذا فقد بات من الملاحظ - في عصر العولمة - طغيان ثقافة الصورة علي الوعي الثقافي الإنساني، مع التراجع الشديد لمعدلات القراءة وانحدار ثقافة الكلمة أمام الهجمة الشرسة للإعلام السمعي والبصري [٧٣].

وهكذا يتضح أن سياسات العولمة الثقافية تستهدف أولاً سلب الوعي من خلال تحطيم الهويات الثقافية المحلية، ثم السيطرة علي الإدراك بوسائله وآلياته وفنونه تمهيداً لغرس المحتوي الثقافي الذي يستهدف الداعون إلي العولمة بثه أو ترويجه.

### (٣) التمكين لسيادة القيم الغربية والأمريكية ولنمط الحياة الأمريكي:

لعل من أبرز السمات المميزة لعصر العولمة هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية، بل ونمط الحياة الأمريكي ذاته علي الثقافة الإنسانية ككل. ولعل مرد تلك الهيمنة إلي العوامل التالية:

أ - سيطرة الدول الغربية - وعلي رأسها الولايات المتحدة - علي تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقل المعلومات بمختلف صورها وأدواتها.

ب - هيمنة الدول الغربية - وعلي رأسها الولايات المتحدة أيضاً - علي عمليات إنتاج المادة الإعلامية والثقافية والإعلانية، وكذا علي كافة عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر العالم من خلال هيمنتها علي الصحافة العالمية (إمبراطورية روبرت مردوخ علي سبيل المثال) ، وعلي صناعة السينما العالمية (ستوديوهات هوليوود)، وعلي عالم الكمبيوتر(امبراطورية بيل جيتس)، وعلي شركات البث الفضائي التليفزيوني (قناة CNN) [٧٥]، وعلي صناعة الترفيه للأطفال (شركة ديزني)، وكذا علي وكالات الأنباء العالمية الكبري التي تتحكم في التدفق الإخباري العالمي (يونيتد برس، اسوشيتيد برس)، وهي كلها مجرد أمثلة قليلة نذكرها علي سبيل المثال لا الحصر، وإن كانت معبرة عن السبق الأمريكي في هذا المجال.

جـ - هيمنة شركات الإعلان الأمريكية علي عمليات التسويق العالمي، مما أدي إلي سيطرتها علي أساليب الدعاية والإعلان، ومن ثم قدرتها علي تشكيل أذواق واتجاهات ورغبات المستهلكين أو المتلقين.

د - أن الولايات المتحدة هي بلد المهاجرين، ومن ثم فهي مكونة من خليط من الجماعات العرقية المتباينة سلالياً ودينياً وثقافياً، ومن ثم فليس لها طابع ثقافي أو هوية ثقافية مميزة، فضلاً عن افتقارها إلي هوية تاريخية أو حضارية عميقة الجذور. وقد كان من شأن ذلك التنوع الثقافي الذي اتسمت به الثقافة الأمريكية أن أصبحت أكثر قبولاً لدي شعوب العالم المختلفة التي قد تجد فيها بعضاً من ملامح ثقافتها أو طرفاً من جوانب شخصيتها.

هـ - أن قوة الاقتصاد الأمريكي وتمتع الولايات المتحدة بالوفرة الاقتصادية، قد أتاحا فائضاً اقتصادياً قابلاً للتوجيه إلي ميدان الإنتاج الثقافي، كما أن سعة السوق الأمريكية وارتفاع مستويات معيشة الإنسان الأمريكي قد هيأ لازدهار صناعة الثقافة في الولايات المتحدة (كالسينما والنشر والموسيقي والتليفزيون) مقارنة بغيرها من الدول بما فيها الدول الأوروبية ذاتها.

و - أن المؤسسات التعليمية والبحثية الجامعية الأمريكية قد حققت شهرة طاغية ومكانة مرموقة، من خلال نجاحاتها البارزة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي والتكنولوجي، مما جعلها قبلة النخب المثقفة في جميع دول العالم، بما ينطوي عليه ذلك من تزايد درجة التأثر بالمجتمع الأمريكي وبثقافته وبأسلوب معيشته(٧٥).

ز - أن اللغة الإنجليزية - بل واللهجة الأمريكية بالذات - باتت تشكل لغة عالمية Global language منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مما هيأ المجال أمام الثقافة الأمريكية للذيوع والانتشار لعدم وجود عائق اللغة كوسيط للتفاعل(٧٦).

ح - ان انتصار المعسكر الليبرالي بزعامة الولايات المتحدة قد جعلها محط إعجاب العديد من أبناء دول الجنوب باعتبارها تمثل تجسيداً للنموذج الأمثل للتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مما جعل القيم الأمريكية تلقي قبولاً عاماً عبر أرجاء المعمورة.

والحق أن الولايات المتحدة لم تحسن الإفادة من هذه الفرصة الذهبية التي واتتها بسقوط الشيوعية وباضمحلال قوة القطب السوفيتي وتفكك امبراطوريته، فراحت تنتهج سياسات خارجية تقوم علي الاستعلاء والغطرسة والرغبة في الهيمنة وفرض الإرادة، باعتبارها باتت تمثل القطب الأوحد الذي يتربع علي قمة النسق العالمي في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، مما أدي إلي إنحسار الاعجاب العالمي بها، وافتقادها لمصداقيتها الدولية التي جاهدت زمناً طويلاً لارساء دعائمها، فتصاعدت نبرة الانتقاد للسياسات الأمريكية وتزايدت حدة الكراهية للولايات المتحدة عالمياً.

ولعل مرد ذلك التحول إلي غلبة نزعة التعصب العرقي Ethnocentrism [٧٧] أو سيطرة نزعة التمركز حول الذات علي السياسات والمواقف الأمريكية وعلي أنماط تعاملها مع الدول الأخري.

ومن هنا فقد وضعت الولايات المتحدة ذاتها ومن خلفها دول العالم الغربي في كفة، بينما وضعت بقية دول العالم الأخري مجتمعة في كفة أخري أخذاً، بمقولة Huntington «الغرب في مواجهة الآخرين» The West against the rest [٧٨]، ففتحت بذلك المجال أمام فكرة صدام الحضارات التي أطلق شرارتها صامويل هانتنجتون في مقاله الشهير «صراع الحضارات» Clash of Civilizations والذي تنبأ فيه بحدوث صدام ثقافي وحضاري بين حضارات العالم وثقافاته الرئيسية.

ومن هذا المنطلق باتت الولايات التحدة عازمة علي فرض قيمها ورؤاها علي العالم، ومقتنعة بأن بقية دول العالم إنما يتعين عليها أن تأخذ بالنموذج الأمريكي باعتباره النموذج الأمثل، ومن ثم فإن أية محاولة للابتعاد عن هذا النموذج، أو لتبني أي نموذج ثقافي أو حضاري آخر إنما تمثل خروجاً علي الشرعية الدولية،

ومن ثم تمثل تهديداً للأمن القومي وللمصالح الأمريكية يتعين مناصبته العداء انطلاقاً من مقولة دالاس الشهيرة « من ليس معنا فهو ضدنا ».

وفي هذا الإطار اتخذت بعض الكتابات الغربية والأمريكية موقف المهاجم إزاء الإسلام، فراحت تصفه بأنه قد بات يمثل « الخطر الأخضر » الجديد الذي يهدد قيم العالم الحر وأسلوب معيشته، بعد زوال الخطر الأحمر ( خطر الشيوعية السوفيتية ).

وأغلب الظن أن الولايات المتحدة - وقد استشعرت بداية انفراط عقد التحالف الغربي، بزوال الخطر السوفيتي الذي كان دافعاً لنشأة ذلك التحالف، وعنصراً جوهرياً من عناصر تماسكه - قد أيقنت أنه لا سبيل إلي الإبقاء علي تضامن العالم الغربي وانضوائه تحت لوائها إلا باختلاق ذلك الخطر الجديد المزعوم بل وبالمبالغة والتهويل في خطورته، عساها تتخذ من ذلك الخطر ذريعة للإبقاء علي زعامتها للمعسكر الغربي، وكذا مبرراً لتوسيع دائرة نفوذها في شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا بدعوي تطويق المد الإسلامي، بعد أن فقدت ذريعة « احتواء المد الشيوعي » صلاحيتها في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة.

ويري البعض أن العولمة الثقافية - بالمضمون الذي أشرنا إليه سلفاً - إنما تمثل مايمكن أن نسميه إرهاباً ثقافياً أو مايسميه Bourdieu عنفاً ثقافياً (وهو عنف رمزي)، إذ تسعي قوي العولمة من خلال سيطرتها علي المنظومة الرمزية (الرموز الثقافية وأدوات وآليات التواصل والمعرفة) إلي فرض نوع من السيادة أو الهيمنة الثقافية الغربية القهرية علي العالم ككل. أو بعبارة أخري فإن العولمة الثقافية هي نوع من الاختراق الثقافي العنيف والمسلح بتكنولوجيا متطورة للاتصال، يستهدف إنكار أو إقصاء ثقافة الغير، وهو ما يمثل إنتهاكاً للسيادة الثقافية للمجتمعات الأخري، فضلاً عن تحقيق السيطرة الثقافية الغربية علي سائر الثقافات، وأن هذه العملية ليست في حقيقتها إلا مجرد التتويج النهائي لمحاولات السيطرة الاستعمارية الغربية التي بدأت منذ عدة قرون. وهكذا فإن العنف الثقافي هو هجمة إعلامية مكثفة وشرسة تستهدف سحق الثقافات الأخري، وتركيز الأضواء علي الثقافة الأمريكية وحدها كي تبهر الأنظار فلا يري سواها[٧٩].

ومن ناحية أخري يري البعض أن قوي العولمة بعد أن أحكمت سيطرتها علي الآليات الخارجية راحت تعزز موقفها بالتحالف مع النخب السياسية والاجتماعية المسيطرة داخلياً (كالطبقات الحاكمة والفئات الأقل منها مثل رجال الأعمال والمثقفين والكوادر التكنوقراطية ممن التقت مصالحهم مع مصالح قوي العولمة) وذلك بهدف استكمال عملية تطويق البنية الثقافية لتلك المجتمعات المستهدفة بالاختراق الثقافي (٨٠) . ويمكننا في هذا الإطار تفسير المحاولات التي يقوم بها بعض أعضاء هذه النخب - لصالح قوي العولمة - بهدف إعادة تشكيل وجدان وفكر الشعوب المستهدفة بالاختراق، وذلك من خلال التأثير في مناهج الدراسة عبر المراحل التعليمية المختلفة، أو من خلال الأنشطة الثقافية الفكرية والفنية ولاسيما من خلال السينما والتليفزيون. وبوجه عام يمكن القول أن البعد الثقافي للعولمة إنما يتمثل فيما يمكن تسميته « بثقافة الاختراق » (٨١) التي تقوم علي مجموعة من القيم التي تعكس مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأمريكية. وتستهدف ثقافة الاختراق ضرب الهوية الثقافية لدي الشعوب المستهدفة، وخلق الشخصية ذات النزعة الفردية الاستسلامية لدي المتلقي ، وتتمثل هذه القيم فيما يلي :

أ - الفردية : أي إقناع الفرد بأن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وإن كل ما عداه لايعنيه، وذلك بهدف تحطيم الرابطة الجماعية الاجتماعية، تمهيداً لإلغاء الهوية الجمعية القومية بحيث يبقي فقط الإطار العالمي.

ب - الخيار الشخصي : وهو يرتبط بالنزعة الفردية، حيث يتم تكريس النزعة الأنانية لدي الأفراد تحت سيطرة وهم حرية الاختيار والحرية الشخصية، وبالتالي القضاء علي فكرة الوعي الاجتماعي والولاء وطمس الروح الجماعية بإسم الحرية.

جـ - الحياد : أي أن كل الأفراد والأشياء المحيطة بالإنسان تتسم بالحياد ، ومن ثم فالأمور كلها - بالنسبة له - سواء ، مما يؤدي إلي غلبة قيم اللامبالاة، وبالتالي تكريس التحلل من كافة الالتزامات القيمية أو الأدبية أو الأخلاقية أو الارتباط بأية مبدأ أو قضية.

د - **الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير**؛ أي النظر إلي الفوارق الاجتماعية بوصفها أموراً طبيعية لا يمكن تغييرها، بحيث ينظر الفرد إلي الفوارق بين الأغنياء والفقراء أو بين المستغلين وضحاياهم باعتبارها أموراً عادية أو تناقضات طبيعية وحتمية كالليل والنهار أو كالصيف والشتاء أو كالنور والظلام، وذلك بهدف تكريس النزعة السلبية وشل روح المقاومة وبث الروح الاستسلامية مما يحبط أية محاولة لتغيير الواقع.

هـ - **الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي**؛ وهو ما يمثل تتويجاً للقيم السابقة، وذلك علي اعتبار أن التسليم بغياب الصراع الاجتماعي معناه إشاعة مناخ الاستسلام للجهات المستغلة أو للقوي المهيمنة، أي محاولة فرض نوع من «التطبيع» مع الهيمنة بهدف التمكين لعملية الاستتباع الحضاري والثقافي، وبحيث ينتهي الأمر بالأفراد إلي قبول التبعية والخضوع للهيمنة عن طيب خاطر، وهو ما يمثل الغاية العليا للعولمة كعملية تستهدف السيطرة والهيمنة الاستعمارية.

## رابعاً: في الأبعاد الاجتماعية للعولمة:

يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت علي نحو سلبي بظاهرة العولمة، فقد ألقت العولمة بظلال كثيفة علي العديد من المجتمعات، ولاسيما في دول الجنوب التي تعد أكثر الدول تضرراً من آثار هذه الظاهرة.

والحق أن الأبعاد الاجتماعية للعولمة تمتد لتشمل التأثير علي المجتمعات من كافة جوانبها سواء في ذلك ما يتصل بالبناء الاجتماعي، أو بالنظام الاجتماعي، وكذا بالأنساق الاجتماعية. وفيما يلي محاولة لاستعراض أبرز هذه الآثار الاجتماعية:

### (١) تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية:

لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف الولاء القومي الذي يمثل ركيزة التضامن والتماسك القومي وأساس الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي

مجتمع من المجتمعات. وهكذا فقد أطاحت العولمة بثالثة الأثافي التي كان يرتكز عليها النظام الدولي المعاصر منذ مؤتمر وستفاليا سنة ١٦٤٨م ألا وهي : مبدأ احترام السيادة الوطنية، ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخري، ومبدأ الولاء القومي.

وتشير الملاحظة إلي أن العلاقات الدولية تشهد منذ نهاية عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات إحياءً قوياً للنزعات العرقية أو القبلية أو الطائفية في العديد من الدول (الاتحاد السوفيتي السابق، ودول أوروبا الشرقية، والعديد من الدول الأفريقية والأسيوية)[٨٢] . وتعكس هذه الانتماءات الأولية حقيقة أزمة بناء الدولة الحديثة في هذه المجتمعات. ولعل في ذلك ما يمثل إحدي مفارقات عصر العولمة حيث تتزامن عملية التكامل والتوحد علي المستوي العالمي مع عمليات التفكك الداخلي وانتشار الحروب الأهلية في العديد من دول الجنوب[٨٣] علي نحو ما أسلفنا.

ويرجع البعض هذه الظاهرة إلي انتشار موجة التحول الديمقراطي التي أتاحت لبعض الجماعات العرقية المتمايزة عن غيرها أن تطالب بحقها في الانفصال والاستقلال وتقرير المصير، ذلك فضلاً عما يراه البعض الآخر من أن ضغوط العولمة الثقافية قد نجم عنها رد فعل مضاد تمثل في تشبث بعض الجماعات العرقية والقبلية بانتماءاتها الأولية حفاظاً علي هوياتها الخاصة خوفاً من ذوبانها في محيط العولمة. هذا وقد تصاعدت حدة بعض هذه الصراعات الداخلية إلي مستويات الصراع المسلح والعنيف، مما أدي إلي اشتعال العديد من الحروب الأهلية، وإلي تفاقم العديد من الأزمات والمشكلات الاجتماعية الأخري التي تعاني منها هذه الدول[٨٤].

وهكذا يمكن القول بأن للعولمة آثاراً سلبية خطيرة علي التكامل السياسي للعديد من المجتمعات، فقد أدت إلي إضعاف مفهوم « الوطنية »(بمعني الارتباط بالإقليم أو بالوطن)، ومن ثم إضعاف عاطفة الوطنية أو الشعور الوطني كأساس لبناء ولنهضة الدول، لحساب مفاهيم أخري فوقية كالكونية والعالمية، أو لحساب

مفاهيم تحتية كالجماعة السلالية أو الطائفية أو القبلية، وكلها ، سواء أكانت مفاهيم فوقية أو تحتية لا تصلح كأساس لبناء الدول. ولعل من مظاهر انحسار الوطنية - في ظل العولمة - علي سبيل المثال لا الحصر - ظاهرة تشكيل جيوش من المتطوعين ومن المرتزقة، ونبذ نظام التجنيد الإجباري، والقبول ببيع الثروات الوطنية للأجانب في إطار عمليات الخصخصة، وتزايد الرغبة في الهجرة إلي الخارج ولاسيما بين فئات الشباب، وكذا الاستهانة بالدولة أو برموزها ومؤسساتها، وإهمال التاريخ الوطني، وتراجع اللغة الوطنية لحساب اللغات الأجنبية[٨٥].

وغني عن البيان توضيح الأثر السلبي لضعف الولاء القومي علي تماسك المجتمعات ونهضتها، إذ ينعكس ذلك علي سبيل المثال في انصراف أبناء الوطن عن الانشغال بهموم أوطانهم وعدم اكتراثهم بالقضايا العامة لمجتمعاتهم، ومن ثم غيبة الوعي السياسي وانحسار الرغبة الشعبية في المشاركة السياسية في عمليات صنع القرار السياسي، مما يترتب عليه انتشار العديد من الظواهر السياسية المرضية كالسلبية واللامبالاة السياسية وكذا غلبة الشعور بالاغتراب.

## (٢) التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات:

لقد هيأت سياسات العولمة وما نجم عنها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية للإخلال بالعديد من المواقع الطبقية الاجتماعية، ولنسف جانب كبير من المكاسب الاجتماعية لبعض الطبقات، وكذا لتعميق حدة الفوارق الطبقية واتساع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين الأغنياء والفقراء. ولعل من أكثر الآثار السلبية للعولمة خطراً في المجال الاجتماعي تآكل الطبقة الوسطي Middle Class في العديد من المجتمعات ودحرجتها نحو حافة الفاقة. وغني عن البيان توضيح أهمية هذه الطبقة الوسطي، إذ تمثل الطبقة النشطة سياسياً واجتماعياً وثقافياً، فضلاً عن كونها بمثابة النواة الصلبة للمجتمعات المدنية، كما أنها تعد الطبقة الكابحة لتيارات التطرف والتعصب والغلو، وهي دائماً تمثل السند القوي لدولة المؤسسات وسيادة القانون، والمؤيدة لدولة الرفاهة، كما أنها هي التي قادت حركات التحرر الوطني، وحملت مشعل الحداثة والتطور، كما تبرز من بين صفوفها النخب

السياسية والفكرية المجددة، وهي الطبقة المدافعة عن الحريات وعن حقوق الإنسان وعن العدالة الاجتماعية والديمقراطية، ناهيك عن كونها قد ظلت طوال تاريخها تناصب العداء لقوي الاستغلال والاحتكار من أعلي، وكذا لتيارات الفوضي والنزعات البروليتارية من أسفل، ومن ثم فقد كانت دوماً بمثابة صمام الأمان أو حجر الزاوية للاستقرار السياسي والاجتماعي[٨٦].

## (٣) تقويض الدور الاجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية:

لقد ظلت الدولة كصورة من صور التنظيم السياسي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات تضطلع بدورها عبر العصور من خلال استهدافها تحقيق الخير العام لأعضاء المجتمع ككل، مستمدة من مدي نجاحها في أداء وظائفها - وصولاً إلي هذه الغاية المنشودة - شرعيتها أو صلاحيتها كسلطة للأمر. ومن ناحية أخري فقد كان نجاح الدولة في تحقيق التكامل السياسي للمجتمع مرهوناً دوماً بمدي قدرة المؤسسات السياسية الحاكمة علي تصوير المعايير الاجتماعية، وبث القيم التي يتحقق علي مقتضاها الانسجام الاجتماعي، والتي يفترض فيها أن تكون معبرة عن ضمير مجتمعها ككل، فلا تخص مصالح فئة معينة بالرعاية دون بقية الفئات، أي أن تكون قيماً محايدة لا تعبر إلا عن « الانصاف » الإنساني الصرف. غير أن انحراف السلطة السياسية ونزوعها إلي تصوير معايير اجتماعية وضعية (أي من عملها) لحساب فئة معينة ثم فرضها علي المجتمع ككل باعتبارها معبرة عن « العدل » يكون من شأنها الإخلال بالتوازن الاجتماعي ومن ثم ينفسح المجال لقانون الأقوي علي حساب تحقيق المصلحة العليا للمجتمع ككل (مصلحة الأغلبية)، وبذا تنقلب السلطة السياسية من أداة لتحقيق التكامل والتجانس الاجتماعي إلي أداة إكراه تسعي إلي فرض معايير اجتماعية يتحدد مضمونها علي مقتضي مصالح الفئة المحتكرة للسلطة، أو مصالح فئة اجتماعية معينة علي حساب ماعداها من الفئات الأخري. وحينئذ يتحول المجتمع من إطار « ناظم » لحركة أعضائه، إلي إطار « ضاغط » قاهر[٨٨]، كما يتحول أعضاء المجتمع من

مـواطنين صـالحين يـضطلعـون بواجب المواطنة بمدلوله الحق، إلي مـجـرد رعـايا خاضعين لقهر السلطة متطلعين إلي التمرد عليها. وانطلاقاً من هذا التصور يمكننا أن نلمس خطورة العولمة علي التكامل السيـاسي والانسجام الاجـتمـاعي، إذ تشيـر الملاحظة إلي أن ثمة اتجاهاً غـالبـاً - يسود معظم دول العـالم المتـقدم - يدعو إلي خفض الانفاق الحكومي علي الأجور، وعلي برامج الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، علي اعتبار أن ذلك يمثل ضرورة للتكيف مع الواقع الجديد، أو حتمية تقتضيها معطيات عصر العولمة.

ففي ظل العولمة واحتـدام المنافسة الدولية تجد الدولة نفسها مضطرة إلي منح العديد من الإعفاءات والإمتيـازات والحوافز للمستـثمرين وهو ما يؤدي إلي تراجع الموارد السيادية للدولة كالضرائب، وذلك فضلاً عن أن برامج الخصخصة وتصفية القطاع المملوك للدولة قد حرمت الدول من مكون رئيسي من مصادر دخلها والمتمثل في عوائد القطاع العام. وقد استلزم هذا التـراجع الهائل في موارد الدولة تقليصاً مماثلاً في الإنفاق الحكومي علي الخدمات العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية. وقـد أعلنت الحكومـة الألمانيـة في صيف ١٩٩٦ عن تخـفـيض ميـزانيـة الدولـة بحـوالي خـمـسة عـشر مليار مارك في سنة واحدة. ومـن نـاحـيـة أخـري تشـير التقـارير إلي اقتـراب نظم الرعاية الاجتماعية في بريطانيا من المستوي السائد في الدول النـامية، فمن بين كل ثلاثة أطفال بريطانيين ينشأ طفل في ظل الفقر والفاقة.

ويروج دعـاة العـولمة لهـذا الاتجاه من خـلال عـدة شـعـارات أبرزها : « إن دولة الرفاهة قد باتت تمثل تهـديداً للمستقبل »، وأن شيئاً من التضحيـة أو من اللامساواة الاجتماعية قد بات أمراً لا مناص منه(٨٩) .

ومـجمل القول في هذا الصـدد - من وجهـة نظر دعـاة العـولمة - أن اعـتـبـارات التنافس علي المستوي العالمي، وكذا اعـتبارات زيادة كفاءة إدارة الموارد قد أدت إلي تقليص قدرة الدولة علي الوفاء بالتـزاماتها تجاه دعم برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير الخدمات(٩٠) .

ومن الملاحظ أن ثمة توافقاً بين تنامي قوة النزعة الليبرالية الجديدة Neoliberalism وبين أفول دولة الرفاهة Welfare State، فخلال الفترة منذ بدايات القرن العشرين وحتي نهاية العقد السابع منه كانت الغلبة لفكرة الدولة التي توفر الرعاية الاجتماعية من المهد إلي اللحد فيما يتصل بتوفير الغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والحد الأدني للأجور، كما واكب ذلك أيضاً تبني سياسات الضرائب التصاعدية التي تستهدف إعادة توزيع الدخل علي المستوي القومي تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

ويمكن القول بأن العوامل الباعثة علي الأخذ بهذه السياسات - خلال الفترة المشار إليها - والتي كانت تتمثل في الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، وانتشار النزعات الديمقراطية الجماهيرية، وزيادة قوة النقابات العمالية، وكذا حركة تصفية الاستعمار... إلخ- قد فقدت تأثيرها فلم تعد تحظي بنفس القدر من الاهتمام في ظل مناخ العولمة.

وعلي صعيد آخر فقد عملت قوي الرأسمالية العالمية في الاتجاه المضاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين - وعلي وجه الخصوص خلال العقد الأخير منه - إذ راح رأس المال الأجنبي يمارس ضغوطاً متزايدة علي الحكومات لخفض الضرائب بحيث أصبح تقليص الانفاق الحكومي علي برامج الرعاية الاجتماعية يمثل السمة الغالبة علي كافة برامج الإصلاح reform الاقتصادي في دول الشمال، وبرامج التكيف adjustment في دول الجنوب، وكذا برامج التحول transition في دول الكتلة الاشتراكية السابقة(٩١).

ولعل من أبرز الأمثلة الدالة علي ذلك اضطرار الدول الاسكندنافية في التسعينيات إلي تخفيض مخصصات الرفاهية الاجتماعية، بعدما ظلت طوال عقد الثمانينيات تعارض هذا التوجه بشدة. وتؤكد المؤشرات الاقتصادية علي أن أكثر القطاعات تضرراً تمثلت في برامج رعاية المسنين واعانات البطالة، بينما كانت مجالات ضمان الحد الأدني من الأجور ودعم السلع وتحديث البنية الأساسية والائتمان أقل تضرراً. وبالمقارنة فقد كانت أقل القطاعات تأثراً بهذا الخفض

قطاعات التعليم والتدريب. والغالب أن مرد ذلك إلي ارتباط الانفاق علي هذين القطاعين بزيادة الانتاجية ودعم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وهما من مقتضيات عصر العولمة[٩٢].

وهكذا فقد بات واضحاً أن الرفاهية التي تمتعت بها جماهير عريضة من العمال في الدول الصناعية المتقدمة لم تكن سوي تنازل اقتضته ظروف الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين المعسكرين، والحرص علي عدم تمكين الشيوعية من كسب اراض جديدة.

وفي نفس هذا المعني جاء تعليق John Naisbitt الذي يقول فيه: «إن عصر المجتمعات الصناعية بما أفرزه من مستوي معيشي مرتفع للجماهير لم يكن سوي حدث عابر في التاريخ الاقتصادي».

وفي ظل هذا الافتئات المتعاظم علي مبادئ العدالة الاجتماعية كان من الطبيعي أن تحشد قوي العولمة جهودها لتهميش دور النقابات، والجور علي الحقوق النقابية المكتسبة التي تقرها الدساتير مثل حق الاضراب، فقد ارتفعت الأصوات في ألمانيا منادية بإلغاء الحق في الإضراب بزعم أنه لم يعد متمشياً مع عصر العولمة وأنه يتسبب في فقدان المشروعات لأسواقها[٩٣].

وهكذا فقد بات من الواضح أن النية متجهة إلي الانصراف عن مبادئ التكافل والتضامن الاجتماعي، وعن دولة الرفاهية، وعن التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء علي التفاوت الكبير بين المستويات الدخول، وهو ما يؤذن بعودة عصر «الدولة الحارسة» مرة أخري كما أسلفنا.

## (٤) زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي:

أسهمت سياسات العولمة في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في العديد من المجتمعات، وقد تجلت الانعكاسات الاجتماعية السلبية لظاهرة العولمة بصفة أساسية في تقويض اركان النظم الاجتماعية، وضعف درجة الالتزام بالمعايير والأنماط الاجتماعية من جانب أعضاء هذه المجتمعات.

ويمكن القول - بداءة - أن أسس الالتزام بقواعد النظام الاجتماعي تتمثل عادة فيما يلي[٩٤]:

١ - الاقتناع أو العقيدة La Croyance.

٢ - الاكراه أو الاجبار La Contrainte.

٣ - المصلحة L'intérét.

ويتضح من متابعة آثار سياسات العولمة أنها قد طالت كل من هذه الركائز الثلاث.

أ - فأما بصدد عنصر الاقتناع أو العقيدة، والذي يقصد به اقتناع المحكومين بشرعية السلطة وصلاحيتها كسلطة للأمر، وكذا بشرعية ما تفرضه من معايير وضوابط وأنماط كأساس للالتزام الطوعي بها من جانب المحكومين، فيمكننا أن نلمس كيف أن سياسات العولمة قد أثرت سلباً علي شرعية العديد من النظم السياسية وعلي مصداقية المؤسسات السياسية الحاكمة في العديد من الدول. وقد كان مرد ذلك إلي إدراك شعوب هذه الدول لعجز حكوماتها عن إيجاد الحلول الفعالة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا عجزها عن تلبية الاحتياجات والمتطلبات المتزايدة لشعوبها وعن توفير الرعاية الاجتماعية والشعور بالأمن لها، ذلك فضلاً عما ترتب علي العولمة من اهتزاز أو اختلال في منظومة القيم في العديد من المجتمعات، تلك القيم التي كان الإيمان بها والاعتقاد في صحتها يمثل دافعاً رئيسياً وحافزاً للشعوب علي الالتزام بقواعد النظم الاجتماعية؛ إذ تشير الملاحظة علي سبيل المثال إلي تراجع قيم الالتزام والاجتهاد والاتقان في العمل والتسامح والتعاطف والمساواة والعدالة واحترام الكبار والتواضع ومراعاة التقاليد والأعراف، بينما تصاعدت مواقع قيم أخري - ذات تأثير سلبي - في هرم أو تدرج القيم كالإنتهازية والتحايل والتعصب والتطرف والمحاباة ونزعة التملك والتفاخر والتمرد والتعالي.

كذلك فقد فقدت المؤسسات السياسية الحاكمة في العديد من الدول مصداقيتها في مجال العمل من أجل الخير العام، إذ راحت تعمل من أجل التمكين

لصالح النخب المسيطرة، مفتئتة علي مصالح الأغلبية المقهورة، فراحت تفرض قوانين ومعايير منحازة إلي جانب الفئات الحاكمة، ذلك فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد السياسي والمحسوبية في العديد من دول الجنوب.

ب - وأما بصدد عنصر الاكراه أو الاجبار فنجد أن الحكومات - في عصر العولمة - قد باتت مكبلة الأيدي، غير قادرة علي فرض النظام بشكل حازم أو صارم، اعتماداً علي الأساليب التقليدية في مجال الاكراه الاجتماعي، وذلك بعامل تراجع سطوة الحكومات وتصاعد قوة نزعات التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن تزايد قوة الجماعات اللارسمية وزيادة الوعي السياسي ... إلخ.

جـ - وأما بصدد عنصر المصلحة فنجد أن الحكومات لم تعد قادرة - في عصر العولمة - بحكم تراجع قدرتها علي السيطرة علي المتغيرات الاقتصادية أو التحكم في الموارد الاقتصادية لمجتمعاتها - علي أن تقدم الحافز الذي يدفع المواطنين إلي الانصياع لأوامرها وقراراتها بعامل ضعف قوة المكافأة Power of Reward لديها، ومن ثم لم يعد الالتزام بقواعد النظام الاجتماعي - الذي تسهر الحكومات علي إعماله - يحقق أية مصلحة حقيقية للمواطن. وبعبارة أخري يمكن القول أن الحكومات قد تراجعت قدرتها علي تحقيق الضبط الاجتماعي Social Control الرسمي بشقية الإيجابي الذي يعتمد علي الترغيب، والسلبي الذي يعتمد علي الترهيب.

هذا وقد تواكب مع هذه التطورات التي أشرنا إليها، تزايد حدة الضغوط الاجتماعية، سواء تلك الناتجة عن ظروف داخلية أو الناشئة عن عوامل خارجية، ويمكننا أن نتمثل أظهر هذه الضغوط الاجتماعية فيما يلي:

أ - ارتفاع معدلات البطالة مع تراجع عرض العمل وتسريح العمالة، في إطار تطبيق برامج الخصخصة والأخذ بنظام آليات السوق مما ترتب عليه من فقدان الأمان الوظيفي Job Insecurity لجانب كبير من القوة العاملة بالعديد من الدول، وهو ما أسفر عن مشاكل اجتماعية وسياسية عويصة.

ب - انتشار ثقافة العنف أو ثقافة التناحر [٩٥] وهي ثقافة تهدف إلي سحق الآخر أو نفيه أو إقصائه، فضلاً عن تراجع قيمة التسامح، مما أدي إلي انتشار الحركات المتطرفة كالحركات اليمينية وكذا نزعة كراهية الأجانب، وما تبع ذلك من تزايد حدة التعصب بكافة صوره (العرقي أو القبلي أو الديني) ولعل في ذلك ما يفسر لنا تزايد الاتجاهات السياسية والاجتماعية المتطرفة أو الفاشية أو العنصرية، إذ ليس من قبيل المصادفة أن تنشط حركات النازيين الجدد والجماعات اليمينية المتطرفة في العديد من دول العالم، فمن بات بوكانان في الولايات المتحدة، إلي الديماجوجي العنصري زيوغانوف في روسيا، إلي لوبان في فرنسا، إلي ونستون بيترز في نيوزيلندا، وهايدر في النمسا، وأمبرتو بوسي في إيطاليا [٩٦]،

ويمكن القول بأن بعض متغيرات عملية العولمة قد أسهمت في تغذية اتجاهات العنف والتطرف، فتزايد معدلات الهجرة المشروعة وغير المشروعة، من دول الشرق والجنوب إلي دول الشمال يعد من أبرز العوامل التي أدت إلي تزايد قوة التيارات الفاشية والنازية في أوروبا، ولا سيما في ظل تصاعد نسب البطالة. إضافة إلي ذلك فإن كثافة التدفق المعلوماتي والغزو الثقافي والاعلامي الغربي الموجه إلي العديد من دول الجنوب يعد كذلك من العوامل المحفزة لتيارات التشدد والتطرف، إذ تنظر بعض التيارات السياسية والدينية إلي هذه الأمور باعتبارها نوعاً من الاستعمار أو الغزو الثقافي الذي يستهدف تسويد وهيمنة الفكر الغربي، ومن ثم يتولد لديهم رد فعل مضاد نحو التطرف الفكري أو التعصب الديني حفاظاً علي هوياتهم الثقافية والحضارية المهددة [٩٧]، وقد أدت كل هذه العوامل إلي تغليب اتجاهات الصراع والصدام علي أساليب الحوار والاقناع، وهو ما انعكس في صورة تزايد اللجوء إلي العنف وإلي الأنشطة الارهابية (أو الارعابية كترجمة لكلمة Terrorism) سواء علي المستوي الوطني أو العالمي.

ويري البعض أن تراجع قيمة التسامح وانتشار العنف والصراع إنما يرتد إلي عدة عوامل من أبرزها ما يلي [٩٨]:

- خطأ احتكار الحقيقة أو نزعة التمحور حول الذات.

• الوقوع فريسة للصور السلبية شديدة القتامة للآخر، أو ما يسميه علماء الاجتماع والسياسة بالصور الذهنية النمطية Stereotypes، التي نتمثل من خلالها «الآخر» باعتباره شريراً، ومن ثم تصبح هذه الصفات السلبية - التي خلعناها نحن علي الآخر - سبباً في معاداته والتصارع معه، وعائقاً يحول دون التفاهم أو التعاون معه.

• غيبة المناخ الديمقراطي وافتقاد آداب الحوار الهادئ العقلاني، وغيبة التنشئة الاجتماعية والسياسية السليمة.

جـ - تزايد حدة الاحباط النفسي لدي العديد من الشعوب ولا سيما في دول الجنوب، إما كنتيجة لعوامل اقتصادية (كالحرمان الاقتصادي، والتفاوت الحاد في مستويات الدخول وفي أساليب المعيشة)، أو لعوامل سياسية (كالاحساس بالقهر وانعدام أو ضعف المشاركة السياسية، وانتشار الفساد السياسي)، أو لعوامل ثقافية أو قيمية (كالاحساس بالاغتراب alienation، أو انتشار ظاهرة اللامعيارية anomie)، بل وربما كنتيجة لعوامل دولية أحياناً.

وغني عن البيان أن كل هذه العوامل والظروف من شأنها أن تؤدي إلي تزايد حدة الضغوط الاجتماعية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

### (٥) ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة:

لقد أسفرت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي فرضتها العولمة عن انتعاش ملحوظ - علي المستوي العالمي - في الأنشطة الاجرامية والأنشطة غير المشروعة. ولعل من أبرز هذه الأنشطة ما يلي:

أ - انتعاش تجارة المخدرات عالمياً: فقد أدي تنشيط حركة التجارة العالمية، وانخفاض تكاليف النقل، والتوحيد المتزايد للأسواق المالية العالمية، مع إمكانية اجراء التحويلات النقدية عبر الحدود بالكمبيوتر، إلي الاسهام في عولمة تجارة المخدرات. ولعل من بين العوامل التي شجعت علي ذلك أن الفئات التي تزاول أنشطة الاتجار في المخدرات عادة ما تتمتع بالحماية من جانب السلطات الحكومية في بعض الدول، ولا سيما في البلدان النامية. وتشير التقديرات إلي ارتفاع حجم

المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلي عشرين ضعفاً خلال العقدين الأخيرين، في حين ازداد حجم الاتجار في الكوكايين خمسين مرة[٩٩]. ومن ناحية أخري فإن الأموال التي يتم الحصول عليها من وراء الانتاج والتوزيع العالمي للمخدرات قد تم استخدامها - خلال أزمة الثمانينيات - في سداد ديون العديد من الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما أتاح معالجة الاختلالات الاقتصادية التي عانت منها هذه الدول من جراء الانخفاض في الأسعار العالمية للمحاصيل النقدية التي كانت تعتمد عليها اقتصادات هذه الدول[١٠٠].

ومن ناحية أخري فقد استخدمت أموال المخدرات كذلك في دعم برامج الخصخصة التي فرضها صندوق النقد الدولي لتوفيق الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، بهدف امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة للعمالة التي تم تسريحها. وهكذا فقد أصبحت العلاقة بين تجارة المخدرات وبين النظام الاقتصادي الشرعي علاقة متشابكة ومتداخلة علي نحو معقد، بحيث بات من الممكن القول أنه في حين تتجه تجارة المخدرات نحو اتخاذ طابع العالمية، فإن العولمة بدورها تتجه علي نحو متزايد إلي الاعتماد علي الأموال التي تدرها التجارة العالمية للمخدرات[١٠١].

ب - تزايد خطورة جماعات الجريمة المنظمة: شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الأنشطة الاجرامية علي المستوي العالمي، ولا سيما أنشطة جماعات الجريمة المنظمة كعصابات المافيا التي تقف خلف معظم الجرائم الأكثر خطورة، والتي تعتمد علي الاستخدام المكثف لمنجزات التكنولوجيا في عملياتها، والتي يتعدي نشاطها حدود الدولة الواحدة ليصل إلي نطاق العالمية. وقد شكلت هذه العصابات تهديداً للحكومات في بعض الدول، فضلاً عن لجوئها في كثير من الأحيان إلي تخريب أجهزة الدولة وإفسادها لتسهيل نشاطها، فقد حوكم رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق جوليو أندريوتي - علي سبيل المثال - بتهمة العمل أثناء توليه الحكم لحساب عصابات المافيا[١٠٢]. وهكذا فقد أضحي التعاون الدولي - بل والتصدي العالمي - لهذه الظاهرة التي استفحل خطرها أمراً لا محيص عنه.

ويري المحللون أن تزايد معدلات الجريمة في الدول الرأسمالية - ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية - يعد من أبرز سمات عصر العولمة. ففي ولاية كاليفورنيا الأمريكية - والتي تأتي في المرتبة السابعة في ترتيب القوي الاقتصادية العالمية - فاق الإنفاق علي السجون الانفاق الكلي علي التعليم (١٠٢).

ويري البعض أن زيادة نسبة البطالة، واتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية من بين أبرز العوامل التي أدت إلي ارتفاع معدلات الجريمة إلي الحد الذي بات فيه الأثرياء غير آمنين علي أنفسهم وأموالهم، فأصبح شغلهم الشاغل هو تطوير نظم الأمن والحراسة في أرخبيل الثراء الذي يعيشون فيه. ولعل مما يدلل علي ذلك ما ذكره تيد تيرنر - مؤسس شبكة CNN الإخبارية الفضائية - حين قال : « إننا في طريقنا لأن نصبح كالمكسيك أو البرازيل حيث يعيش الأغنياء خلف الأسوار، مثلهم في ذلك مثل أغنياء هوليوود، ويشغل العديد من أصدقائي جيشاً من فرق الحراسة الخاصة لخوفهم من الاختطاف» .

لذا فلم يكن بالأمر المستغرب أن تتضخم ميزانيات وزارات الداخلية في معظم البلدان المتقدمة والنامية علي السواء، في حين تتراجع ميزانيات وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية فلقد عهد أصحاب الثروة والنفوذ - من المنتفعين بالعولمة - إلي أجهزة السلطة السياسية المتعاطفة معهم بمهمة قمع الفئات البائسة حتي لاتزعجهم، وبحيث تبقيها بعيدة عن شواطئ أرخبيل الثراء. وهكذا فقد أضحي دور السلطة السياسية - في ظل هيمنة قوي العولمة - أشبه بدور رجال الإطفاء الراكضين في جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق الناجمة عن البطالة والارهاب والعنف والجريمة(١٠٤) .

**جـ - انتعاش التجارة غير المشروعة بصورها المختلفة :** ليست تجارة المخدرات وحدها هي الخطر الوحيد الذي بات يتهدد الإنسانية في عصر العولمة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في العديد من الأنشطة التجارية غير المشروعة من ذلك مثلاً :

- **تجارة الرقيق :** ويكفي التذكير في هذا الصدد برقم واحد صدر عن إحدي الإدارات الرسمية الأمريكية مفاده أن بعض العصابات الصينية التي تحترف هذا

النوع من التجارة قد بلغت أرباحها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وفي عام واحد فقط مايزيد عن مليارين ونصف من الدولارات [١٠٥].

- تجارة الأطفال : وهي تمثل إحدي أكثر صور الإتجار غير المشروع شناعة ومأساوية. وقد أكدت البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، أنه قد تم بيع نحو عشرين مليون طفل خلال السنوات العشر الأخيرة، وحسب تقديرات اليونيسيف UNICEF ، فإنه يتم تصدير حوالي تسعين ألف طفل سنوياً من أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق أوروبا إلي البلدان الغنية. وتؤكد المنظمة الدولية أن الدول الصناعية وحدها تستورد مايقرب من خمسة ملايين طفل سنوياً [١٠٦]، وقد أصبحت تجارة بيع الأطفال جزءاً من تجارة الدولة في بعض الدول كالصين وفيتنام، حيث تتغلب الصين بذلك علي مشكلة الزيادة السكانية. ويؤكد رولف باخ - مدير مراكز التبني الرسمية في ألمانيا - أنه « كلما كان الطفل الرضيع أصغر سناً وأكثر بياضاً زاد سعره وغلا ثمنه». وتمثل أمريكا اللاتينية (ولاسيما البرازيل وبيرو) سوقاً رائجة لتجارة الأطفال.

وقد أكدت المنظمات الدولية أن تجارة الأطفال في بولندا قد أصبحت من اختصاص شبكات المافيا بسبب ما تدره من أرباح طائلة. وفي عام ١٩٩٨ كان ثلثا الأطفال المعدين « للشحن » من بولندا إلي الخارج - وعددهم ثلاثة آلاف طفل - قد تم الحصول عليهم من المستشفيات وبيوت الأيتام ومجمعات منازل الأمهات العازبات. وتشير الدلائل إلي أن هناك ثمان مؤسسات أمريكية تحتكر سوق تجارة الأطفال الدولية في الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية، حيث يتراوح سعر الطفل مابين عشرة آلاف وخمسين ألف دولار [١٠٧]. فكم من جرائم ترتكب بإسمك أيتها العولمة !

- جرائم غسيل الأموال : وتعرف عمليات غسيل الأموال Money Laundering بأنها « العمليات التي يسعي من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إلي إخفاء حقيقة مصادر هذه الأموال الناتجة عن أعمال غير مشروعة، وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف علي ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال غير

مشروعة أم لا ». وعادة ما يتم إجراء هذه العمليات من خلال تحويل السيولة النقدية الناتجة عن نشاطات غير مشروعة إلي أشكال أخري من الأصول بما يساعد علي تأمين تدفق العائدات المالية لهذه الأموال، وبحيث يمكن فيما بعد استخدامها أو استثمارها في أنشطة مشروعة جديدة بعيداً عن أية شبهات(١٠٨).

وتشير التقديرات إلي أن حجم عمليات غسيل الأموال يصل إلي ما يقرب من ١,٥ تريليون (ألف بليون) دولار سنوياً، وهو رقم يوازي حوالي مابين ١,٥ إلي ٥٪ من إجمالي الناتج العالمي، وحوالي ٨٪ من إجمالي التجارة العالمية. وتجدر الإشارة إلي أن معظم هذه العمليات تتم في الدول الصناعية المتقدمة بالإضافة إلي دول أخري كاستراليا والهند وروسيا .

ويري المحللون الاقتصاديون أن تسارع معدل العولمة والاعتماد المتبادل علي المستوي العالمي، وما صاحب ذلك من إلغاء القيود المفروضة علي تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، بالإضافة إلي تطور النظم الدولية للمقاصة والتسويات النقدية، فضلاً عن الزيادة الهائلة في تدفقات الأموال فيما بين الدول بكميات كبيرة، وعبر الوسائل الالكترونية ، كل ذلك قد أدي إلي تزايد خطورة مشكلة غسيل الأموال.

وتجدر الإشارة إلي أن المجال لا يتسع - بطبيعة الحال - لاستعراض كافة الصور والأشكال المختلفة للتجارة غير المشروعة عبر العالم، فما ذكرناه ليس إلا بعضاً من كل، غير أن ثمة صوراً أخري عديدة للأنشطة التجارية المجرمة دولياً نذكر منها : تجارة السلاح، وتجارة الأعضاء البشرية، وتجارة الآثار، وتجارة العملة، والدعارة، والقمار، والأفلام المخلة بالآداب، وهي كلها من الأنشطة التي تزايد الطلب العالمي عليها خلال السنوات الأخيرة، والتي تندرج تحت مايعرف بالاقتصاد الخفي Hidden Economy ، أو الاقتصاد الأسود Black Economy(١٠٩) .

## (٦) عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين نمواً ملحوظاً في دور المنظمات الدولية غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) ، سواء علي المستوي المحلي أو المستوي

العالمي. وقد اضطلعت هذه المنظمات بدور بارز في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال الضغوط التي تمارسها علي الحكومات المحلية بهدف التأثير في عملية صنع القرارات السياسية أو عملية رسم السياسات العامة علي المستوي القومي، أو من خلال التأثير - في المحافل الدولية - علي عمليات إرساء النظم وصياغة المواثيق والاتفاقات الدولية، علي النحو الذي يهيئ لتحقيق الأهداف التي تتوخاها. ولعل من بين العوامل التي هيأت لتعاظم دور منظمات المجتمع المدني العالمي - في عصر العولمة - بروز مجموعة من القضايا والمشكلات ذات الصبغة العالمية أو الكونية، سواء من حيث أسبابها، أو من حيث تأثيراتها، أو من حيث سبل التصدي لها. ومن بين أظهر هذه الموضوعات : قضايا حقوق الإنسان ، حقوق المرأة، حقوق الطفل، مشكلات انتشار الأمراض والأوبئة، مشكلات الفقر والجوع والتخلف، المشكلات البيئية كمشكلات الجفاف والتصحر وتلوث البيئة، والاحتباس الحراري في المجال الجوي وثقب طبقة الأوزون، فضلاً عن مشكلات تسوية الصراعات، ومشكلات اللاجئين ... إلخ.

ومن هذا المنطلق فقد نشطت عدة هيئات واتحادات ومنظمات دولية غير حكومية لها فروع وأعضاء وتمارس أنشطتها عبر مختلف دول العالم(١١٠) . وحسبنا أن نشير في هذا الصدد - علي سبيل المثال لا الحصر - إلي الجهود الدؤوبة والمثمرة التي تبذلها منظمة العفو الدولية في مجال عولمة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وكذا دور المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والطفل والأسرة كمنظمة أخوات حول العالم، والحركة الدولية لصحة المرأة. ولعل من بين النجاحات التي حققتها هذه المنظمات : تخصيص عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥)، وصدور اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء علي كافة صور التحيز ضد المرأة (١٩٧٩)، ثم إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنع صور العنف الموجه ضد المرأة (١٩٩٣)(١١١)، كذلك فقد لعبت هذه المنظمات الدولية النسائية دوراً بارزاً خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في القاهرة (١٩٩٤)، ومؤتمر المرأة في بكين (١٩٩٥). كذلك فثمة منظمات أخري تعني بالحفاظ علي البيئة

كجماعة السلام الأخضر Greenpeace المناهضة للتسلح النووي، أو تعني بالشؤون الصحية كمنظمة أطباء بلا حدود Médecins sans Frontières الفرنسية. كما لايفوتنا - في هذا المقام - أن ننوه إلي الدور البارز الذي تقوم به الجماعات المناهضة للعولمة والتي تتصدي للدفاع عن مصالح ضحايا العولمة، وهو ما نلمسه بوضوح في مظاهر الاحتجاج التي تنظمها علي هامش انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية علي نحو ما حدث في سياتل، أو خلال قمة كوبنهاجن.

## خامساً : في الأبعاد العسكرية (الاستراتيجية) للعولمة :

لقد كان من شأن الانتصار السياسي المفاجئ الذي حملته الأقدار للولايات المتحدة الأمريكية وللمعسكر الليبرالي، والذي تحقق نتيجة لانسحاب القطب السوفيتي المنافس من حلبة الصراع السياسي الدولي، مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، أن استشعرت الولايات المتحدة أنها قد باتت تمثل القطب الأوحد في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأنها قد أصبحت قادرة - بحكم احتلالها لموقع الصدارة علي خريطة توزيع القوة العالمية - علي فرض إرادتها علي العالم ككل، وأن تطيح بأية قوي مناوئة لهيمنتها، وأن تسير حركة التاريخ وفق أهوائها وتبعاً لمقتضيات تأمين مصالحها.

وقد عبر توماس فريدمان - وهو أحد كبار دعاة العولمة - عن هذه المكانة المتميزة للولايات المتحدة علي قمة النسق العالمي بقوله : « إن استقرار العالم بات مرهوناً ببقاء القوة الأمريكية، وباستمرارية الرغبة الأمريكية في استخدام هذه القوة ضد أولئك الذين يمثلون تهديداً لنسق العولمة. إن اليد الخفية في مجال الاقتصاد لن تعمل بكفاءة دون قبضة خفية في المجال العسكري» (١١٢).

غير أن القبضة التي أشار إليها فريدمان في تعليقه ليست « خفية» بالمرة، بل إنها أظهر ما تكون، بل وأضخم ما يمكن أيضاً. فقد تعدي حجم الانفاق العسكري الأمريكي مجموع أحجام الإنفاق العسكري في الدول السبع التالية للولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية في العالم مجتمعة. وقد سوغت تلك الحقيقة للبعض - في معرض دفاعهم عما أسموه بالهيمنة الحميدة Benign Hegemony

للولايات المتحدة - أن يقول « أنه متي دعت الحاجة عالمياً إلي استخدام القوة العسكرية لاستعادة السلام، فليس ثمة إلا أحد بديلين : إما أن تتولي الولايات المتحدة المسئولية الأولي في هذا الصدد، وإما ألا يتحقق السلام أصلاً ». ولعل في تلك العبارات والتعليقات - التي أشرنا إليها آنفاً - ما يعكس مدي الإحساس الأمريكي بالزهو الذي خلفته نشوة الانتصار. غير أن هذا الزهو قد خرج مع الأسف عن عقاله فراح يصل إلي حد الغطرسة، تلك الغطرسة التي انعكست بوضوح في السلوك الخارجي للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، علي نحو كان من شأنه تصاعد حدة العداء والانتقاد للسياسة الخارجية الأمريكية عبر العالم، مما ترتب عليه اكتساب الولايات المتحدة للكثير من العداوات السياسية في العديد من الأنحاء (١١٢).

ويري Kenneth Waltz أن الولايات المتحدة لم تستوعب دروس التاريخ جيداً حين تعاملت مع الأوضاع الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا سيما في تعاملها مع روسيا الاتحادية، وريثة الاتحاد السوفيتي السابق. وفي هذا الصدد يسوق Waltz بعض الأمثلة التاريخية للتدليل علي صحة آرائه، إذ يقول أن ألمانيا حين اقتطعت إقليمي الألزاس واللورين من فرنسا - بعد انتصارها الساحق في حرب السبعين - قد اكتسبت عداوة هذه الأخيرة، كما أن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولي حين عاملت ألمانيا المقهورة بقسوة، وأنزلت بها مختلف صور العقاب، قد أشعلت نيران الكراهية في قلوب الشعب الألماني ضدها.

وعلي النقيض من ذلك يري Waltz أن بسمارك - بحكمته وحسه السياسي، وبصيرته الثاقبة، وفهمه العميق لعبر التاريخ ودروسه - قد عمل علي إقناع القيصر بعدم استعراض مواكب النصر في شوارع فيينا بعد الانتصار الساحق الذي حققته بروسيا علي النمسا في كونيجراتز عام ١٨٦٦، ذلك فضلاً عن عدم اقتطاع بروسيا لأية أقاليم نمساوية في معاهدة براج. وقد كان من شأن ذلك التسامح أو تلك الأريحية البروسية - من وجهة نظر والتز - أن أتيح لألمانيا، بعد ذلك بسنوات، أن تحصل علي تأييد الإمبراطورية النمساوية - المجرية وتحالفها معها عام ١٨٧٩.

وفي هذا الإطار يري Waltz أن الولايات المتحدة حين أقدمت علي توسيع نطاق حلف الأطلنطي في أوروبا الشرقية، علي حساب النفوذ السوفيتي المضمحل ، قد ارتكبت خطأ تاريخياً، إذ أنها سوف تدفع روسيا دفعاً صوب التحالف مع الصين، بدلاً من أن تعمل علي اجتذابها صوب المعسكر الليبرالي. ويختتم Waltz تحليله بقوله أنه بينما تسرف الولايات المتحدة في الحديث عن عولمة السياسة الدولية، فإن الساسة الأمريكيين لايزالون متأثرين بمنظور الصراع بين الشرق والغرب (١١٤).

ولعل مما يعكس بجلاء تلك النزعة الأمريكية نحو الهيمنة، ما ورد في أحد التقارير السرية التي أعدها البنتاجون عام ١٩٩٢، بشأن التوجهات الأمريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والذي تم الكشف عن جانب من محتواه، فقد ورد في هذا التقرير ما يلي :

« إن علي الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ علي موقعها كقوة عالمية، بينما تسمح للآخرين بمتابعة سعيهم نحو حماية مصالحهم وأهدافهم الشرعية علي نحو ما تحدده الولايات المتحدة ذاتها . إن علي الولايات المتحدة أن توضح للدول الصناعية المتقدمة المصالح التي ستتحقق لهذه الدول، لكي تحول بينها وبين مناوأة زعامتها، ولكي تثنيها عن محاولة زعزعة النظام السياسي والاقتصادي العالمي الراهن، أو حتي عن مجرد التطلع إلي ممارسة أدوار إقليمية أو عالمية أكثر نشاطاً . إن من المتعين الحيلولة دون قيام نظام أمني أوروبي مستقل، وإنما ينبغي العمل علي أن يظل حلف الناتو هو الركيزة الأساسية للدفاع عن الغرب وأمنه، فضلاً عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن تؤثر وأن تشارك في الشؤون الأمنية الأوروبية. كذلك من المتعين أن نظل محتفظين بقدرتنا علي فرض معايير الصواب والخطأ فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات الدولية بصورة انتقائية علي النحو الذي يتفق مع مصالحنا » (١١٥).

ويتضح مما تقدم كيف أن الولايات المتحدة - في مرحلة مابعد الحرب الباردة - تتطلع إلي الهيمنة المطلقة علي المقدرات العالمية، وإلي الحفاظ علي موقعها

القيادي، ليس فقط في مواجهة أعدائها المحتملين، بل وفي مواجهة حلفائها الأوروبيين أيضاً، وذلك اعتماداً علي أداة رئيسية هي حلف شمال الأطلنطي.

وتأكيداً علي ما تقدم حسبنا أن نشير إلي ما ورد علي لسان أحد الدبلوماسيين البريطانيين - في تعليق يتسم بنبرة تهكمية - حين قال : « إن المرء لا يسمع عن رغبة العالم ككل وتطلعه إلي القيادة الأمريكية ، إلا في الولايات المتحدة فقط، بينما نري الجميع يتحدثون في كل مكان عن العنجهية الأمريكية والنزعة الإنفرادية للولايات المتحدة »[١١٦].

وهكذا يتضح أن حلف شمال الأطلنطي، قد بات يشكل - من المنظور الأمريكي - رأس الحربة أو القوة الضاربة أو الأداة الرئيسية للولايات المتحدة في المجال الاستراتيجي أو العسكري، في عصر العولمة. وبعبارة أخري يمكن القول بأن سعي الولايات المتحدة الدؤوب إلي توسيع نطاق العضوية في حلف الأطلنطي، وإلي إعادة صياغة دور الحلف وأهدافه، إنما يمثل المظهر الرئيسي للبعد العسكري للعولمة[١١٧]. ومن هنا فقد سعت الدبلوماسية الأمريكية - علي امتداد السنوات العشر التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي - إلي تحقيق هدفين رئيسيين هما :

أولاً : الإبقاء علي الحلف وضمان استمراريته. وذلك بعدما أثيرت بعض التساؤلات عن مدي الحاجة إلي الإبقاء علي حلف الأطلنطي، في ظل اختفاء عدوه الرئيسي، وزوال خطر الشيوعية من العالم.

ثانياً : محاولة توسيع نطاق العضوية في الحلف ليشمل بعض دول وسط وشرق أوروبا، وكذا محاولة توسيع نطاق عملياته.

ويمكن القول بأن أبرز الدوافع الكامنة وراء الإبقاء علي حلف الأطلنطي تتمثل فيما يلي :

١ - إن استمرارية الحلف بقيادة الولايات المتحدة تعد رمزاً لاستمرارية الزعامة أو القيادة الأمريكية لدول المعسكر الليبرالي، وتعبيراً عن استمرارية انضواء الدول الغربية الكبري تحت اللواء الأمريكي.

٢ - أن الحلف يتيح للولايات المتحدة الإبقاء علي وجودها العسكري في أوروبا، كما يتيح لها التدخل في الشؤون السياسية الأوروبية، وكذا القدرة علي توجيه السياسات الأمنية الأوروبية.

٣ - إن ثمة مكاسب اقتصادية تحققها الولايات المتحدة من مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول الأعضاء في الحلف [١١٨]. ومن الجانب المقابل فإن ثمة مكاسب اقتصادية تتحقق للجانب الأوروبي بدوره من وراء الإنفاق العسكري الأمريكي في القارة الأوروبية.

٤ - إن الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا يعد إحدي ركائز الاستقرار والأمن الأوروبي.

٥ - إن بقاء الحلف يهيئ لإشراك الدول الأوروبية في تحمل نفقات وتبعات أو مسئوليات عمليات التدخل العسكري، التي قد تضطر الولايات المتحدة للقيام بها دفاعاً عن مصالحها أو عن مصالح أي من حلفائها، حتي تتفادي الولايات المتحدة تحمل هذه المسئوليات بمفردها. ومن ناحية أخري فإن اشراك الدول الأوروبية في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة للحلف يحول دون بروز هوية أمنية أوروبية مستقلة في إطار الاتحاد الأوروبي، قد تتطلع إلي التمرد علي القيادة الأمريكية للتحالف الغربي.

وتجدر الإشارة إلي أن حلف الأطلنطي قد تعرض منذ مطلع التسعينيات إلي عملية تحديث شاملة، وإعادة صياغة لأهدافه ولنطاق العضوية فيه، وكذا لدوره وللمهام الموكولة إليه، وقد أدي ذلك إلي التحول بالحلف من مجرد أداة للدفاع الجماعي عن الأراضي الأوروبية، إلي منظمة للأمن المشترك تتولي مهمة حماية الأمن الأوروبي من أية أخطار أو تهديدات قد يتعرض لها، سواء أكانت نابعة من داخل أوروبا أو من خارجها.

وقد استهدفت عملية توسيع نطاق الحلف وإعادة صياغة دوره الإفادة من التغيرات أو التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها الساحة الدولية في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي.

ويمكننا أن نتمثل أبرز أهداف عملية توسيع نطاق الحلف [119] فيما يلي :

١ - توسيع دائرة النفوذ الغربي أو الأمريكي في منطقة وسط وشرق أوروبا، بضم بعض دول المنطقة إلي عضوية الحلف (بولندا - المجر - جمهورية التشيك)، وذلك علي حساب النفوذ السوفيتي المنحسر عن هذه المناطق، ذلك فضلاً عن الحيلولة دون إمكانية عودة النفوذ الروسي مستقبلاً إلي هذه المناطق في حالة وصول نخبة متطرفة، أو ذات نزعة شيوعية، أو معادية للغرب، إلي السلطة في روسيا الاتحادية.

٢ - سعي دول حلف الأطلنطي - من خلال عملية توسيع الحلف [120] - إلي ضم بعض المناطق الاسيوية التي كانت خاضعة للسيطرة السوفيتية بما يمكنها من السيطرة علي مصادر البترول في جمهوريات آسيا الوسطي، وكذا من الاقتراب من الحدود الصينية، فضلاً عن محاصرة الجمهورية الإسلامية في إيران، وكل من باكستان وأفغانستان، ذلك بالإضافة إلي امكانية مواجهة المخاطر المترتبة علي انهيار سلطة الاتحاد السوفيتي السابق علي بعض الجمهوريات الإسلامية، وجمهوريات آسيا الوسطي.

٣ - تحديث العقيدة العسكرية للحلف في ظل اختلاف طبيعة التهديدات أو الأخطار المحدقة بالأمن الأوروبي ، حيث تراجعت احتمالات تعرض دول الحلف لهجوم شامل أو مفاجئ، بينما تزايدت المخاطر الناجمة عن الصراعات العرقية، والنزاعات الحدودية، وكذا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وخروجها عن نطاق السيطرة المحكمة، أو امكانية عرقلة تدفق الموارد الحيوية، ناهيك عن مخاطر عمليات التخريب والعمليات الارهابية، وهو ما يتطلب استحداث هياكل للقوات أكثر مرونة وحرية في الحركة، وتطوير القدرات التقليدية للحلف، مع الحد من الاعتماد علي المكون النووي.

٤ - تطوير علاقات التعاون الأمني والتنسيق السياسي مع دول الجوار. وفي هذا الإطار أقر الحلف مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو السابق، وذلك من خلال

إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلنطي عام ١٩٩١، والذي يستهدف تحقيق التنسيق الأوروبي بصدد القضايا السياسية والأمنية، ودعم عمليات التحول الديموقراطي في أوروبا الشرقية، وتحقيق التنسيق بين القطاعات المدنية فضلاً عن المشاركة في عمليات حفظ السلام (١٢١) . وقد تبني المجلس فكرة «المشاركة من أجل السلام» عام ١٩٩٤، وقد استهدف هذا البرنامج (١٢٢):

أ - تحقيق الشفافية في عمليات تخطيط الدفاع الوطني، وفي ميزانيات الإنفاق العسكري.

ب - تأكيد السيطرة المدنية علي القوات المسلحة.

جـ - المشاركة في جهود حفظ السلم والأمن الدوليين التي تتم برعاية الأمم المتحدة أو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

د - التنسيق بين دول البرنامج في مجالات التخطيط والتدريب، فضلاً عن العمل علي تطوير قوات قادرة علي التعاون مع القوات التابعة للحلف في المستقبل.

هـ - التشاور فيما بين الدول الأعضاء بشأن أية تهديدات للاستقلال السياسي أو للأمن الوطني أو لسلامة الكيان الإقليمي لهذه الدول.

وعلي صعيد آخر سعت دول حلف الأطلنطي إلي توطيد علاقات التعاون والتنسيق السياسي والأمني مع دول الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، باعتبارها تمثل الجناح الجنوبي للحلف، ذلك فضلاً عما لهذه المنطقة من أهمية حيويةوتأثير مباشر علي المصالح الأمنية والاقتصادية لدول الحلف.

٥ - غير أن أهم ملامح تحديث حلف الأطلنطي وتفعيل دوره تتمثل أساساً في التعديلات التي تبنتها الدول الأعضاء خلال احتفالها باليوبيل الذهبي للحلف في أبريل ١٩٩٩. ففي إطار تهيئة الحلف لممارسة دور أكثر فعالية في السياسات العالمية. في ظل العولمة، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، أعلن خافيير سولانا - السكرتير العام للحلف - في ختام اجتماعات قمة واشنطن ملامح الاستراتيجية الجديدة للحلف، والتي تضمنت ما يلي (١٢٣):

أ - أنه يتعين علي الحلف أن يضع في اعتباره الإطار «الكوني»، إذ قد تتأثر المصالح الأمنية لدول الحلف نتيجة لمخاطر ذات طبيعة أوسع من مجرد العدوان المسلح المباشر علي أراضيها. من ذلك مثلاً: الأعمال الإرهابية والتخريبية، وأنشطة جماعات الجريمة المنظمة، وهو ما قد يستلزم القيام بالتدخل سياسياً أو عسكرياً - في أية منطقة من العالم - حماية لمصالح دول الحلف.

ب - التعامل المبكر مع الأزمات الدولية الإقليمية، سواء في نطاق القارة الأوروبية أو خارجها، بهدف الحيلولة دون تصاعد أخطارها علي الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع، وذلك من خلال اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير السياسية بل والعسكرية الضرورية في هذا الشأن.

جـ - التزام الأعضاء بالاضطلاع الجاد بدورهم في مجال الرقابة علي التسلح النووي، ونزع السلاح، والحيلولة دون المزيد من الانتشار لأسلحة الدمار الشامل.

د - عدم اقتصار دور الحلف علي مجرد الدفاع عن الدول الأعضاء وشعوبها وأراضيها ومصالحها فحسب، وإنما هو يجاوز ذلك إلي الدفاع عن قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وحماية حقوق الأقليات.

ويتضح من استعراض التعديلات السابقة التي تم إدخالها علي دور الحلف وأهدافه ومهامه عدة أمور:

أ - أن الحلف قد أباح لنفسه إمكانية القيام بعمليات عسكرية خارج أراضي أعضائه، وذلك في حالة ما إذا قدر الحلف أن ثمة أموراً من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين، أو تمثل مساساً بمصالح الدول الأعضاء فيه.

ب - أن الحلف قد خول لنفسه سلطة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخري في الحالات التي يري الحلف أنها تمثل انتهاكاً للديمقراطية أو لحقوق الإنسان، أو في الحالات ذات الصلة بأعمال الرقابة والتفتيش علي التسلح أو

بمنع الانتشار النووي، وكذلك في حالات التصدي للإرهاب وملاحقة الإرهابيين - وفقاً للمنظور الأمريكي.

حـ - أن الصلاحيات الواسعة التي منحها الحلف لذاته تمثل انتهاكاً للسيادات الوطنية للدول، وتتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ذلك فضلاً عن كونها تمثل افتئاتاً صارخاً علي اختصاص مجلس الأمن الدولي، فقد نصب الحلف نفسه حكماً فوق الدول، له سلطة تحديد مضامين الشرعية الدولية، علي النحو الذي يتفق مع مصالحه في المقام الأول. وقد علقت صحيفة نيويورك تايمز علي هذه التعديلات التي أدخلت علي ميثاق الحلف بقولها : « إن أزمة كوسوفا قد جرفت حلف الأطلنطي إلي مهمة جديدة، وهي أن يصبح رجل شرطة العالم »(١٢٤) .

وهكذا يتضح أن الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها حلف شمال الأطلنطي في ظل العولمة هي استراتيجية « التورط العالمي » Global Engagement، والتي تتمثل غايتها الرئيسية في تأمين قدرة الولايات المتحدة وحلفائها علي التدخل في أية منطقة من مناطق العالم، بما قد يتطلبه ذلك من السيطرة علي أقاليم معينة، أو الحصول علي تسهيلات عسكرية فيها، وكذا تأمين طرق المواصلات ومواقع المرور الدولية، علي النحو الذي يكفل تحقيق الأهداف العسكرية في أوقات الحروب والأزمات الدولية، وكذا تأمين التدفق المنتظم للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة إلي دول الشمال في وقت السلم.

• • •

ومن ناحية أخري فقد أعلنت حكومة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) - فور توليها السلطة - عن خطة طموحة لإصلاح وتحديث القوات المسلحة الأمريكية، بهدف إحداث تطوير جذري في هيكل وحجم واستخدامات القوات الأمريكية، بغية زيادة كفاءة هذه القوات، والارتقاء بقدراتها القتالية، تعزيزاً لمكانة الولايات المتحدة كقوة عظمي وحيدة ومهيمنة علي الساحة العالمية(١٢٥).

وفي إطار هذه الخطة، جاء تبني حكومة بوش مشروع الدرع الصاروخية الدفاعية[١٢٥] . ويقوم هذا المشروع علي أساس نشر نظام متكامل للصواريخ الاعتراضية التي تنطلق من البر، أو من سفن أو قواعد بحرية، بالإضافة إلي أسلحة أشعة الليزر التي يمكنها تدمير الصواريخ المهاجمة.

ويري المحللون الاستراتيجيون أن هذا المشروع من شأنه أن يخل بالتوازن الاستراتيجي العالمي، إذ أن من شأنه أن يحقق تفوقاً استراتيجياً غير مسبوق للولايات المتحدة، في مواجهة منافسيها المحتملين ولاسيما كل من روسيا والصين، حيث سيؤدي إلي حدوث انكشاف استراتيجي لهاتين الدولتين، وهو ما لم تشهده الساحة الدولية حتي في أحلك فترات الحرب الباردة، إذ يعني هذا البرنامج امتلاك الولايات المتحدة لوسائل تمكنها من تدمير وإسقاط أي صاروخ عابر للقارات يوجه إلي أراضيها أو إلي مصالحها الحيوية، وهو ما يحقق للولايات المتحدة حالة من الحماية من التعرض لأي هجوم صاروخي مضاد، وهو ما لن تتمتع به الدول الأخري، التي ستبقي حينئذ معرضة لأي هجوم صاروخي أمريكي.

إضافة إلي ما تقدم تجدر الإشارة ألي أن مشروع الدرع الصاروخية يقوم علي أساس نشر شبكة من قواعد الصواريخ الأمريكية في العديد من محاور الارتكاز علي امتداد أرجاء المعمورة وهو ما يمكن الولايات المتحدة من تحقيق السيطرة الكاملة علي قارات العالم المختلفة ولاسيما المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الحيوية بالنسبة لمصالحها كالشرق الأوسط وأفريقيا وأواسط آسيا وغيرها، ذلك فضلاً عن تمكينها من محاصرة مناطق التوتر وبؤر الصراع المحتملة ولاسيما مايسمي بالدول المارقة - المناوئة للولايات المتحدة - أو الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بمساندة الأنشطة الإرهابية.

ولعل من بين العوامل التي أدت إلي زيادة أجواء التوتر الدولي، ما أعلنه الرئيس بوش عن امكانية تحلل الولايات المتحدة - بشكل منفرد - من الالتزامات التي تفرضها عليها معاهدة حظر الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٢، وهو ما يمثل انتكاسة خطيرة لجهود نزع السلاح والرقابة علي التسلح، وإحياءً جديداً لسباق التسلح.

ولعله قد بات جلياً من كل ما تقدم كيف أن الولايات المتحدة تعمل جاهدة علي تأمين هيمنتها العالمية عسكرياً، والتمكين لانفرادها بتقرير علاقات القوة علي مستوي النسق العالمي ككل، بمفردها ودون منازع؛ وكذا علي الحيلولة دون بروز أقطاب دولية جديدة، بحيث تصبح قادرة في نهاية الأمر علي فرض رؤاها الذاتية علي العالم كله رغم الغيرة الدفينة التي تعتمل في نفوس الحاسدين من حلفائها، ورغم الكراهية المتأججة في صدور الدول المارقة من أعدائها.

ولعلنا لن نجد أبلغ وأوضح من مقولة الدكتور هنري كيسنجر لكي نختتم بها حديثنا عن الأبعاد العسكرية للعولمة إذ يقول: «إن العولمة ليست إلا كلمة أخري للإشارة إلي هيمنة الولايات المتحدة، ولن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية دون هيمنة عسكرية بقيادة أمريكية» (١٢٦).

## سادساً: في الأبعاد السكانية ( الديموجرافية) للعولمة:

قبل التعرض للأبعاد الديموجرافية لظاهرة العولمة يتعين أن نشير بداية إلي بعض الاعتبارات المبدئية التي يتعين أخذها في الحسبان عند تحليلنا، وتتمثل أظهر هذه الاعتبارات فيما يلي:

أ - أنه من غير الممكن دراسة الأبعاد السكانية لظاهرة العولمة - والتي من أظهرها مشكلة الهجرة الدولية - دون التعرف علي العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، المؤدية إلي انتشار ظاهرة الهجرة الدولية أو إلي تراجعها(١٢٧).

ب - أن ثمة اتجاهين في دراسة ظاهرة الهجرة الدولية:

الاتجاه الأول: يركز علي الفرد كوحدة للتحليل، ومن ثم يري أن قرار الهجرة هو قرار فردي يتحدد علي أساس حسابات رشيدة للمكسب والخسارة.

الاتجاه الثاني: يركز علي الأسس ذات الطبيعة الكلية لتفسير ظاهرة الهجرة الدولية Holistic explanatory basis for

migration من ذلك مثلاً التغيرات التي تطرأ علي النظام العالمي ككل، والتي تتحدد علي أساسها اتجاهات ومعدلات تيارات الهجرة علي المستويات المحلية والعالمية.

جـ - أنه لايتعين إغفال الأثر التبادلي (الجدلي) بين المهاجرين من ناحية، وبين الظروف الاجتماعية ذات الصلة بالهجرة، فبينما يسهم المهاجرون (كفاعلين agents) في إحداث التغيرات الهيكلية في توزيع السكان عالمياً، نجد بالمقابل أنهم يعتبرون خاضعين subjects أو متأثرين بديناميات الهجرة العالمية، وبعبارة أخري فإن العلاقة بين الهجرة وبين صورة النظام العالمي هي علاقة تبادلية تقوم علي أساس تبادل التأثير والتأثر، أو ما يعرف بـ agent - structure relationship . ومن بين العوامل ذات الصلة بالنظام العالمي في هذا الصدد علي سبيل المثال : طبيعة العملية الإنتاجية ودرجة إقليميتها أو مستوي عولمتها، وأنماط التبادل والتوزيع السائدة في الاقتصاد العالمي.

د - يمكن القول - بصفة عامة - أن ثمة نوعين من العوامل المحددة لظاهرة الهجرة الدولية،، ألا وهما :

(١) عوامل جذب : وهي التي تؤدي إلي الهجرة الواردة immigration ، والتي قد تتمثل في فرص أفضل للتوظف، أو الحصول علي أجور أعلي، أو مزايا اقتصادية أو اجتماعية أكثر.

(٢) عوامل طرد : وهي التي تتسبب في الهجرة الخارجة emigration ، والتي قد تتمثل في : نقص الغذاء، ندرة فرص العمل، انخفاض الأجور ومستويات المعيشة، القهر السياسي، العنف والصراعات السياسية العرقية (كمشكلات اللاجئين علي سبيل المثال).

ويعرف هذا الأسلوب في تحليل ظاهرة الهجرة بنموذج الطرد والجذب push - pull model[١٢٨].

هـ - أن تيارات الهجرة العالمية تتخذ عادة إحدي صورتين :

(١) صورة الهجرة السلمية المتمثلة في هجرة الأفراد طلباً للرزق أو سعياً وراء ظروف معيشية أفضل.

(٢) صورة الهجرة العنيفة (وهي الهجرة الجماعية ذات النزعة الاستعمارية). وقد كان أوروبيو القرن التاسع عشر هم الجنس الأول بالنسبة لهذا النوع من الغزو الديموجرافي، فقد هاجر مايقرب من ٥٥ مليوناً إلي الولايات المتحدة وحدها. وهكذا فقد غزا الغربيون العديد من مناطق العالم كما أنهم كانوا يبيدون شعوباً بأكملها ليستوطنوا أراضيهم. ويري هانتنجتون أن تصدير البشر (من أوروبا إلي خارجها) ربما كان يمثل البعد الأكثر أهمية في نهضة الغرب بين القرن السادس عشر والقرن العشرين[١٢٩] .

وهكذا يتضح أن هجرة الشعوب الأوروبية الغربية كانت هجرة عنيفة، كما أنها كانت ذات نزعة استغلالية لنهب ثروات الشعوب التي تم استعمارها (أو إن شئنا الدقة التي تم استخرابها!).

وفي ضوء الاعتبارات السابقة يمكننا أن نعرض للأبعاد السكانية لظاهرة العولمة علي النحو التالي :

(١) إن العولمة قد أسهمت في إزالة العوائق الإقليمية، كما ساهمت في تقريب المسافات بين الشعوب، وبالتالي فقد يسرت تحركات السكان سواء بشكل دائم (في صورة الهجرة)، أو بشكل مؤقت (كتشجيع حركة السياحة العالمية).

(٢) إن تقدم وسائل الاتصال والإعلام قد أتاح لشعوب دول الجنوب التعرف علي مستويات المعيشة المرتفعة التي تتمتع بها شعوب الدول المتقدمة، مما أدي إلي حدوث ثورة في توقعات وتطلعات شعوب الجنوب لمحاكاة هذه المستويات المعيشية وكذا أنماط الاستهلاك الترفي السائدة فيها، مما أدي إلي تزايد الميل - لدي شعوب دول الجنوب - نحو النزوح إلي دول الشمال المتقدم للعيش والاستقرار فيها. وتشير التقديرات إلي أن نهاية القرن العشرين قد شهدت تدفقاً ضخماً من المهاجرين إلي أوروبا حيث بلغ عدد المهاجرين بالطرق المشروعة حتي عام ١٩٩٠ مائة مليون تقريباً، كما بلغ عدد اللاجئين ١٩ مليوناً،

وعدد المهاجرين بشكل غير قانوني عشرة ملايين أخري علي الأقل [١٣٠].

وبالنسبة لأغلب المهاجرين إلي البلدان المتقدمة، يظل طلب اللجوء هو الأسلوب الأكثر شيوعاً لضمان حق البقاء، ففي عام ٢٠٠٠ تقدم حوالي ٣٩٠ ألف فرد بطلبات للجوء إلي الدول الأوروبية، ومن المتوقع أن يكون هناك عدد مشابه في عام ٢٠٠١. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن ألمانيا وبريطانيا ستظلان البلدين المتلقيين الرئيسيين، في حين تعد تركيا والعراق وأفغانستان هي بلدان الأصل الرئيسية [١٣١].

(٣) إن اتساع الفجوة في مستويات الرفاهية الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب في ظل سياسات العولمة سوف يؤدي إلي تزايد شدة عوامل الطرد في دول الجنوب، وتزايد حدة الإغراء والجذب لدول الشمال [١٣٢].

(٤) أن عقد التسعينيات (عقد العولمة) هو العقد الذي هيمنت فيه المؤسسات المالية والنقدية والتجارية العالمية علي الاقتصاد العالمي، ولاسيما علي اقتصاديات دول الجنوب، من خلال ما فرضته من سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي أغفلت الأبعاد الاجتماعية واضعة نصب أعينها الإسراع بالتحول إلي نظام آليات السوق، مما أدي إلي تزايد معدلات التدهور بل والانهيار الاقتصادي في العديد من هذه الدول.

(٥) أدي تفاقم الأوضاع الاقتصادية في بعض دول الجنوب إلي تبني هذه الدول لسياسات طاردة للسكان، فحين عجزت الحكومات عن تشغيل مواطنيها، سعت إلي تهجيرهم أو تشجيعهم علي مغادرة أوطانهم علي اعتبار أن وجود المواطن بالنسبة لهذه الحكومات هو عبء وليس مورداً اقتصادياً منتجاً، وعلي اعتبار أن خروجه إن لن يكن مصدراً للدخل فهو علي أقل تقدير تخفيف للعبء. وقد بلغت العوائد التي تحصلت عليها دول الجنوب من أبنائها المهاجرين حوالي ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٨٩. وهكذا يبدو الإنسان رصيداً غالياً لوطنه إن هو غادره وتنازل عن حقه في المواطنة، في حين يبدو الإنسان تافهاً معدوم القيمة إن هو ارتبط بوطنه أو أبي التنازل عن مواطنته [١٣٣].

(٦) هناك إتفاق عام علي أن ظاهرة الهجرة قد غدت تمثل ظاهرة «كونية»، بمعني أن عدد البلدان المتأثرة بالهجرة قد ازداد، وأن مناطق تدفق المهاجرين قد تنوعت، وأن المهاجرين قد أصبحوا يشكلون طيفاً من الفئات الاجتماعية والمهنية أكثر اتساعاً من ذي قبل[١٢٤].

(٧) لعل أبرز ما تتسم به ظاهرة الهجرة الدولية في عصر العولمة هو صفة «الانتقائية» في نوعية المهاجرين الذين يتم قبولهم أو الترحيب بهم في المجتمعات المتقدمة. وتشير التقديرات إلي أنه علي الرغم من القيود الصارمة التي تفرضها الدول المتقدمة علي النازحين إليها (حيث تم رفض مايزيد علي ٩٠٪ من طلبات اللجوء إلي الدول الأوروبية)[١٢٥]، فإن الدول المتقدمة لاتزال ترحب بأصحاب الكفاءات والمهارات النادرة والمتميزة. فقد ذكرت ريتا سوسموث رئيسة لجنة الهجرة الألمانية «إننا أصبحنا لانعتبر الهجرة عبئاً ولكن إثراء لنا» كما طالبت بمنح ٢٠٠ ألف تأشيرة دخول إلي الأراضي الألمانية كل عام شريطة أن يتم منحها «لأفضل العقول» علي حد تعبيرها[١٢٦].

ويري جميل مطر، أن فرصة الهجرة قد أصبحت مقصورة علي من يسميه «بالمواطن العالمي في دول الجنوب»، أي المواطن الذي ينتمي إلي دول الجنوب ولكنه يتطلع بطموحه إلي العالمية. وهذا «المواطن العالمي» - من وجهة نظره - هو واحد من ثلاثة أشخاص:

فأما الأول: فهو الشخص ذو المهارة الفنية والتكنولوجية العالية الذي تتجاوز مواهبه وامكاناته حاجة برامج التنمية في وطنه، في حين ترقي به إلي متطلبات أسواق العمل في الدول المتقدمة. وبالتالي فهو مواطن يسعي للنزوح ويجد في ذات الوقت ترحيباً من دول الشمال.

وأما الثاني: فهو الشخص الذي يفتقر إلي المهارة أو الكفاءة، ولكنه لايجد عملاً في وطنه وليس لديه أمل في أن تتحسن ظروفه المعيشية ولكنه في ذات الوقت ذو طموح عريض، وبالتالي فهو يسعي إلي النزوح، ونظراً لأنه لايجد ترحيباً أو قبولاً في دول الشمال، فإنه يسعي إلي قنوات الهجرة غير الشرعية

أو غير القانونية كالتسلل عبر الحدود، أو من خلال القوارب بل وحتي من خلال التشبث بإطارات الطائرات أحياناً.

وأما الثالث : فهو الذي ينتمي إلي النخبة السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية والذي يدين بالولاء - بحكم مصالحه الشخصية، ومصادر دخله، ومواطن أمواله، ومجالات إنفاقه، بل وبفكره أيضاً إلي دول الشمال. وبالتالي فهو المقيم في وطنه بجسده وباسمه فقط، وهو النازح عنه بعقله وبماله. ويمثل هذا النوع الأخير همزة الوصل بين الشمال والجنوب (١٣٧).

والحق أن ثمة ظاهرة جديرة بالرصد والتنويه بشأن سياسات الهجرة الأوروبية، ففي حين ترفض السلطات في بعض الدول الأوروبية الموافقة علي منح حق الإقامة أو الموافقة علي طلبات اللجوء إليها، إلا أنها رغم ذلك لاتعمل علي ترحيل هؤلاء المتسللين إلي أراضيها، كما لا تحاول أن تمنعهم من العمل، بل أكثر من ذلك فإنها لا تمنعهم من دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية. وذلك علي اعتبار أن أوضاع إقامتهم غير القانونية سوف تضطرهم إلي القبول بأجور أقل، وبظروف عمل أكثر قسوة، ناهيك عن حرمانهم من أية حقوق أو ضمانات خاصة بالعمالة(١٣٨)، وهو مايعكس الرغبة في تعظيم الاستغلال وزيادة الانتفاع بهؤلاء المهاجرين البائسين. وتعليقاً علي تلك الأوضاع يقول جان بيير ألو - الموظف بإحدي المنظمات الفرنسية المعنية بالدفاع عن حقوق المهاجرين : «إن إغلاق الحدود يؤدي قبل كل شئ إلي خلق عبيد. لقد احتفظنا - في جزء ما من عقليتنا الجماعية الثقافية في الغرب - بعدد من القيم التي ورثناها من عصر العبودية. إن الجنوب بالنسبة لنا هو نوع من المواد الخام» (١٣٩).

ولعل في ذلك ما يعكس النزعة الانتهازية الاستعلائية العنصرية التي تتعامل بها دول الشمال مع مواطني الجنوب النازحين إليها.

(٨) لعل من أكثر النقاط إثارة للقلق بالنسبة لدول الشمال، أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين الجدد تأتي من مجتمعات غير أوروبية (وعلي وجه الخصوص

من مجتمعات عربية أو إسلامية) غير متجانسة ثقافياً مع الثقافات الأوروبية.

ففي المانيا علي سبيل المثال وصل عدد الأتراك عام ١٩٩٠ إلي مايربو علي مليون ونصف. وفي منتصف التسعينيات كان هناك حوالي أربعة ملايين مسلم يعيشون في فرنسا، وحوالي ثلاثة عشر مليون مسلم في أوروبا الغربية ككل وقد علقت جان ماري دوميناك علي ذلك بقولها « إن هناك خوفاً يتنامي في أوروبا كلها من مجتمع إسلامي، يتقاطع مع الخطوط الأوروبية، ليصبح بمثابة دولة ثالثة عشرة في الاتحاد الأوروبي (١٤٠) » . وهكذا فقد أدي ذلك التخوف الأوروبي المتصاعد إلي تبني الغرب لسياسات تقييدية صارمة بصدد الهجرة، جعلت من الصعب علي أبناء الأجانب الحصول علي الجنسية. فقد أعلن جاك شيراك عام ١٩٩٠ : « إن الهجرة يجب أن توقف تماماً »، كما تبني العديد من السياسيين الفرنسيين - في حملاتهم الانتخابية - مواقف وشعارات معادية للهجرة. وفي المانيا تم تعديل المادة السادسة عشرة من الدستور، الخاصة بحق اللجوء السياسي للمضطهدين لأسباب سياسية، مع تخفيض المزايا الممنوحة لهم. وقد انخفض عدد الذين تم منحهم حق اللجوء السياسي إلي المانيا عام ١٩٩٤ إلي ١٢٧ ألفاً فقط، بعد أن كان قد وصل إلي ٤٢٨ ألف شخص عام ١٩٩٢ (١٤١) .

إضافة إلي تلك الإجراءات الرسمية فقد تصاعدت حدة موجات معاداة السامية الموجهة إلي العرب في أوروبا الغربية، لتحل محل معاداة السامية التي وجهت في الماضي ضد اليهود، وهو ما تمثل في أعمال العنف ضد المهاجرين، وانتشار اتجاهات الخوف والعداء والكراهية ضد الأجانب. وقد انعكس ذلك أيضاً في زيادة أصوات الناخبين التي حصلت عليها الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة والمعادية للهجرة في الانتخابات التشريعية والمحلية في العديد من الدول الأوروبية كفرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا والنمسا (١٤٢).

(٩) كذلك فمن بين أكثر النقاط إثارة للقلق لدي الغرب « ظاهرة ارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمعات الإسلامية » . وقد أفرد هانتنجتون في كتابه الشهير

« صدام الحضارات » العديد من الصفحات لمعالجة هذا الموضوع وآثاره المتوقعة علي علاقة الغرب بالحضارات الأخري ولاسيما الحضارتين العربية والإسلامية.

وتشير التقديرات إلي ارتفاع عدد سكان العالم بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٠ من ٣,٣ بليون نسمة إلي ٥,٣ بليوناً ، بنسبة زيادة سنوية متوسطة تقدر بحوالي ١,٨٥٪ ، في حين بلغت المتوسطات السنوية للزيادة السكانية في المجتمعات الإسلامية ٢,٥٪ تقريباً، كما أنها كانت تصل أحياناً إلي أعلي من ٣٪ . ومن ناحية أخري فقد كان المسلمون يمثلون حوالي ١٨٪ من إجمالي سكان العالم عام ١٩٨٠، وقد وصلت هذه النسبة إلي حوالي ٢٠٪ عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن تبلغ حوالي ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ . إضافة إلي ما تقدم ، فإن ارتفاع معدلات معدلات المواليد - في ظل انخفاض متوسط الأعمار - من شأنه أن يجعل غالبية السكان في المجتمعات الإسلامية ممن هم في سن الشباب، ولاسيما في المرحلة العمرية من ١٣ - ٢٠ عاماً. ويؤدي تواكب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مع ارتفاع نسبة الشباب إلي تزايد احتمالات عدم الاستقرار السياسي، وتنامي النزعات الثورية واتجاهات العنف في هذه المجتمعات[١٤٣].

وفي معرض التدليل علي وجاهة وموضوعية المخاوف الغربية من هذا المد الديموجرافي الإسلامي ، يشير هانتنجتون إلي إرتفاع نسبة الشباب بين سكان إيران في السبعينيات إلي حوالي ٢٠٪ ، وهي ذات الفترة التي شهدت الثورة الإسلامية في إيران، وهو نفس ما حدث في الجزائر أيضاً خلال التسعينيات، وأسفر عن تزايد التأييد الشعبي للجبهة الإسلامية وانتصاراتها الساحقة في الانتخابات التشريعية.

ويري المحللون أن نسبة الشباب الباحثين عن عمل سوف تستمر في الزيادة في الدول العربية الرئيسية (مصر - الجزائر - المغرب - سوريا - تونس) ومن المتوقع أن تصل الزيادة في هذه النسبة بحلول عام ٢٠١٠ - مقارنة بعقد التسعينيات - إلي حوالي ٣٠٪ في تونس، و ٥٠٪ في كل من الجزائر ومصر

والمغرب، وأكثر من ١٠٠٪ في سوريا. وغني عن البيان أن هذه الزيادة السكانية الضخمة سوف تحتاج إلي موارد أكثر. كما أن الضغط السكاني المصحوب بالركود والتدهور الاقتصادي في هذه الدول - بفعل الآثار المتوقعة للعولمة - من المتوقع أن يؤدي إلي زيادة هجرة المسلمين إلي المجتمعات الغربية.

ويشير هانتنجتون كذلك إلي أن معدل خصوبة النساء في الاتحاد الروسي في أوائل التسعينيات كان حوالي ١,٥ ، في حين بلغ هذا المعدل حوالي ٤,٤ في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي. كذلك فإن ارتفاع معدلات المواليد بين المسلمين وتزايد الهجرة من باكستان إلي كشمير، قد أدي إلي تصاعد الاحتجاجات وتجدد المقاومة ضد الحكم الهندي. وفي القارة الأوروبية لعب تغير الموازين الديموجرافية دوراً بارزاً في احتدام الصراعات العرقية في كوسوفو، ففي عام ١٩٦١ كانت نسبة المسلمين الألبان حوالي ٦٧٪ من سكان كوسوفو، وقد ارتفعت هذه النسبة إلي ٩٠٪ بحلول عام ١٩٩١. ولعل في ذلك ما يفسر تصاعد موجات التصفية والتطهير العرقي والتهجير التي مارسها الصرب في مواجهة المسلمين الألبان، ولعل في ذلك ما يوضح أيضاً أسباب التراخي الدولي والأوروبي في التصدي بحزم لهذه الممارسات الوحشية الصربية ضد المسلمين في يوغوسلافيا السابقة والبانيا، في ظل حقبة الهيمنة الأمريكية والغربية علي النسق العالمي في حقبة التسعينيات(١٤٤).

(١٠) يشير هانتنجتون في كتابه سالف الذكر إلي أن تدفق المهاجرين من غير الأوروبيين علي المجتمعات الغربية خلال القرن العشرين، قد بات مكافئاً لحجم الهجرة الأوروبية إلي دول الجنوب خلال القرن التاسع عشر، وذلك في محاولة من جانبه إلي الإيحاء بأن موجات الهجرة سجال تتحرك في الاتجاهين بشكل متكافئ. والحق أن هذا الزعم ينطوي علي مقابلة أو مقارنة ظالمة وذلك لعدة أسباب منها :

أ - أن الهجرة الأوروبية في القرن التاسع عشر وما قبله كانت في معظمها هجرة عنيفة ذات نزعة استعمارية تسلطية عنصرية، في حين أن هجرة أبناء دول الجنوب إلي الشمال هي هجرة سلمية.

ب - أن المهاجرين الأوروبيين إلي ما وراء البحار كانوا في الأغلب الأعم ممن ينتمون إلي الطبقات الاجتماعية الدنيا في بلادهم، إن لم نقل أن غالبيتهم كانت من حثالة المجتمعات الأوروبية، إذ كانوا مجرد مغامرين يائسين ذوي تطلعات انتهازية، كما أنهم كانوا يفتقرون إلي أية كفاءات أو مهارات حقيقية، ذلك بينما كانت موجات الهجرة الوافدة إلي الشمال خلال القرن العشرين تضم عناصر متميزة من خيرة أبناء الجنوب، إذ كان معظمهم ممن ينتمون إلي الصفوات الاجتماعية أو الثقافية أو العلمية أو المهنية في مجتمعاتهم.

جـ - أن المهاجرين الوافدين إلي دول الشمال قد أسهموا إلي حد بعيد في النهضة الفكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية للدول المتقدمة، إذ كانوا يمثلون إضافة حقيقية إلي المجتمعات التي نزحوا إليها، في حين أن هجرة الأوروبيين إلي الجنوب كانت ذات طابع استعماري وأسفرت عن نهب ثروات شعوب دول الجنوب، مما أدي إلي تخلفها عن مواكبة ركب التطور الثقافي والحضاري حيث لم يعمل المستعمرون علي إحداث تقدم اقتصادي أو اجتماعي حقيقي في الدول المستعمرة اللهم إلا ما اقتضته عمليات استغلال شعوبها ونهب ثرواتها.

• • •

وهكذا يتضح أن النزعة النفعية الانتهازية الاستغلالية والمصحوبة بإرادة الهيمنة كانت دوماً - علي نحو ما هي عليه الآن أيضاً - هي المعيار الحاكم والموجه لسياسات الهجرة في دول الشمال سواء فيما يتصل بهجرة الأوروبيين إلي الخارج أو فيما يتصل بالتعامل مع المهاجرين من أبناء الجنوب الوافدين إلي دول الشمال.

وقبل أن نختتم تناولنا للأبعاد الديموجرافية للعولمة يجدر بنا أن نعرض إلي قضية علي جانب كبير من الخطورة، وهي تتصل بطبيعة النظرة الاستعلائية العنصرية التي تروج لها بعض الكتابات في دول الشمال بصدد التعامل مع مواطني دول الجنوب، فقد ظهرت مؤخراً بعض الكتابات الغربية التي

تعكس منطق دعاة العولمة في التعامل مع القضايا الديموجرافية علي المستوي العالمي. فانطلاقاً من سيطرة فكرة مجتمع الخمس التي أشرنا إليها آنفاً، والتي مفادها أن الاقتصاد العالمي ليس في حاجة إلا إلي عشرين بالمائة من سكان العالم فقط، ومن ثم فإن الثمانين بالمائة الباقين لايزيدون عن مجرد كونهم مجرد « فائض بشري » لا داعي له (لأن إنتاجيته سوف تكون سالبة بالمنطق الاقتصادي)، ومن ثم فإن الرشد الاقتصادي يقتضي خروج هذه العوامل البشرية « الحدية » من السوق (أو بمعني أصح من الحياة)، إذ لا معني لاستمرارهم في الحياة كمجرد مستهلكين عاطلين، إذ أنهم يمثلون - تبعاً لذلك - خطراً علي غيرهم من العناصر المنتجة، وعلي الاستقرار الاجتماعي والسياسي، علي حد تعبير سوزان جورج في مؤلفها المعنون : « تقرير لوجانو : الحفاظ علي الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين » إذ تقول :

« وتماماً فكما أن القاذورات والنفايات الفيزيائية تلوث المشهد الطبيعي، وتهدد باجتياح كثير من المدن ومرافقها، فإن القاذورات والنفايات الاجتماعية تعرض للخطر المثل الليبرالية والسوق ... ومن ثم فإن السؤال في نظرنا ليس هو ما إذا كان علينا تحقيق هدف تخفيض السكان تخفيضاً شديداً، وإنما هو كيفية فعل ذلك .. إذ ينبغي ألا يترك اختيار « الضحايا » لأحد آخر غير الضحايا أنفسهم، وسيقومون هم بالاختيار الذاتي علي أساس معايير عدم الكفاءة وعدم اللياقة والفقر والجهل والكسل والنزعة الإجرامية وما إلي ذلك ... وباختصار « القابلية للخسارة »[١٤٥] .

وهكذا يتضح كيف أن النية مبيتة « لاستئصال » أو « تقليم » هذا الفائض البشري غير المنتج والقضاء عليه نهائياً. وإمعاناً في البحث عن مسوغ يريح ضمائر دعاة العولمة في سعيهم هذا، فهم يسوقون مبرراً - يرونه مقبولاً من الناحية المنطقية - ألا وهو : أن هذه العناصر البشرية غير المنتجة (أو لنقل ذات الكفاءة الأقل) قد حكمت علي ذاتها بالفناء، ومن ثم فلا عذر لها، وليس هناك مايدعو إلي التعاطف معها أو إلي التباكي عليها، ومن ثم فليس هناك ما يبرر تقديم إعانات

للعاطلين عن العمل مثلاً، أو تقديم المعونات الغذائية والعلاجية لمن يعانون من المجاعات وانتشار الأوبئة، فقد اختاروا التخلف والفقر فحكموا علي أنفسهم بالإعدام، ومن ثم فلنتركهم نهباً للموت كي يحصدهم ويريح العالم المتقدم من شرورهم.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل يستمر منطق دعاة العولمة العنصري إلي آخر مداه، لكي يقرروا أن عدد سكان العالم يتعين أن ينخفض إلي ستة مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ لكي نضمن ازدهار الاقتصاد العالمي وتحقيق مستوي معيشي أفضل لمن سوف يقدر لهم البقاء. ولكن أين يتعين أن يحدث هذا الانخفاض؟ يجيب عن هذا التساؤل منطق دعاة العولمة بقولهم :

> « في الوقت الحالي يسهم العالم المتقدم بأقل من ١٠٪ من حالات الميلاد في العالم، و ٢٣٪ من الوفيات. وهكذا فمن بين ٨١ مليون نسمة يضافون سنوياً إلي سكان العالم، فإن صافياً يبلغ مليون نسمة فحسب يضاف إلي سكان العالم الغني. وفي حالات نادرة - كما في ألمانيا - ينخفض عدد السكان الوطنيين فعلاً ... ومن هنا فإنه يتعين أن ينخفض سكان العالم بمتوسط يبلغ ١٠٠ مليون نسمة كل عام لمدة عقدين. وينبغي أن يحدث تسعة أعشار هذا التخفيض أو أكثر في البلدان الأقل تطوراً .. وينبغي بذل الجهود في كل من مجال زيادة الوفيات ومجال تخفيض الخصوبة » (١٤٦).

ولكن كيف يتأتي تحقيق هذا الهدف من وجهة نظر دعاة العولمة ؟ يجيبون عن ذلك السؤال أيضاً بقولهم :

> « إن ثمة نوعين من استراتيجيات الحد من السكان : وهما : الاستراتيجيات الوقائية والاستراتيجيات العلاجية. وتتركز الاستراتيجيات الوقائية في العمل علي تخفيض معدلات المواليد، بينما تتمثل الاستراتيجيات العلاجية في العمل علي زيادة معدلات الوفيات » (١٤٧).

وتتمثل أدوات الاستراتيجيات الوقائية في برامج تنظيم النسل، والتعقيم الإجباري، والحوافز الاقتصادية الإيجابية والسلبية علي الحد من الإنجاب. أما

أدوات الاستراتيجيات العلاجية فبعضها ذو طابع قدري كالزلازل والأوبئة، وبعضها الآخر من صنع البشر كالمجاعات والمخدرات وإباحة الإجهاض والتلوث البيئي والحروب.

وتستمر سوزان جورج - في التعبير عن منطق العولمة بشأن أهمية وضرورة الحروب كأداة لخفض عدد السكان فتقول :

« وجنباً إلي جنب مع المرض والمجاعة فإن الحروب استراتيجية مبشرة للغاية للحد من السكان في العالم ... ولاينبغي استخدام قوة خارجية لقتلهم إلا كملجأ أخير، فليس بوسعنا اليوم أن نقلد جنكيزخان وما ينبغي لنا أن نفعل حتي لو استطعنا ذلك. إذن أين ينبغي أن تطبق وسيلة، يقتلوا بعضهم بعضاً » للحد من السكان ؟ ليس في الشمال بالتأكيد ، ربما باستثناء مناطق مختارة بأشد عناية. فثلاثة أرباع الاستثمار ومعظم طاقة العالم الإنتاجية تتركز في البلدان الغنية، وإشعال الحروب في هذه المناطق الغنية سوف يؤدي إلي عكس المراد. وبالرغم من بعض الاستثناءات العارضة مثل البوسنة أو كوسوفو فإن احتمالات الحرب بين البلدان الأوروبية أو داخلها، أو حتي بين دول أوروبا الغربية وروسيا قد أصبحت غير متصورة تقريباً كالحرب بين الولايات المتحدة وكندا. وعلي العكس ليست الحرب بأية حال موضة قديمة في الجنوب أو في الجمهوريات الإسلامية من الاتحاد السوفيتي السابق، فبوسعها هنالك أن تظل أداة قوية لتقليم النمو الزائد » (١٤٨).

وهكذا يتضح كيف أن استراتيجية إشعال الحروب وإثارة الفتن والصراعات العرقية والنعرات الطائفية مع التوسع في تجارة الأسلحة مع دول الجنوب واللجوء إلي سياسات الإفقار والتجويع تمثل الوسيلة الناجعة التي ستعمل القوي الداعمة للعولمة علي استخدامها في مواجهة الشعوب الفقيرة والمتخلفة في دول الجنوب. وسوف يواكب ذلك استخدام بعض الوسائل والأدوات السيكولوجية أو النفسية المشجعة علي إشعال الحروب وهو مايسمونه « سياسات الهوية » والمتمثلة في العمل علي إزكاء التيارات المتشددة والمتعصبة والعنصرية تشجيعاً علي التميز والتفتت

والصراع مع إضعاف روح المواطنة وتثبيطها. ولن يقف الأمر عند هذا الحد بل قد يقتضي التدخل العسكري المباشر من جانب دول الشمال ضد دول الجنوب وهو ما يستلزم تهيئة الرأي العام في دول الشمال لتقبل المزيد من العمليات العسكرية ضد «البرابرة» أو «الارهابيين» أو «عصابات الجريمة المنظمة» في الجنوب(١٤٩) .

وخلاصة القول فإن سادة العالم الجدد، أو قوي العولمة قد نصبت نفسها الهاً يحيي ويميت، فهم قد أعطوا لأنفسهم الحق في أن يقرروا من سوف يمنحونه حق الحياة ومن سوف يحرمونه منها وفقاً لإرادتهم وعلي مقتضي مصالحهم، غافلين عن أن ثمة الهاً خالقاً للكون يدبر أمره بحكمته، ويقدر مايكون بقدرته، ذلك فضلاً عن غلبة النزعة الاستعلائية العنصرية علي تفكيرهم وعلي سياساتهم وهو ما يكشف عن زيف هذه الحضارة المزعومة.

## سابعاً : في الأبعاد الاتصالية للعولمة:

تعرف عملية الاتصال الدولي International Communication بأنها «العملية التي يتم من خلالها نقل الأفكار والمعاني بين الأفراد أو الجماعات عبر الحدود الإقليمية للدول»(١٥٠) .

وهكذا يتضح أن الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة تشمل كافة أشكال الاتصالات الاعلامية والدعائية بأجهزتها ووسائلها المختلفة المطبوعة أو المسموعة أو المرئية، وكذا كافة عمليات نقل وتداول المعلومات والبيانات والأخبار والصور والأصوات عبر الوسائل الالكترونية كشبكة الانترنت وغيرها، ذات الصلة بالعولمة سواءبهدف الترويج لها أو من خلال التأثر بها.

والحق أن علاقة العولمة من ناحية بكل من ثورة المعلومات وثورة وسائل الاتصال وثورة الحاسبات الالكترونية من ناحية أخري، هي علاقة تبادلية (أي في الاتجاهين) من حيث علاقة السبب بالنتيجة، بمعني أن كلاً منهما تؤثر في الأخري وتتأثر بها في ذات الوقت(١٥١). وحسبنا أن نذكر - بصدد التأكيد علي هذه العلاقة الارتباطية بين المتغيرين - ما يلي:

١ - أن ثورة تكنولوجيا وسائل الاتصال والحاسبات الآلية والمعلومات قد أحدثت تغيرات اجتماعية هائلة، ولا سيما فيما يتصل بالنمو الهائل في العلاقات التفاعلية بين قطاع الاتصال والمعلومات وبين سائر القطاعات الاجتماعية، وهو ما تأكد بجلاء خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ولا سيما خلال العقد الأخير منه، بحيث أصبحت المجتمعات المتطورة تكنولوجياً توصف بأنها «مجتمعات المعلومات» Information Societies، وهو ما يوحي بأن هذه الثورة الاتصالية والمعلوماتية قد انتقلت بالمجتمعات الإنسانية إلي مرحلة جديدة من مراحلها التطورية الاجتماعية. فمنذ السبعينيات شكل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (وهو القطاع المعني بانتاج المعلومات ومعالجتها وبثها وتوزيعها في أشكالها المتعددة) واحداً من أكثر القطاعات حيوية ضمن قطاعات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول[١٥٢].

٢ - إن الآثار التي ترتبت علي ثورة الاتصالات والمعلومات لم تقتصر علي العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات فقط، وإنما امتدت لتشمل مجال العلاقات الدولية، حيث اتسعت الأنشطة المعلوماتية والاتصالية متخطية الحدود القومية بفضل التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية (كالأقمار الصناعية، وشبكات الميكروويف، والألياف البصرية) بحيث باتت المجتمعات المختلفة وثيقة الاتصال ببعضها Highly interrelated، عن طريق وسائل الاتصال الدولي. ويقول ديفيد جيرجن مساعد الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان لشؤون الاتصالات أنه «منذ أوائل السبعينيات كان من الأمور البديهية أن التليفزيون يشكل قوة مستقلة في الشؤون الدولية»؛ كما يذكر أن إدارة الرئيس كارتر قد تبادلت الرسائل والتصريحات مع طهران، حيث كان الطرفان يتبادلان الرسائل عن طريق التليفزيون. ولعل في ذلك ما دفع البعض إلي القول بأن ثمة نوعاً جديداً من الدبلوماسية المعاصرة يمكن وصفه بدبلوماسية الأقمار الصناعية Satellite Diplomacy، أو بدبلوماسية الاتصال الالكتروني Electronic Communication Diplomacy بمعني أن الوسائل الرئيسية المستخدمة في تحقيق هدف معين أو

التمهيد لحدث معين، أو تهيئة الرأي العام لقبوله هي وسائل الإعلام أو الاتصال الالكتروني ولاسيما التليفزيون الذي تخطي الحواجز الاقليمية والحدود الدولية باستخدام الأقمار الصناعية(١٥٣).

ومن ناحية أخري يمكن القول بأن وسائل الاتصال والمعلومات باتت تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر المعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات السياسية في العديد من الدول.

ويري البعض أن التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال قد أدي إلي العديد من النتائج والآثار السياسية والتي تمثلت في دعم التوجه نحو الديمقراطية، وفي تزايد معدلات المشاركة السياسية، كما تم إجراء أول انتخابات عامة الكترونية في النرويج عام ١٩٩٣(١٥٤).

٣ - يمكن القول بصفة عامة أن ثورة الاتصالات والمعلومات علي المستوي العالمي قد أدت إلي زيادة الوعي العالمي بفكرة الوحدة العالمية أو الكونية، أو بعبارة أخري دعم اتجاهات العولمة، حيث أدت إلي حدوث توحيد متزايد للعالم ككل مترابط، كما تزايدت معدلات الاتصال والتفاعل الدولي، وهو ما أدي إلي زيادة التواصل والترابط بين مختلف أرجاء المعمورة.

ويري جيدنز أن ثورة الاتصالات والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات كان لهما أكبر الأثر في دعم عمليات العولمة(١٥٥).

وبالمقابل يمكننا أن نلمس أيضاً أن ظاهرة العولمة قد مثلت قوة دافعة كبيرة في مجال النهوض بقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتنميته وتطويره، إذ باتت الحاجة ماسة - في ظل العولمة - لوسائل الاتصال والربط ولتكنولوجيا متطورة في مجالات المعلومات والاتصالات. ويدلل علي ذلك ما يلي:

١ - أن عولمة الإنتاج - علي نحو ما أسلفنا - تستلزم أن تحل الوحدات الانتاجية الصناعية المبعثرة في أماكن مختلفة من العالم، محل الوحدات الصناعية العملاقة في دول المركز. ومن هنا تأتي الأهمية القصوي لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحقيق التواصل بين هذه الوحدات الانتاجية المتباعدة جغرافياً. ومن ثم يمكننا أن

نخلص إلي القول بأن تقدم وسائل الاتصال يمثل شرطاً ضرورياً ولازماً لتحقق العولمة ولتسارع معدلاتها[١٥٦].

٢ - تشير التقديرات إلي أن الأنشطة والاستثمارات ذات الصلة بالاتصالات والمعلومات قد باتت تمثل الأنشطة الأكثر رواجاً والأكثر ربحية في ظل العولمة. ولعل مما يدلل علي ذلك تراجع نصيب قطاعي الزراعة والصناعة من إجمالي الناتج العالمي من ٣٨,٨٪ عام ١٩٦٠ إلي حوالي ٢٥,٨٪ عام ١٩٩٠. إضافة إلي ذلك تشير الاحصاءات إلي أنه من بين أكبر مائة شركة علي مستوي العالم ككل (عام ١٩٩٥)، فإن ما يقرب من ثلاثة أخماس هذه الشركات يعمل في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ولعل في ذلك ما يفسر اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة التي حققت تطوراً هائلاً في مجالات التطور التكنولوجي، وبين الدول النامية التي لازالت اقتصاداتها تعتمد بالدرجة الأولي علي الزراعة والصناعات الاستخراجية والثقيلة[١٥٧].

وحري بنا - ونحن بصدد الحديث عن الأبعاد الاتصالية للعولمة - أن نشير إلي مفهوم «عولمة الاعلام»، أو «العولمة الاعلامية».

يري الدكتور محمد شومان أن عولمة الاعلام «هي عملية تهدف إلي التعظيم المستمر والمتسارع في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات علي تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والتكامل والاندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات، وذلك لدعم عمليات توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام والاتصالات والمعلومات العملاقة متعددة الجنسية علي حساب تقليص سيادة الدولة في المجالين الإعلامي والثقافي من ناحية أخري»[١٥٨].

ويمكن القول بأن العولمة الإعلامية والاتصالية قد اتخذت عدة أبعاد، واتسمت بمجموعة من السمات، كما أنها قد تجلت في بعض المظاهر، وذلك علي النحو التالي:

١ - أن عصر العولمة الاعلامية قد اتسم بالتكامل أو الاندماج Synergy بين كافة وسائل الإعلام الجماهيري وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. فمع تطور الحاسبات، وشبكات الهاتف وشبكات المعلومات، واستخدام تكنولوجيا البث الفضائي ظهرت تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط Multimedia، وتكنولوجيا الاتصال التفاعلي interactive، بتطبيقاتها المختلفة، والتي من أشهرها حالياً شبكة الانترنت Internet التي بلغ عدد مستخدميها ما يزيد عن ٣٦٠ مليون شخص عبر العالم، يزداد عددهم بنسبة تصل إلي حوالي ١٠٪ شهرياً علي الأقل[١٥٩].

ويمكن القول بصدد الجانب التقني أو التكنولوجي للعولمة الاعلامية أن وسائل الاتصال الحديثة تتميز بمجموعة من السمات التي لم تكن موجودة في وسائل الاتصال التقليدية. ومن أظهر هذه السمات المميزة[١٦٠] ما يلي:

أ - التفاعلية Interactivity

أي القدرة علي تبادل الأدوار بين مرسل الرسالة الاتصالية ومستقبلها، إذ يتحول من يتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة من مجرد متلقي سلبي، إلي مشارك متفاعل يرسل ويستقبل المعلومات في ذات الوقت.

ب - اللاجماهيرية Demassification

بحيث لم تعد وسائل الاتصال تعتمد علي مخاطبة الجماهير، وإنما أصبح من الممكن توجيه الرسائل إلي فرد واحد أو إلي جماعة أو فئة معينة تبعاً لاهتماماتها الخاصة.

جـ - اللاتزامنية Asynchronization

بمعني أنه لم يعد من الضروري أن يتم استقبال الرسالة الاتصالية في وقت واحد للجمهور ككل، وإنما أصبح في امكان كل فرد أن يبعث بالرسالة التي يريدها في التوقيت الذي يناسبه هو، كما أصبح كل فرد قادراً علي أن يستقبل الرسائل التي ترد إليه هو الآخر في الوقت المناسب له.

د - قابلية التحرك Mobility

إذ بات من الممكن استخدام وسائل الاتصال الحديثة أثناء التحرك ودون التقيد بمكان ثابت كما هي الحال بالنسبة للهاتف المحمول مثلاً، أو تليفون الطائرة أو السيارة، أو التليفون المدمج في ساعة اليد، أو الحاسب الآلي المحمول والمزود بفاكس، أو الحاسب الآلي النقال والمرتبط بالانترنت بواسطة الأقمار الصناعية.

هـ - قابلية التحويل Convertibility

أي قدرة وسائل الاتصال علي نقل المعلومات من وسيط لآخر وتحويلها من صورة الي أخري كتحويل الرسالة المسموعة إلي رسالة مطبوعة، وكذا نظام الترجمة الآلي مثلاً.

و - قابلية التوصيل Connectivity

أي توافق الأجهزة الاتصالية مع بعضها البعض مما يسهل إمكانية توصيلها ببعضها بسهولة ويسر بهدف تكوين منظومة اتصالية متكاملة، بغض النظر عن اختلاف الشركات الصانعة أو تباين دول التصنيع.

ز - الشيوع Ubiquity

فقد أدي التطور التكنولوجي الهائل في تصنيع وسائل الاتصال والمعلومات إلي تقليل تكاليف انتاجها إلي الحد الذي أتاح لها قدراً كبيراً من الانتشار واتساع نطاق الاستخدام بين الأفراد رغم تفاوت مستوياتهم الاقتصادية والثقافية، بحيث لم يعد ينظر إلي هذه الوسائل باعتبارها ترفاً لا داعي له وإنما باعتبارها ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها. ولنا في انتشار استخدام التليفون المحمول خير مثال علي ذلك.

ح - الكونية Globality

أي أن الربط بين وسائل الاتصال الحديثة قد بات عالمياً أو كونياً بهدف تخطي الحدود الاقليمية، إذ أصبح في الامكان الاتصال بأي مكان في العالم من الهاتف المحمول، أو من الهاتف العمومي المنتشر بالشوارع والميادين. كما تعددت قنوات البث التليفزيوني الفضائي... إلخ.

وهكذا يتضح أن التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات قد أتاح البنية الأساسية الضرورية للعولمة الاعلامية أو عولمة المعلومات.

٢ - أما بصدد مضامين الرسائل الاتصالية الدولية فتشير الملاحظة إلي أن العولمة الاعلامية قد تجلت في تنميط المنتجات الاعلامية والمعلوماتية، وفقاً للأنماط التي تتفق مع القيم الأوروبية الغربية بوجه عام، ومع القيم الأمريكية بوجه خاص، وهو ما يشكل تهديداً للهويات الثقافية للشعوب غير الأوروبية.

ويري شيللر أن عولمة الإعلام - كصورة من صور الامبريالية الثقافية - تستهدف التمكين لمصالح الاحتكارات الرأسمالية الكبري عابرة القومية، إلي جانب مصالح دول الشمال المتقدم والمهيمن علي الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال ما تبثه من قيم عبر وسائل الاعلام والاتصال الخاضعة لسيطرتها، وهو ما يتضح من أسلوب الاعلان الغربي ومن المضمون الاعلامي الذي يدفع إلي نشر ثقافة الاستهلاك عبر ادخال قيم أجنبية تطمس الهويات القومية، وتعمل علي التسطيح الفكري، والتركيز علي الترفيه غير الهادف (١٦١). ويري علماء الاتصال أن هذا النوع من المواد الترفيهية يؤدي إلي فصل المتلقي عن الواقع، بحيث يصبح أقل قدرة علي مواجهة مشاكل الحياة اليومية، فيندفع تجاه السلبية واللامبالاة والاستهتار وهي كلها قيم تكرس التخدير والغفلة لا اليقظة، وهو ما نوه إليه كل من لازرسفيلد وميرتون في حديثهما عن «الوظيفة المنومة للإتصال». ولعل في ذلك ما يتفق مع الهدف «الإلهائي» الذي تحدث عنه المخططون للعولمة، والذي يستهدف إلهاء الجيوش الجرارة من المتعطلين من ضحايا العولمة، وصرفهم عن التطلع إلي أو المساس بامتيازات ومكتسبات الأقلية المنتفعة بها (مجتمع الخمس) علي نحو ما أسلفنا.

كما تشير الدراسات النفسية أيضاً إلي أن هذه المواد الترفيهية تكرس السلبية والاتكالية والخمول وتقتل الإبداع، وتؤدي إلي عزلة الفرد عن غيره، وبذا تقل قدرته علي المقاومة ويسهل إقناعه، ذلك فضلاً عن إضعاف القدرة علي الرفض لدي الفرد، ذلك الرفض الذي يمثل المنطلق لكل تغيير اجتماعي (١٦٢).

ومن ناحية أخري، تعمل المادة الإعلامية الغربية والأمريكية علي تكريس النزعة الاستهلاكية والبحث عن الصور المختلفة للإشباع المادي، بوصفها بدائل لكل الحاجات الإنسانية الأخري، وذلك من خلال التعامل مع هذه النزعة بمنطق التسليم أو الحماس، ذلك فضلاً عن التمكين للقيم المادية دوماً وكذا الترويج لثقافة العنف والجنس، والحث علي تعزيز المصلحة الشخصية وتقوية النزعة الفردية الأنانية، وحب التملك والكسب المادي، واستهداف النجاح الفردي، وذلك من خلال الإقناع بأن هذه القيم السابقة كلها تأتي تعبيراً عن الطبيعة الإنسانية الخالدة والتي لاتتغير(١٦٣).

٣ - إنهيار السيادة الإعلامية للدول في ظل تراجع مبدأ السيادة القومية، وكذا في ظل انتشار فكرة السماوات المفتوحة وذيوع استخدام أنظمة البث الفضائي.

٤ - هيمنة دول الشمال المتقدم علي عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي عبر العالم، إذ تشير التقديرات إلي أن حجم التدفق الإعلامي من الشمال إلي الجنوب يفوق حجم التدفق الإعلامي في الاتجاه العكسي بحوالي مائة مرة(١٦٤). وتمثل الهيمنة الأمريكية علي مجال الإعلام والاتصال والمعلومات أبرز صور هذه الهيمنة.

ويقصد بالهيمنة الاتصالية «العملية التي يخضع بموجبها نظام أو نظم الاتصال لدولة معينة أو لمجموعة من الدول - من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون - لنفوذ وضغط المصالح الاتصالية لدولة أو دول أخري، دون تأثير معاكس أو موازن من الدول الخاضعة للهيمنة»(١٦٥). وقد أدت عمليات الاندماج إلي نشوء احتكارات عالمية وتركز السيطرة الإعلامية في يد عدد قليل من الشركات متعددة الجنسية. ففي عام ١٩٨٩ حدث إندماج بين شركتي Time و Warner مما أدي إلي خلق أكبر مجموعة إعلامية اتصالية في العالم برأسمال قدره حوالي ٢٥ بليون دولار. وقد أعقب ذلك بعدة سنوات شراء هذه المجموعة لشبكة CNN الاخبارية. وفي عام ١٩٩٣ حدث اندماج آخر بين شركتي Paramount و Viacom مالكة شبكة MTV لكي تصبح هذه المجموعة في الترتيب الخامس بين كبريات

المجموعات الإعلامية والإتصالية في العالم بعد Time - Warner ، و News Corporation التي يملكها مردوخ، ومؤسسة Bertelsman ، وشركة Walt Disney ، ولكي تمثل هذه المجموعات الخمس أكبر خمس لاعبين عالميين في سوق الاتصال العالمي (١٦٦).

ويري د. حسام الخطيب أن مظاهر الهيمنة الغربية بصفة عامة، والأمريكية علي وجه الخصوص علي مجال الإعلام والاتصال العالمي ترتد إلي عدة عوامل أبرزها (١٦٧):

١ - أن معظم مواد وتجهيزات الإعلام التقليدية (الورق، الأحبار، آلات الطباعة، آلات التصوير) بيد الدول الصناعية الكبري وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - أن جميع التجهيزات التكنولوجية الحديثة الخاصة بالإعلام والاتصال والمعلومات والسيبرنيطيقا، وغزو الفضاء والحاسبات الآلية بيد الدول الصناعية الكبري أيضاً.

٣ - أن غالبية المواد الإعلامية والإخبارية والمعلوماتية بمضامينها الثقافية خاضعة للهيمنة الغربية والأمريكية.

وخلاصة القول ...

أن الهيمنة الإعلامية والاتصالية والمعلوماتية تمثل صورة أخري من صور الهيمنة الغربية والأمريكية العالمية، أو بعبارة أخري أنها أداة رئيسية من أدوات العولمة، ولعل مما يدل علي أهمية هذه الأداة وخطورة أثرها السياسي ، ماذكره اثنان من قيادات البنتاجون من أن « الإعلام قد صار العملة الجديدة لمملكة العالم، وأن الولايات المتحدة تتمتع أكثر من غيرها بالموقع الذي يتيح لها تقديم طاقتها بواسطة الإعلام ». كما وجه ديفيد روثكويف النصح إلي إدارة كلينتون إلي « البحث بعناية فائقة في كيفية حفاظ الولايات المتحدة علي دورها القيادي. إذ ستؤدي الثقافة الأمريكية دوراً حيوياً بمنح الولايات المتحدة موارد وعلاقات مع كل سوق ومع القوي الرئيسية في العالم » (١٦٨).

كذلك فقد ذكر الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في أحد تصريحاته بأن «الـ CNN هي العضو السادس عشر في مجلس الأمن»[١٦٩] .

ومن الجدير بالذكر أيضاً - في معرض التدليل علي خطورة العولمة الاتصالية والإعلامية - أن بعض الدول الكبري قد بدأت تستشعر الخطر علي هوياتها وثقافاتها القومية، فقد كشفت المفاوضات التمهيدية لاتفاقيات الجات، أن فرنسا علي سبيل المثال ، قد أدركت أنها قد أصبحت هدفاً للهيمنة الاتصالية الأمريكية - مثلها في ذلك مثل أية دولة من دول الجنوب - مما حدا بها إلي رفض رفع الحواجز والقيود الجمركية التي تفرضها في مواجهة الإنتاج الثقافي الأمريكي، وأصرت علي الاستمرار في سياستها الداعمة للإنتاج الثقافي الفرنسي »[١٧٠] .

## ثامناً : في الأبعاد التقنية (التكنولوجية) للعولمة:

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة تكنولوجية هائلة وقد تسارعت معدلات التطور التكنولوجي في الربع الأخير منه علي وجه الخصوص بشكل فاق كل التوقعات والتصورات، وقد ألقي هذا التطور التكنولوجي بظلاله علي كافة القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والاتصالية والعلمية والفنية. وقد تركزت معظم الاكتشافات والابتكارات الجديدة في دول العالم المتقدم، ويرتد ذلك التركز إلي المخصصات الهائلة التي وجهتها هذه الدول إلي ميزانيات البحث والتطوير R & D في كافة مجالات البحث الأساسي والتطبيقي. ولايفوتنا أن نؤكد - رغم ذلك - علي الإسهامات البارزة التي قدمها العديد من أبناء دول الجنوب من ذوي العقول النيرة والخبرات والمهارات والكفاءات المتميزة في مجال دفع ركب التطور العلمي سواء ممن بقوا في أوطانهم، أو ارتحلوا عنها إلي دول الشمال المتقدم طلباً لفرص النجاح والتميز، ورغبة في توفر الامكانات البحثية المتطورة وكذا توفر المناخ المهيئ للخلق والإبداع.

ويمكننا أن نوجز أهم آثار تلك النهضة التكنولوجية الهائلة علي العملية الانتاجية فيما يلي[١٧١] :

١ - الإنخفاض النسبي لأهمية الموارد الطبيعية والمواد الخام في العملية الإنتاجية، إذ أصبحت كمية المواد الخام لوحدة المنتج الصناعي حالياً خمس الكمية التي

كانت مطلوبة عام ١٩٠٠. ذلك فضلاً عن استحداث العديد من المواد الخام المخلقة صناعياً والمستخدمة في عمليات الإنتاج والتي تتسم بوفرتها النسبية وانخفاض تكلفتها مما أدي إلي زيادة القيمة المضافة، كما أصبحت القيمة المضافة تعتمد في المقام الأول علي الخبرة أو الدراية الفنية Know - how أو علي العوامل ذات الصلة بالجوانب البحثية، من ذلك مثلاً صناعة أشباه الموصلات التي لاتزيد تكلفة المواد الخام فيها عن ٣٪ من التكلفة الكلية للإنتاج.

٢ - حدثت تحولات جذرية في نسب المزج بين العوامل المختلفة للعملية الإنتاجية، مما أدي إلي تغيرات كبيرة في هياكل أسعار عوامل الإنتاج. وقد أسفر ذلك عن تغيرات جذرية في توزيع المزايا النسبية علي المستوي العالمي، فحصلت بعض الدول علي مزايا نسبية جديدة في حين فقد البعض الآخر ماكان يتمتع به من مزايا، وقد أدي ذلك إلي الإخلال بالصورة التقليدية للتخصص وتقسيم العمل علي المستوي العالمي والتي كانت تتمثل في تمتع الدول النامية بمزايا نسبية في مجال المواد الأولية وتمتع الدول الصناعية بمزايا نسبية في إنتاج السلع المصنعة.

٣ - تعددت الأنواع المنتجة من السلعة الواحدة تبعاً لتباينها في درجات الجودة وفي نوعية المواد الخام ومستوي الإتقان، فأصبحنا نري الدولة الواحدة تصدر وتستورد نفس السلعة في نفس الوقت ولكن مع الاختلاف في النوعية.

٤ - تجزئة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد كبير من الشركات بل وأحياناً كثيرة بين عدد كبير من الدول بحيث باتت كل شركة أو دولة تتخصص في إنتاج جزء أو مكون من مكونات السلعة الواحدة، مما أدي إلي تزايد درجة الاعتماد المتبادل في المجال الإنتاجي ولاسيما في الصناعات ذات التكنولوجيا الفائقة Hi-tec.

٥ - أدي التقدم التكنولوجي ذاته إلي استحداث أنواع جديدة من السلع التي لم تكن معروفة من قبل، كما أدي كذلك إلي خلق العديد من الحاجات أو الاحتياجات الجديدة والمستحدثة والتي لم تكن معروفة للإنسان من قبل، والتي تحولت في

غضون سنوات قليلة من مجرد كماليات إلي ضروريات لا غني للفرد عنها في معيشته اليومية.

٦ - أصبحت العمليات الإنتاجية الزراعية والصناعية علي وجه الخصوص تعتمد بشكل رئيسي علي التكنولوجيا المتطورة وعلي الميكنة مما أدي إلي تراجع دور العنصر البشري وتراجع أهمية عنصر المهارة الفنية لدي العمالة البشرية.

ويمكن القول بأن التطور التكنولوجي في ظل العولمة قد اتجه - علي نحو متزايد - نحو الأخذ ببعض السمات العامة أو الخصائص المميزة، والتي من أظهرها مايلي(١٧٢):

أ - التصغير Miniaturization:

فقد أصبحت الصناعات الحديثة تستهدف تصغير أحجام منتجاتها قدر المستطاع. وقد أحرزت التكنولوجيا اليابانية والأمريكية قصب السبق في هذا المضمار بتوصلهما إلي اختراع الترانزيستور، مما أتاح تصغير أحجام الأجهزة الكهربائية إلي حد كبير بحيث بات من الممكن حملها بدءاً من أجهزة الراديو وانتهاءً بالتليفون والحاسب الشخصي المحمول ... إلخ. وقد امتدت عمليات التصغير من أجهزة الاستقبال لتشمل أجهزة الإرسال أيضاً. ولعل من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن نجاح شبكة CNN الإخبارية المذهل في التغطية التفصيلية لمجريات حرب الخليج الثانية كان مرده إلي قيام مراسليها بتركيب محطة إرسال للبث الفضائي تحمل علي الظهر داخل الأراضي العراقية.

ب - التشخيص Personalization:

أي ارتباط الأجهزة التكنولوجية الحديثة بالاستعمال الشخصي للفرد الواحد بدلاً من الاستخدام الجماعي. فبعد أن كانت دور السينما تعرض الأفلام علي مئات الأشخاص، أصبح جهاز التليفزيون يعرضها لكل أسرة علي حدة، ثم ظهرت بعد ذلك أجهزة الكاسيت السيار Walkman، وأجهزة الكمبيوتر الشخصي والتليفون المحمول التي تقصر الانتفاع علي شخص واحد فقط دون غيره. ولعل في

ذلك مايؤكد علي التوجه الفردي لسياسات العولمة التي تلتقي حول إضعاف الروابط الاجتماعية وازكاء النزعة الانعزالية.

جـ - التكامل Integration :

أي تكامل تكنولوجيا الصوت والصورة مع تكنولوجيا الكلمة المكتوبة ومعالجة النصوص، علي نحو ما أشرنا عند تناولنا لموضوع تكنولوجيا الاتصال، بحيث أصبح من الممكن في ظل وسائط الاتصال المتعددة Multimedia استخدام الكمبيوتر مثلاً كجهاز تليفزيون وفيديو وراديو وتليفون وتلغراف أو فاكس وبريد الكتروني وسينما وآلة حاسبة وأرشيف للمعلومات ومكتبة وآلة كاتبة وكاميرا ومطبعة...إلخ.

٤ - الانتشار Diffusion :

لقد استطاعت التكنولوجيا الحديثة - بفضل ما أمكن تحقيقه في مجالات خفض تكلفتها وتبسيط أساليب استخدامها أن تحقق نطاقاً واسعاً من الانتشار والذيوع بحيث باتت الأجهزة التكنولوجية تمثل ركناً ركيناً في الحياة اليومية لأي مواطن بسيط في أي دولة في العالم حتي وإن كانت متخلفة اقتصادياً وتكنولوجيا، كذلك فقد تم إدخال التكنولوجيا المتطورة في كافة قطاعات الحياة الإنسانية بدءاً من الأجهزة المنزلية وأجهزة الاتصال والمواصلات وقطاعات العلاج والتعليم والإنتاج بل التجارة (كمفهوم التجارة الألكترونية، ومفهوم النقود الألكترونية)، ذلك فضلاً عن قطاع السياسة والحكم (مفهوم الحكومة الألكترونية)، وهو ما يوحي بأن التطور التكنولوجي لم يترك قطاعاً ما من قطاعات الحياة إلا اقتحمه تاركاً بصماته الواضحة عليه.

ولعل من بين أكثر القضايا إثارة للجدل فيما يتصل بالأبعاد التكنولوجية للعولمة موضوع نقل التكنولوجيا Technology Transfer فيما بين دول الشمال والجنوب ومدي تأثر هذه العملية بالاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية المبرمة في ضوء اتفاقيات الجات والتشريعات الدولية المنظمة للتبادل الدولي والتي أرستها منظمة التجارة العالمية.

ويتضح من الوهلة الأولي لاتفاقيات الجات وحماية الملكية الفكرية كيف أن

هذه التشريعات الدولية تعمل علي التمكين لاحتكار التكنولوجيا في يد الدول المتقدمة والحرص الشديد علي عدم إفادة دول الجنوب النامي من هذه التكنولوجيا المتطورة، ومن هنا فقد جعلت هذه الاتفاقيات من تشديد الرقابة ووضع القيود علي الإفادة من التكنولوجيا التي تنتجها الدول المتطورة ولاسيما الولايات المتحدة ديدنها (١٧٣)، مما يجعل الدول النامية تحت رحمة - أو لنقل تحت سيطرة - الدول المتقدمة، وهو ماسوف يؤدي إلي إبطاء عمليات نقل التكنولوجيا إلي دول الجنوب، وهو ماسوف ينعكس بصورة سلبية علي جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، مما يعني في نهاية الأمر المزيد من الاتساع لفجوة التخلف التي تفصل بين دول الجنوب وبين قدرتها علي اللحاق بركب التطور الحضاري الإنساني. وغني عن البيان أن هذه الهيمنة التكنولوجية من شأنها التمكين للهيمنة الاقتصادية ومن ثم السياسية لدول الشمال ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان علي مقدرات العالم ككل.

ولعل مما يدل علي رأينا السابق أن الولايات المتحدة قد احتفظت لنفسها بحرية قرار مطلقة - رغم اتفاقيات الجات - متذرعة بما أسمته «اعتبارات حماية الأمن القومي الأمريكي»، بينما رفضت كفالة نفس الحق للدول الأخري، إذ لاتتردد الدبلوماسية الأمريكية في وصف اختراق أسرار التكنولوجيا الأمريكية بأنه «جاسوسية»، بينما تأبي علي الدول الأخري حقها في حماية أسرارها بالأساليب ذاتها، وتهددها باستخدام المادة (٣٠١) من لائحة الجمارك الأمريكية والتي تسوغ للحكومة الأمريكية مايسمي بحق رد الفعل، وذلك دون تحديد شروط استخدام هذا الحق الغريب الذي لايوجد له مثيل علي المستوي العالمي(١٧٤). وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة تتعقب بدقة كل من يقوم بالقرصنة علي الملكية الفكرية ذات الأصول الأمريكية، ولا تتردد في انزال أشد صور العقاب علي الدول التي تتسامح مع قيام مواطنيها بهذه القرصنة وذلك من خلال منع الصادرات الأمريكية إليها، والتضييق علي امكانية تسويق منتجاتها في الأسواق الأمريكية، فضلاً عن منع الاستثمارات الأمريكية فيها، وكذلك مطالبتها بالتعويض(١٧٥).

ولعل مما يؤخذ علي الولايات المتحدة الأمريكية وعلي الدول المتطورة تكنولوجيا، في هذا الشأن أنها تبالغ كثيراً في حماية حقوق ملكيتها الفكرية، فالمدي الزمني للحماية طويل، والتكلفة المالية لشراء حق الاستغلال باهظة، والشروط التقييدية لعقود بيع التكنولوجيا كثيرة ومعقدة، والممارسات التجارية ذات الصلة بالملكية الفكرية - وفقاً للتفسيرات الأمريكية - تقود إلي الاحتكار. ولعل الأهم والأخطر من كل ماسبق، هو أن نظام الحماية الأمريكي لايميز بين الدول المستوردة للتكنولوجيا من حيث قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، إذ تتعامل مع الدول الأشد فقراً والتي تفتقر إلي أية قدرات تكنولوجية بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع الدول الغنية المتطورة تكنولوجيا، وهو أمر بالغ الإجحاف بالدول الفقيرة والمتخلفة[١٧٦].

وختاماً وبعد أن استعرضنا جانباً من الأبعاد التكنولوجية للعولمة يجدر بنا أن نلفت النظر إلي ما لهذه التطورات التكنولوجية من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية، من ذلك مثلاً ارتفاع معدلات البطالة، إذ تري أكبر نقابات العمال الأمريكية المعروفة اختصاراً بـ AFL - CIO أن « العولمة والثورة التكنولوجية الراهنة قد تجعل البطالة مشكلة أو سمة ثابتة للمجتمع »[١٧٧].

كذلك فإن ثمة مخاوف أخري تتبدي لبعض المفكرين وهي التي تتمثل في تخوفهم من سيطرة التكنولوجيا علي عقول وسلوك البشر وعلي حياتهم بوجه عام، بما قد تحمله في ثناياها من أخطار علي حياة الإنسان علي الأرض وعلي صحته ولعل من أظهرها مشكلات تلوث البيئة وخطر أسلحة الدمار الشامل وخطر التلوث الكيميائي للبيئة بالأسمدة والمبيدات ومخاطر الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ... إلخ. وهو ما أدي إلي نشأة بعض الحركات والتيارات المناهضة للتطور التكنولوجي والداعية إلي العودة إلي الطبيعة والحفاظ علي البيئة من أخطار التكنولوجيا.

## تاسعاً : في الأبعاد البيئية (الإيكولوجية) للعولمة:

إذا كان القرن العشرين قد شهد إنجازات تكنولوجية لم يسبق للعالم أن رأي

مثيلاً لها من قبل، فمما لاشك فيه أيضاً أنه كان القرن الأكثر إضراراً بالبيئة. وقد دفع الوعي العالمي بفداحة التدمير والتدهور البيئي وبخطورة التهديدات والمشكلات البيئية دول العالم إلي توجيه المزيد من العناية إلي قضايا البيئة ومشكلاتها، حفاظاً علي الكوكب الذي نعيش علي ظهره. ومن هنا فقد اتخذت المشكلات البيئية وكذلك الجهود المبذولة للحفاظ علي البيئة وصيانتها طابعاً دولياً وعالمياً. ويرتد الطابع العالمي لمشكلات البيئة ولأنشطة حمايتها إلي عدة اعتبارات(١٧٨):

(١) أن مسببات المشكلات البيئية أصبحت عالمية الأثر، بمعني أنها باتت تؤثر في بيئة العالم ككل بصرف النظر عن محلية أو إقليمية مصادر التلوث، فالغازات الكربونية، أو الإشعاعات الذرية التي تنطلق من مكان ما علي سطح الكرة الأرضية تؤدي إلي أضرار بيئية في العديد من المناطق الأخري التي قد تبعد كثيراً عن مصدر التلوث الأصلي.

(٢) أن هناك بعض المشكلات البيئية ذات الصلة بعناصر بيئية تمثل ميراثاً مشتركاً عالمياً للإنسانية ككل Global Commons كالمحيطات وقيعان البحار والغلاف الجوي والفضاء الخارجي مما يستلزم وضع تشريعات ونظم عالمية لحمايتها وعدم الإضرار بها.

(٣) أن ثمة مشكلات بيئية ذات طابع محلي أو إقليمي من حيث أثرها غير أن معاناة العديد من دول العالم في مناطق مختلفة منها يجعل منها ظاهرة أو مشكلة عالمية كمشكلات النحر والتصحر والتدهور البيئي.

(٤) أن التصدي للمشكلات البيئية بصفة عامة يستلزم تضافر الجهود الدولية في مجال اتخاذ التدابير والترتيبات الدولية متعددة الأطراف أو عالمية الطابع تمكيناً لايجاد حلول جذرية وفعالة لهذه المشكلات.

ولعل من أبرز المشكلات البيئية التي حظيت بالاهتمام العالمي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين مايلي (١٧٩):

أ - مشكلة ارتفاع درجة حرارة الأرض Global Warming :

وهي المشكلة الناشئة عن مشكلة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي لكوكب

الأرض والمعروفة بأثر الصوبة الزجاجية Greenhouse Effect . وقد نشأت هذه المشكلة بعامل تراكم بعض الغازات مثل أول وثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان في الغلاف الجوي بحيث تعوق تسرب الحرارة المتولدة عن سقوط أشعة الشمس علي كوكب الأرض. ويتوقع العلماء أن ترتفع درجة حرارة الأرض مابين درجتين إلي أربع درجات مئوية خلال القرن المقبل وهو ما سوف يؤدي إلي ذوبان الجليد المتراكم في المناطق القطبية وبالتالي إلي ارتفاع مستوي المياه في البحار والمحيطات مما يهدد بإغراق العديد من المدن الساحلية والجزر كما يهدد بضياع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وهو ما سينعكس سلباً علي الإنتاج العالمي للغذاء.

**ب - مشكلة تآكل طبقة الأوزون Ozone layer depletion :**

فقد أدي تراكم بعض أنواع الغازات الخاملة التي تعرف بالكلوروفلوروكاربونز CFC's والتي تستخدم في الأغراض الصناعية إلي تآكل طبقة غاز الأوزون المحيطة بالأرض والتي تمثل الدرع الواقي للإنسان من خطر التعرض للأشعة فوق البنفسجية بكميات كبيرة مما يؤدي إلي الإصابة ببعض الأمراض كسرطان الجلد.

**جـ - مشكلة الأمطار الحمضية Acid Rains :**

فقد أدي تراكم غازات أول وثاني أكسيد الكربون أو الكبريت في طبقات الجو العليا إلي اختلاط هذه الغازات وذوبانها في مياه الأمطار مما يؤدي إلي سقوطها في شكل أمطار حمضية تلحق ضرراً بالغاً بالأراضي الزراعية في العديد من مناطق العالم.

**د - مشكلة انحسار الغابات Deforestation :**

تشير الإحصاءات إلي أنه قد تم القضاء علي مايقرب من ٨ مليون كيلومتر مربع من الغابات منذ عام ١٨٥٠ وحتي الآن، وهي مساحة تعادل حوالي ١٢٪ من إجمالي مساحة الغابات علي مستوي العالم. وقد ساهم ذلك إلي حد كبير في ارتفاع درجات حرارة الأرض وزيادة نسب التلوث.

### هـ - مشكلات الجفاف والتصحر Desertification :

فقد أدت التغيرات المناخية التي أحدثها ارتفاع مستويات التلوث البيئي إلي تغيير توزيعات الأمطار علي المستوي العالمي، مما أدي إلي انخفاض شديد في معدلات الأمطار في مناطق مختلفة من العالم وكذا إلي تغير حركة الرياح وحركة الرمال وهو مايهدد بتحول بعض المناطق إلي مناطق صحراوية بعد أن كانت قابلة للزراعة وهو ماسيضر ضرراً بالغاً بالأمن الغذائي للعديد من الدول ويؤدي إلي تزايد أخطار الجفاف والمجاعات.

### و - مشكلة تهديد التنوع الحيوي Biodiversity :

وهي تتصل بالمساس بالتنوع في الكائنات الحية النباتية والحيوانية وبالتوازن البيئي. فقد أدت ظروف التدهور البيئي لكوكب الأرض إلي تعريض حياة العديد من الكائنات البرية والبحرية والحيوانية لخطر الانقراض نتيجة لعدم توفر الظروف البيئية المناسبة لمعيشتها، أو نتيجة لسوء استغلالها اقتصادياً وهو ما يخل بالتوازن البيئي.

### ز - مشكلة التلوث البيئي Pollution :

لقد عانت البيئة معاناة شديدة من تفاقم مشكلة تلوث التربة والماء والهواء نتيجة لتراكم المخلفات الضارة سواء الغازية أو السائلة أو الصلبة أو نتيجة للإشعاعات الضارة مما أدي إلي العديد من المشكلات الصحية والبيئية وإلي أضرار فادحة بالكائنات الحية علي تباين أنواعها. ومن بين المصادر الملوثة مشكلات مياه الصرف الصحي والصناعي التي يتم تصريفها في مياه البحار والمحيطات، مشكلة تلوث التربة والمياه بالمواد الكيماوية المستخدمة كأسمدة أو مبيدات زراعية والتي يؤدي تراكمها في التربة عاماً بعد عام إلي العديد من الأمراض للإنسان والحيوان، مشكلة المخلفات الصلبة غير القابلة للتحلل Solid non-degradable Wastes ، مشكلات تلوث الهواء بعادم السيارات وبأدخنة المصانع ولاسيما الصناعات الملوثة للبيئة، مشكلات التسرب الإشعاعي الذري والنووي الناشئة عن حوادث المحطات النووية أو عن التفجيرات النووية.

### ح - مخاطر الأمراض والأوبئة:

تشير الدراسات إلي أن ارتفاع درجة حرارة الأرض سوف يؤدي إلي زيادة معدلات انتشار بعض الأمراض والحميات التي تنشط الميكروبات المسببة لها في المناخ الحار والرطب من ذلك مثلاً : الملاريا، الالتهاب الكبدي، الالتهاب السحائي، وشلل الأطفال، وحمي الصفراء، وحمي الدنج، والتيتانوس والكوليرا والدوسنتاريا . ومن ناحية أخري فإن ارتفاع درجات الحرارة سوف يؤدي إلي اتساع نطاق منطقة المناخ الاستوائي مما يؤدي إلي انتشار بعض الحشرات الناقلة للعديد من الأمراض كالبعوض والذباب علي نطاق جغرافي أوسع، ذلك فضلاً عن احتمال إطالة مدد حياة وزيادة معدلات تكاثر هذه الحشرات، مما يزيد من احتمالات الإصابة بهذه الأمراض وسرعة انتشارها بصورة وبائية[١٨٠].

### ط - مخاطر التكنولوجيا الحيوية :

لقد أدت التطورات المذهلة في مجال التكنولوجيا الحيوية Biotechnology وكذلك في مجال الهندسة الوراثية Genetic Engineering سواء في عالم النبات أو عالم الحيوان، فضلاً عن تكنولوجيا الاستنساخ Cloning ، إلي استحداث سلالات مهجنة من النباتات والحيوانات بصفات وراثية جديدة. وغني عن البيان أن هذه المجالات المستحدثة قد ترتب آثاراً بيئية ضارة، كما قد تخل بالتوازن البيئي، مما قد يهدد حياة الإنسان وصحته.

ويتضح من استعراض المشكلات البيئية السابقة أن هذه المشكلات قد تولدت عن الاستخدام غير الرشيد للتكنولوجيا الحديثة أو عن الاستغلال المفرط Over-exploitation للموارد الطبيعية بمعدلات تفوق بكثير ما هو مناسب للتنمية المستدامة. وانطلاقاً من الإدراك الواعي للآثار السلبية الخطيرة لهذه المشكلات البيئية علي حياة الإنسان، فقد بذلت جهود دولية كبيرة علي المستويين العالمي والإقليمي منذ أوائل السبعينيات بهدف احتواء الأخطار المحدقة بالبيئة، ويمكننا أن نذكر في هذا الصدد علي سبيل المثال لا الحصر مايلي [١٨١]:

- الإعلان الصادر عن قمة الأرض في ريودي جانيرو سنة ١٩٩٢ وهي أول مؤتمر دولي يعقد علي مستوي القمة لمناقشة القضايا والمشكلات البيئية.

- بروتوكول مونتريال (١٩٨٧ - ١٩٩٥) لحماية طبقة الأوزون.
- اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٣)
- اتفاقية مكافحة التصحر (١٩٩٤)
- اتفاقية التغير المناخي (١٩٩٤)
- بروتوكول كيوتو (١٩٩٧)

وعلي الرغم من ذلك - ومع التسليم بالدور الإيجابي للنشاط الدولي العالمي للحفاظ علي البيئة وحمايتها - فمن غير الممكن اغفال الآثار السلبية الخطيرة التي خلفتها سياسات العولمة علي البيئة والتي يمكننا أن نتمثل جانباً منها فيما يلي[١٨٢]:

١ - اتجهت بعض الشركات متعددة الجنسيات المنتجة للمواد السامة أو الكيماوية أو العاملة في الصناعات الملوثة للبيئة إلي نقل نشاطها إلي دول الجنوب التي تكون التشريعات البيئية فيها أكثر ليونة، تجنباً للتحمل بتكاليف معالجة المخلفات أو هرباً من التقيد بالشروط البيئية المعمول بها في دول الشمال.

٢ - من الملاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات التي تنقل نشاطها إلي دول الجنوب عادة ما تتهاون في اتخاذ الاحتياطات البيئية وتدابير الأمان البيئي اللازمة للحفاظ علي البيئة مما يرتب اضراراً بيئية خطيرة علي نحو ما حدث في كارثة مصنع يونيون كاربايد بمدينة بوبال بالهند علي سبيل المثال.

٣ - ترتب علي قيام حكومات الدول المتقدمة بفرض حظر أو قيود علي بعض المنتجات والسلع الضارة بالبيئة أو التي لم يتم اختبارها بالقدر الكافي لمعرفة آثارها علي صحة الإنسان، كمنتجات التبغ مثلاً أو بعض العقاقير المستحدثة إن اتجهت الشركات المنتجة لها إلي تكثيف عملياتها التسويقية في دول الجنوب والشرق. وتشير التقديرات إلي أن ما يقرب من ثلث حجم المبيدات التي قام الشمال بتصديرها إلي الجنوب من الأنواع التي تم تحريم استخدامها في دول الشمال.

٤ - تزايد حجم تجارة النفايات السامة والمخلفات الضارة بالبيئة كالمخلفات الكيماوية والنووية التي تنقلها الدول المتقدمة لكي يتم دفنها أو التخلص منها في أراضي دول الجنوب. ويشير أحد المصادر إلي أن المصانع المقامة في دول الشمال قد قامت بأكثر من ٥٠٠ محاولة خلال الفترة من ١٩٨٩ وحتي ١٩٩٤ لشحن ما يزيد علي ٢٠٠ مليون طن من المخلفات الملوثة للبيئة من دول الشمال إلي دول الجنوب.

٥ - تسعي الدول الصناعية المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات إلي الاتخاذ من الظروف التي هيأتها سياسات العولمة ذريعة للقيام بعملية إعادة تقسيم للعمل والتخصص علي المستوي العالمي بهدف توطين الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة في دول الجنوب انطلاقاً من الزعم الذي تروج له والذي مفاده أن دول الجنوب لم تصل بعد إلي المستوي الحرج من التلوث البيئي، ومن ثم فإن التكاليف المترتبة علي الآثار البيئية السلبية لهذه الصناعات لازالت أقل بكثير من تكاليف تدابير الأمان البيئى أو منع التلوث، وذلك علي عكس الحال بالنسبة لدول الشمال التي دخلت عصر التصنيع منذ فترات زمنية طويلة ومن ثم فقد وصلت إلي الحجم الأمثل للتلوث، الذي لا مفر بعده من الأخذ باحتياطات البيئة وبسياسات حماية البيئة.

٦ - لقد أدت الضغوط الاقتصادية التي مارستها القوي الداعمة للعولمة والتي من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بما فرضته علي دول الجنوب من ضرورة الأخذ ببرامج الاصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة إلي دفع هذه الدول إلي التوسع في استغلال مواردها الطبيعية فيما وراء الحدود التي تكفل الحفاظ علي التنمية المستدامة Sustainable Development في محاولة من جانبها لمواجهة الأعباء المالية الضخمة المفروضة عليها والتي من بينها سداد أعباء ديونها الخارجية المتراكمة، أو الوفاء بالاحتياجات الضرورية لشعوبها ولمتطلبات دفع عجلة التنمية الاقتصادية بها في ظل محاولاتها لتوفيق أوضاعها الاقتصادية مع مقتضيات العولمة.

٧ - مارست الشركات الصناعية الملوثة للبيئة ضغوطاً هائلة علي هامش مؤتمر ريو للبيئة عام ١٩٩٢ - من خلال ما سمي بالمجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة - للحيلولة دون تحميل الشركات متعددة الجنسية بأية أعباء أو مسئوليات في مجال حماية البيئة(١٨٢)، بحيث تقع المسئولية بالكامل علي كاهل الحكومات الوطنية لكي تمول برامج حماية البيئة من الموارد العامة كالضرائب.

٨ - علي الرغم من الجهود الدولية متعددة الاطراف التي تبذل في مجال حماية البيئة وصيانتها إلا أن الدول الصناعية الكبري - المسئولة الرئيسية عن الاضرار بالبيئة - لازالت تراوغ وتتهرب من تحمل مسئولياتها في هذا الشأن. وقد بدا هذا واضحاً في موقف الولايات المتحدة خلال المفاوضات التحضيرية التي مهدت إلي صياغة بروتوكول كيوتو بشأن التغير المناخي عام ١٩٩٧. فعلي الرغم من أن الولايات المتحدة تعد أكبر ملوث للبيئة علي المستوي العالمي إذ تفوق جملة انبعاثاتها من الغازات الضارة بالبيئة انبعاثات جميع دول العالم الأخري، فقد اتخذت الولايات المتحدة موقفاً معارضاً لجميع الدول الأخري تقريباً، بل ومتناقضاً مع مبادئ اتفاقية التغير المناخي ذاتها، كما عملت علي فرض وجهات نظرها رغم المعارضة الشديدة من جانب بقية الدول أعضاء المؤتمر حيث نجحت في ادخال كافة مظاهر المرونة في تنفيذ الالتزامات، وكذا إنشاء « فترات الالتزام » التي مدتها خمس سنوات والتي يحتسب الالتزام علي أساسها، فضلاً عن اعفاء الانبعاثات التي تصدر عن أية عمليات عسكرية متعددة الأطراف من الالتزامات، ومحاولتها صرف الأنظار عن أسلوب حساب الانبعاثات علي مستوي الفرد والذي يحقق مبدأ الانصاف في تحديد الالتزامات إلي التركيز علي أسلوب حساب إجمالي الانبعاثات الكلية علي المستوي الوطني ، وهو ما يحرم الدول كثيفة السكان كالصين مثلاً من التمتع بأية مزايا بل ويعطي الحق للولايات المتحدة علي سبيل المثال في مطالبة الصين بخفض انبعاثاتها من الغازات أو بتحمل مسئوليات أكبر في حماية

البيئة علي الرغم من أن مستوي انبعاثات الفرد في الصين لازال ضئيلاً للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي(١٨٤). وعلي الرغم من كل تلك التحفظات التي أبدتها الولايات المتحدة علي نص البروتوكول، وعلي الرغم من كل التنازلات التي حصلت عليها من جانب الدول الأخري فقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً علي لسان رئيسها جورج بوش (الابن) عدم اعتزامها التوقيع علي بروتوكول كيوتو.

وهكذا يتضح كيف أن دول الشمال الصناعية والشركات متعددة الجنسية رغم كونها التي تتحمل المسئولية الأولي عن تلويث البيئة والإضرار بها فإنها تعمل جاهدة علي التنصل من مسئولياتها ومن التزاماتها في مجال إنقاذ البيئة، كما أنها تسعي سعياً حثيثاً لتوطين الصناعات الملوثة، وللتخلص من نفاياتها ومخلفاتها الضارة بالبيئة في دول الجنوب.

## عاشراً : في الأبعاد المعرفية للعولمة:

لم تقتصر آثار ظاهرة العولمة وأبعادها علي مجرد التأثير في الواقع وإنما جاوزت ذلك أيضاً إلي التأثير في عملية المعرفة بصفة عامة من حيث أدوات اكتساب المعرفة، ومن حيث غاياتها، وكذا من حيث مناهجها. ويمكن القول بأن علم العلاقات الدولية وعلم السياسة كانا أكثر فروع المعرفة تأثراً بظاهرة العولمة وبانعكاساتها سواء من حيث المادة أو من حيث المنهج. وفيما يلي محاولة لاستعراض أظهر الأبعاد المعرفية لظاهرة العولمة :

### ١ - فيما يتصل بالآثار المعرفية للعولمة بوجه عام:

أ - لم يعد هدف العملية التعليمية هو مجرد الإحاطة بمجموعة من الحقائق أو المعلومات الجاهزة، إذ ترتب علي ثورة المعلومات حدوث انفجار معلوماتي هائل بحيث بات من المستحيل علي أي باحث متخصص، مهما بلغت درجة إحاطته وتعمقه في أي فرع من فروع المعرفة، أن يحيط بجميع الحقائق العلمية أو المعلومات ذات الصلة بتخصصه، وهوما يفسح المجال علي نحو متزايد أمام المزيد من التخصص في مجالات المعرفة والبحث. ومن ناحية أخري فقد أصبح الهدف

الرئيسي للعملية التعليمية هو اكساب الباحث المهارات البحثية وتنمية قدرته الابتكارية وقدرته علي التحليل والتخريج واستقراء واستنباط الحقائق وعلي ربطها ببعضها البعض بهدف الانطلاق منها إلي الكشف عن حقائق جديدة.

ب - أدت غلبة النزعة المادية والنفعية (التي تمثل سمة من سمات عصر العولمة) علي مجالات البحث إلي توجيه المزيد من الاهتمام نحو فروع العلوم النفعية ومجالات البحوث التطبيقية التي تستهدف الكشف عن الحقائق بهدف الإنتفاع بها في إيجاد حلول للمشكلات العملية التي تواجهها المجتمعات، وذلك علي حساب تراجع الاهتمام بمجالات البحث الأساسي وفروع العلوم البحتة التي تستهدف الكشف عن الحقائق العلمية لذاتها، وهو مايرتد غالباً إلي اعتبارات تمويلية.

جـ - أدي التحول إلي التركيز علي مجالات البحوث التطبيقية إلي زيادة الاهتمام بفروع المعرفة البينية Interdisciplinary التي تمثل نقاط تقاطع أو التقاء فروع معرفية مختلفة، وهو ما أدي إلي استحداث العديد من الفروع المعرفية والتخصصات العلمية الجديدة التي تتسم باتساع مناظير التحليل وشمولية التناول.

د - ألقت سياسات العولمة - ولا سيما عمليات الخصخصة - بظلالها علي المؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث العلمي إذ تزايد الإتجاه نحو خصخصة مؤسسات التعليم علي امتداد جميع مراحله المختلفة سواء الجامعية أو ما قبل الجامعية.

وعلي الرغم من المزايا والإيجابيات التي يمكن رصدها لخصخصة التعليم، فلا يفوتنا أن ننوه - بشدة - إلي خطورة هيمنة المنطق الاقتصادي البحت، ومبادئ سيادة المستهلك علي المؤسسات التعليمية الخاصة وما قد تؤدي إليه من تجاوزات وسلبيات، فالأصل في هذه المؤسسات أنها مؤسسات تقوم علي أداء رسالة سامية ومن ثم فهي لاتهدف للربح في المقام الأول. ولعل في الفصل بين الملكية والإدارة ما قد يسهم في تلافي العديد من السلبيات وسد الكثير من الثغرات التي تكتنف عمليات

خصخصة التعليم بصورتها الراهنة.

هـ - أدت الثورة التكنولوجية إلي إبتكار العديد من الأساليب التعليمية المستحدثة كالتعليم عن بعد (عن طريق الإنترنت أو عن طريق الوسائط التعليمية المختلفة)، أو التعليم المستمر، أو التعليم المفتوح ... إلخ.

ومن ناحية أخري فقد هيأت وسائل الاتصال الحديثة إمكانية تزايد الاحتكاك والتفاعل بين المؤسسات التعليمية وكذا بين الباحثين الأكاديميين علي المستوي العالمي. وتشير التقديرات إلي أنه في عام ١٩٩٤ كان حوالي ٢٥٪ من البحوث العلمية الأمريكية واليابانية بحوثاً مشتركة (يشترك فيها أكثر من باحث علي مستوي العالم) في حين بلغت هذه النسبة في أوروبا حوالي ٥٠٪. ومن ناحية أخري - وفي العام ذاته - كان ما يقرب من ٢٥٪ من طلبة الدراسات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية من الأجانب [١٨٥].

و - أدت العولمة - بما تنطوي عليه من هيمنة ثقافية أمريكية - إلي غلبة اللغة الإنجليزية علي العملية التعليمية في العديد من الدول، حيث استحدثت نظم وبرامج دراسية باللغة الإنجليزية موازية للدراسة باللغات الوطنية. وعلي الرغم من الفوائد التي قد تترتب علي هذا الإتجاه فيما يتصل ببعض التخصصات العلمية، فإنه يتعين الاحتراز من عدم الإسراف والمغالاة في التوسع في الأخذ بهذا الاتجاه حفاظاً علي الثقافات واللغات القومية التي تمثل مرتكزاً رئيسياً من مرتكزات الهوية والشخصية القومية.

ز - لقد كان من شأن نمو الوعي العالمي وتزايد الإتجاه نحو العولمة أن اتجه العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية إلي إفتتاح فروع لها في الدول الأخري، كما تزايد الإتجاه نحو إبرام إتفاقيات التعاون والتآخي بين هذه الجامعات والعديد من جامعات دول الجنوب، بدعوي إتاحة المجال أمام طلاب هذه الدول لاستكمال دراساتهم العليا بتلك الجامعات، وان كان ليس بخاف ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من وصاية فكرية وهيمنة ثقافية وعلمية من جانب هذه الجامعات الأمريكية والغربية علي البرامج التعليمية ومضامين المقررات الدراسية. وحري بنا أن نشير

في ذلك السياق أيضاً إلي إتجاه بعض المؤسسات التعليمية في دول الجنوب إلي الحصول علي شهادة الجودة (الأيزو) في مجال تقديم خدماتها التعليمية وهو ما يستلزم منها المسارعة بالأخذ بالمناهج الدراسية وبمضامين المقررات التي يتم تحديدها وفقاً للمعايير والرؤي الغربية، وهو أمر يتعارض مع مبدأ استقلالية الجامعات باعتبار أن الأصل في كل جامعة أن تمثل مدرسة فكرية وعلمية متميزة لها ذاتيتها.

٢ - فيما يتصل بآثار العولمة علي مجالات المعرفة السياسية:

لعله مما لا يحتاج إلي برهان القول بأن مجالات المعرفة السياسية كعلم السياسة وعلم العلاقات الدولية إنما تأتي في المرتبة الأولي من حيث درجة تأثرها بالتطورات والتغيرات التي خلفتها ظاهرة العولمة. فإذا كانت العولمة قد أثرت في «مادة» هذه المعارف بما رتبته من ظواهر سياسية دولية مستجدة، فإنها قد أثرت من ناحية أخري - وربما بدرجة أعمق من التأثير - في مناهج التحليل، والمفاهيم المستخدمة في هذه المعارف، بل أكثر من ذلك فقد أثرت العولمة في إدراكنا للظواهر الدولية المحيطة بنا وفي تمثلاتنا الذهنية وتصوراتنا بشأن التعامل مع هذه الظواهر.

ويمكننا أن نتمثل أبرز الانعكاسات التي خلفتها العولمة علي مجالات المعرفة السياسية، وعلي دراسة العلاقات الدولية علي وجه الخصوص فيما يلي:

أ - تراجع الاهتمام «بالدولة» كلاعب رئيسي أو كطرف فاعل أساسي في التفاعلات السياسية العالمية، إذ برز لاعبون جدد من غير الدول أو ما يعرف بـ nonstate actors ، أكثر قدرة وتأثيراً في المجال الدولي كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. ويري Rosenau أن مفهوم السيادة قد أصبح يمثل قيداً أو عبئاً معوقاً يحد من حرية التحرك المتاحة للدول، ومن ثم فهو يري أن الدول أصبحت رهينة السيادة أو مقيدة بها sovereignty bound actors إذ ترتب السيادة علي الدول مسئوليات والتزامات دولية تستنزف جانباً كبيراً من قدراتها ومن ثم تحد من قدرتها علي التأثير، في حين أن

الأطراف الفاعلة الأخري من غير الدول متحررة من قيد السيادة وتبعاتها أو علي حد قوله Sovereignty free actors ، وهكذا يمكننا أن نلحظ عمق التحول الذي طرأ علي النظرة إلي الدولة وإلي السيادة كخاصة من خصائصها، إذ لم تعد السيادة تتسم بنفس الدرجة من الأهمية التي كانت تتميز بها فيما سبق.

ب - لقد كان من شأن تراجع أهمية الدولة القومية إن دعا بعض محللي ومنظري التفاعلات السياسية علي المستوي العالمي، إلي التحول عن المنظور الذي يركز علي الدولة state-centric world إلي منظور آخر يقوم علي أساس التعددية في طبيعة أعضاء النسق العالمي في ظل ما أسموه منظور «مابعد العلاقات الدولية» أو multi - centric world of posinternational politics ، وهو ما يؤكد الاتجاه نحو تجاوز أو تجاهل دور الدولة بشكل شبه كامل إلي حد استبعاد صفة «الدولية» من عبارة «العلاقات الدولية» وإحلال صفة «العالمية» محلها، علي نحو ما نلحظ عند الحديث عن النظام «العالمي» الجديد مثلاً بدلاً من استخدام عبارة النظام «الدولي»، أو عند استخدام عبارة السياسة «العالمية» World Politics أو Global Politics[١٨٦] .

ويري Bull أن التهديد الأكثر خطورة للنسق العالمي في ظل الأوضاع الراهنة يتمثل أساساً في تعدد الولاءات وتعارض الانتماءات وتداخل السلطات، وهو وضع شبيه بما كانت عليه الحال في القارة الأوروبية خلال مرحلة العصر الوسيط قبل ظهور صورة الدولة الحديثة. ولعل في تشابه تلك الأوضاع ما حدا بـ Bull إلي أن يطلق علي الأوضاع الراهنة تسمية العصور الوسطي الجديدة new medievalism[١٨٧].

جـ - عدم الاقتصار علي منظور السياسة التفاعلية interactive politics الذي يقوم علي أساس تبادل الأفعال وردود الأفعال بين أطراف محددة، مع إدخال منظور السياسة الانعكاسية (الترددية) repercussive politics في الاعتبار، في معني أن الأفعال الصادرة عن الدول ترتب ما يشبه الموجات الترددية أو

تشـيع سلسلة من الانعكاسـات التي تغـشي النسق العـالمي ككل to cascade across and through all systems بحيث تتـأثر الأطراف الأخـري بهـذه الأفعال من عدة جهات وبعدة أشكال وبدرجات متفاوتة في نفس الوقت، ومن ثم فإن التأثير أو التـأثر لايأتي من جهة واحدة فحسب، أو من دولة إلي دولة محددة فقط [١٨٨].

د - تراجع حدة الفصل بين الاعتبارات أو المؤثرات السياسية الداخلية domestic وبين المؤثرات الخارجية، وهو ما ينبئ بتزايد أهمية دراسة سياسات الترابط Linkage Politics.

هـ - تصدع الدعـائم أو الفـروض أو المبـادئ الأسـاسـيـة التي ارتكز إليـهـا التنظيم الدولي (تنظيم العلاقات الدولية) منذ معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، وذلك من خلال التشكيك أو زعزعة الثقة في مبادئ : السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخري، والولاء القومي.

و - التحول في تحليل السياسات العالمية عن المحور الأفقي (منظور الصراع بين الشرق والغرب) وهو منظور غلب عليه طابع الصراع الأيديولوجي، إلي المحور الرأسي (منظور الصراع بين الشمال والجنوب) وهو منظور يغلب عليه طابع الصراع الاقتصادي.

ز - تزايد الاهتمام بموضوعات التنظيم القانوني الدولي والنظم الدولية ودور المؤسسات والمنظمات الدولية.

ح - زيادة الاهتمام ببعض الموضوعات المستجدة كحقوق الإنسان ودراسات السلام والأمن، والاتجاهات النسائية Feminism وموضوعات نزع السلاح، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والتجارة غير المشروعة، والموضوعات الاقتصادية والبيئية، وكذا موضوعات التفاعل الثقافي والحضاري وما إلي ذلك.

# مراجع وهوامش القسم الثاني

(١) Neack & Haney (eds.); **Foreign Policy Analysis** (Prentice Hall, Englewood Cliffs, N. J., 1995), p. 230 - 231.

(٢) في مؤلفه الشهير: Les Six Livres de la République أو الكتب الستة للجمهورية.

(٣) انظر في تفصيل ذلك:

أحمد الرشيدي: التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية (سلسلة بحوث سياسية (٨٥)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٨، ١١.

(٤) Scholte, J. A.; **Globalization : A Critical Introduction** (St. Martin's Press, Inc., N. Y., 2000), p. 138.

(٥) Czempiel & Rosenau (eds.); **Global Changes and Theoretical Challenges** (Lexington Books, MA., 1989), p. 1 - 20.

(٦) ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

- Schraeder, P.; **Intervention in the 1990's** (Lynne Renner Pub., Boulder & London, 1992).
- De Montbrial, T.; "Interventions Internationales, Souveraineté des Etats et democratie" en : **Politique Etrangère** (IFRI, Paris, 3/98), p. 549 - 566.
- ستانلي هوفمان: سياسات وأخلاقيات التدخل العسكري، (المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد ٤، يوليو ١٩٩٦).
- عماد جاد: حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي (سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ٩٢، ٢٠٠٠).

(٧) راجع:

Strange, S.; "The Erosion of the State" in **Current History** (November 1997), p. 365 - 369.

وكذلك:

- Evans, P.; "The Eclipse of the State", in : **World Politics** (Vol. 50, No : 1, October 1997), p. 62 - 87.
- Colchester, N.; "Goodbye Nation-State, Hello ... what ? " in : **The New York Times** OP-ED, 17 July 1994.

(٨) وهو ما أشار إليه Huntington بالموجة الثالثة في كتابه :

Huntington, S. ; **The Third Wave** (University of Oklahoma Presss, 1991).

(٩) "Civil Society refers to activities by voluntary associations to shape policies, norms and / or deeper social structures".

ورد في : Scholte ; **Op. cit.,** p. 277

(١٠) **Ibid**

(١١) Waters, M.; **Globalization** (Routledge, London, 1995), p. 102

(١٢) Scholte; **Op. cit.,** p. 155

(١٣) الحبيب الجنحاني: « ظاهرة العولمة : الواقع والآفاق »، ورد في : مجلة عالم الفكر (الكويت، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٩.

(١٤) محمد عابدي الجابري: « العولمة والهوية الثقافية »، ورد في : المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨)، ص ١٩.

(١٥) وفي هذا المعنى يقول Rosenau :

"Governance is not synonymous with government. Both refer to purposive behavior, to goal - oriented activities, to systems of rule; but government suggests activities that are backed by formal authority, ..... Governance, in other words is a more encompassing phenomenon than government. It embraces governmental institutions, but it also subsumes informal, non-governmental mechanisms whereby those persons and

organizations within its purview move ahead, satisfy their needs, and fulfill their wants."

ورد في :

Rosenau, J. & Czempiel, E.; **Governance without Government** (Cambridge University Press, Cambridge, 1992), p. 4.

(١٦) Scholte; **Op. cit.**, p. 148

(١٧) Baylis, J. & Smith, S.; **TheGlobalization of World Politics** (Oxford University Press, Oxford, 1997), p. 234 - 237.

(١٨) **Ibid.**, p. 23.

(١٩) **Ibid.**, p. 23 - 24

(٢٠) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

وكذلك : بول هيرست، جراهام طومبسون؛ ما العولمة ؟ (سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد ٢٧٣، الكويت، سبتمبر ٢٠٠١)، ص ١٠٤.

(٢١) فيليب مورو ديفارج : العولمة (سلسلة ماذا اعرف ؟ ، موسوعة العلوم للشباب، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٣٥.

(١٢) Scholte; **Op. cit.**, p. 146 - 147.

(٢٣) " Region States are natural economic zones. They may or may not fall within the geographic limits of a particular nation. .... what matters is that each possesses, in one or another combination, the key ingredients for successful participation in the global economy".

ورد في :

Ohmae, K.; "The Rise of the Region State " in : **Foreign Affairs** (Spring 1993, Vol. 72, no : 2), p. 78, 79.

(٢٤) هانس بيتر - مارتن و هارالد شومان؛ فخ العولمة : الاعتداء على الديموقراطية

والرفاهية (سلسلة كتب عالم المعرفة، عدد ٢٢٨، الكويت، أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٢٩ ، ٢٩١.

(٢٥) ريتشارد هيجوت؛ العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسة العالمية (سلسلة محاضرات الإمارات، رقم ٢٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨)، ص ٢٥ ، ٤٢.

(٢٦) Scholte; **Op. cit.**, p. 1483

(٢٧) Sachwald, F.; "La Mondialisation comme facteur d'intégration régionale", dans : **Politique Etrangère** (Eté 1997), p. 259.

(٢٨) السيد يسين؛ العولمة والطريق الثالث (ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩)، ص١١٠.

(٢٩) ولمزيد من التفصيل حول علاقة العولمة بالأقلمة يمكن الرجوع إلي :

Nicolas, F.; "Mondialisation et Régionalisation dans les pays en développement - les deux faces de Janus".

وكذلك :

Veltz, P.; "Une Organisation Géoéconomique à niveaux multiples".

اللذين وردا في : **Politique Etrangère** (Eté 1997)

(٣٠) " ........ structures that link peoples and communities in various parts of the world."

ورد في :

Rosenau, J.; "The complexities and contradictions of Globalization" in : **Current History** (Nov. 1997), p. 361.

(٣١) **Idem**

(٣٢) سيار الجميل؛ العولمة الجديدة (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٧)، ص ١٥٠.

(٣٣) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي مفهوم «الدولة الرخوة» Soft State وهو المفهوم الذي نحته جونار ميردال في أواخر الستينيات للإشارة إلي استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب المصالح الخاصة لبعض الأفراد

أو الفئات علي اعتبارات المصلحة العامة، ولسنا في حاجة إلي إيضاح أن هذا المفهوم قد أصبح أكثر انطباقاً الآن علي واقع الدول النامية في ظل العولمة عما كان عليه قبل ثلاثين عاماً خلت».

انظر: جلال أمين؛ « العولمة والدولة»، ورد في: المستقبل العربي (عدد ٢٢٨ فبراير ١٩٩٨، بيروت)، ص ٣٠.

(٣٤) عبد الخالق عبد الله؛ «العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها»، ورد في: مجلة عالم الفكر (الكويت، عدد أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٦٧.

(٣٥) Habermas, J.; **Après L'Etat - Nation** (Fayard, Paris, 2000), p. 73.

(٣٦) د. عبد الخالق عبد الله؛ مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٣٧) جراهام طومبسون؛ «تحديد موقع العولمة» ورد في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (العدد ١٦٠، منظمة اليونسكو، باريس، يونيو ١٩٩٩)، ص ١٠.

(٣٨) سوسان جورج؛ تقرير لوجانو: مؤامرة الغرب الكبري (إصدارات سطور، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٢٣ - ٢٥.

(٣٩) بول هيرست و جراهام طومبسون؛ مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤ - ٣١٥.

(٤٠) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن يمكن الرجوع إلي:

أحمد السيد النجار؛ «انتصار المصالح الوطنية علي الأيديولوجية في سياتل». ورد في: مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٩٠ - ١٩٦.

(٤١) نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ١٤٣.

(٤٢) انظر التحليل الرائع للدكتور كامل عمران في:

كامل عمران؛ «ملاحظات أولية في العولمة»، ورد في: مجلة معلومات دولية (العدد ٥٨، دمشق، ١٩٩٨)، ص ٢٨.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) Scholte; **Op. cit.**, p. 20

(٤٥) **Idem**

(٤٦) كيمون فالاسكاكيس، «العولمة كمسرحية» ورد في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٤٧) شريف دلاور: تحديث مصر (وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٦٠، ٦١.

(٤٨) Scholte; **Op. cit.**, p. 123

(٤٩) **Ibid.**, p. 129 - 131

(٥٠) سمير أمين: في مواجهة أزمة عصرنا (سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٦٧ - ٦٨.

(٥١) هانس بيتر مارتن ، هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٥٢) يمكن الرجوع بصدد موضوع الخصخصة :

سيار الجميل ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١ - ٢٥٤.

(٥٣) محمود عبد الفضيل : مصر ورياح العولمة (سلسلة كتاب الهلال، رقم ١٤٨، دار الهلال، القاهرة، العدد ٥٨٥، سبتمبر ١٩٩٩)، ص ٢٢ - ٢٤.

(٥٤) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٥٥) الحبيب الجنحاني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ - ٣١.

(٥٦) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٥٧) المرجع السابق، ص ٢٦ - ٢٧.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٣٦ - ٣٧.

(٥٩) يعرف Featherstone هذه النزعة الاستهلاكية بقوله :

"Consumerism describes behaviour where people frenetically acquire (and usually quickly discard) a variety of goods that provide the user with some kind of instant but ephemeral gratification."

ورد في : Scholte; **Op. cit.**, p. 113

(٦٠) "Consumerism involves the generation as much as the satisfaction of wants."

ورد في : **Ibid.**, p. 114

(٦١) كامل عمران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

ولمزيد من التفصيل حول مصطلح الـ Hypercommodification يمكن الرجوع إلى :

Dunn, R. G.; **Identity Crises : A social critique of Postmodernity** (University of Minnesota Press, Minneapolis, 1998), p. 115.

(٦٢) Waters; **Op. cit.,** p. 140

(٦٣) **Ibid.**; p. 141.

(٦٤) Scholte; **Op. cit.,** p. 114.

(٦٥) Waters; **Op. cit.,** p. 140 - 141

(٦٦) Scholte; **Loc. Cit.**

(٦٧) انظر في هذا الصدد :

Ritzer, G.; **Sociological Theory** (The McGraw Hill Co., N. Y., 1996) , p. 578 - 580.

(٦٨) انظر في ذلك : Waters; **Op. cit.,** p. 143 - 144.

(٦٩) يمكن النظر إلي فكرة ثقافة الاستهلاك التي أشرنا إليها آنفاً في هذا الإطار.

(٧٠) ماجدة صالح؛ «الآثار الإعلامية والثقافية للعولمة علي دول المنطقة وإمكانية مواجهتها (بحث مقدم إلي مؤتمر العولمة والعالم العربي - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مايو ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

(٧١) عبد الإله بلقزيز؛ «العولمة والهوية الثقافية »، ورد في : المستقبل العربي (العدد ٢٢٩ - مارس ١٩٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ص ٩٦.

(٧٢) Waters; **Op. cit.,** p. 1.

(٧٣) انظر في ذلك عبد الإله بلقزيز؛ مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ - ٩٦.

(٧٤) محمد الخضر؛ «العولمة والهوية»، ورد في : مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٧٥) ماجدة صالح؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٣ - ١٦.

(٧٦) بول سالم؛ «الولايات المتحدة والعولمة»، ورد في : المستقبل العربي العدد ٢٢٩ - مرجع

سبق ذكره، ص ٨٦ - ٨٧.

(٧٧) يعرف علماء الاجتماع نزعة التعصب العرقي، أو التمركز حول الذات Ethnocentrism بأنها ذلك النوع من التعصب الذي يتمثل في نظرة الفرد (أو الجماعة) إلي ثقافته علي أنها الثقافة الأكثر رقياً، ويتضمن هذا الاتجاه حكماً ضمنياً بالدونية علي الثقافات الأخري. ويعكس التعصب العرقي عدم المقدرة علي تقدير وجهات نظر الآخرين ذوي الثقافات المختلفة بما تتضمنه من لغة ودين وأخلاق، كما يعكس الإفتقار إلي النظرة الإنسانية الشمولية أو فهم المشكلات التي تواجه البشر في المجتمعات الأخري».

ورد في : محمد عاطف غيث؛ قاموس علم الاجتماع (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩)، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٧٨) Sadowsky, Y.; **The Myth of Global Chaos** (Brookings Institution Press, Washington, D.C., 1998), p. 171.

(٧٩) مصطفي عبد الغني؛ الجات والتبعية الثقافية (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩)، ص ٦٩ - ٧١.

ويسوق المؤلف في كتابه المشار إليه بعضاً من الأمثلة الدالة علي استخدام الولايات المتحدة لإتفاقية الجات بدعوي حماية الملكية الفكرية وبهدف الضغط علي بعض الدول واتخاذ تدابير عقابية ضدها في حالة محاولتها الإفادة من الحضارة الغربية أو الإنتاج الثقافي الغربي.

(٨٠) المرجع السابق.

(٨١) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية»، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(٨٢) يمكن الرجوع في هذا الصدد إلي :

أحمد وهبان؛ الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١).

(٨٣) حسنين توفيق؛ «العولمة : الأبعاد والإنعكاسات السياسية»، ورد في : مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٨٤) المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٨٥) جميل مطر؛ تأملات في السياسة الدولية (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥)، ص ٤٩.

(٨٦) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٨٧) لمزيد من التفصيل عن التفسير العلمي لظاهرة التكامل السياسي ولدور السلطة السياسية في تحقيقه يرجع إلي تفسير أستاذنا المرحوم الدكتور محمد طه بدوي، في كتابه: النظرية السياسية (المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٢٠٥ - ٢١٣.

(٨٨) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٩ - ٣١.

(٨٩) Rodrik, D.; "Le débat sur la Mondialisation : leçons du passé " en : Politique Etrangère (IFRI, Paris, 3/1998), p. 567 - 585.

(٩٢) Scholte; **Op. cit.**, p. 140 - 141.

(٩٢) **Ibid.**, p. 146 .

(٩٢) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

(٩٣) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٩٤) Baudouin, J. **Introduction à la Science Politique** (Méméntos Dalloz, Paris, 1989), p. 27.

(٩٥) حسن محمد وجيه؛ مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي (سلسلة كتاب عالم المعرفة، رقم ١٩٠، الكويت، أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٦٦.

(٩٦) الحبيب الجنحاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٩٧) حسنين توفيق؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٩٨) جمال عبد الجواد؛ التسامح (موسوعة الشباب السياسية، الجزء الثالث، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ١٠١ - ١١٥.

(٩٩) الحبيب الجنحاني؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(١٠٠) لورينت لانييل؛ «المخدرات والعولمة: علاقة غامضة»، ورد في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (يونيو ١٩٩٩، اليونسكو، باريس)، ص ١٣١ - ١٣٢.

(١٠١) المرجع السابق.

(١٠٢) محمد سامي عبد الحميد؛ أصول القانون الدولي العام - الجزء الأول: الجماعة الدولية (دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦)، هامش ص ٣٣٧.

(١٠٣) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

(١٠٤) الحبيب الجنحاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٨ ، ٢١ ، ٢٢.

(١٠٥) المرجع السابق، ص ١٨.

(١٠٦) أحمد أبو زيد : «أطفال العالم في خطر»، ورد في : مجلة العربي (العدد ٥٠٤ ، الكويت، نوفمبر ٢٠٠٠)، ص ٦٠ - ٦٦.

(١٠٧) المرجع السابق.

(١٠٨) مها كامل: «عمليات غسيل الأموال : الإطار النظري»، ورد في : مجلة السياسة الدولية (عدد ١٤٦، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٦١.

(١٠٩) المرجع السابق، ص ١٦٢ - ١٦٣.

وانظر كذلك : محمود عبد الفضيل: مصر ورياح العولمة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ - ٤١.

(١١٠) حسنين توفيق: مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

(١١١) Baylis & Smith; **Op. cit.**, p. 494.

وكذلك: Kofman, E. & Youngs, G.; **Globalization : Theory and Practice** (Pinter, London, 1998), p. 225.

(١١٢) ".... the world is sustained by the presence of american power and America's willingness to use that power against those who would threaten the system of globalization. The hidden hand of the market will never work without a hidden fist".

ورد في : Waltz, K.; "Globalization and American Power", **Op. cit.**, p. 53.

(١١٣) يعلق Kenneth Waltz على ذلك بقوله :

" In the Cold War, the United States won a decisive victory. Victory in war, however, often breeds lasting enemies . Magnanimity in victory is rare. Winners of wars, facing new impediments to the exercise of their wills, often act in ways that create future enemies".

ورد في : **Ibid.**, p. 55.

(١١٤) **Idem.**

Chomsky, N.; "Introduction" in : Bennis, P. & Moushabeck, M. (eds.) ;(١١٥)
**Altered States** (New York : Olive Branch Press, 1993), p. 4.

وكذلك ؛ Waltz; **Op. cit.**, P. 54.

"One reads about the world desire for American leadership only in the (١١٦)
United States. Everywhere else one reads about american arrogance and unilateralism."

ورد في ؛ **Ibid.**, p. 55.

Gnesotto, N.; "Elargissement de l'OTAN : une responsabilité (١١٧)
européene" dans : **Politique Etrangère** (Printemps 1997, IFRI, Paris), p. 128.

(١١٨) محمد أسامة عبد العزيز؛ «الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو» في ؛ مجلة السياسة الدولية (العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ٢٠٧.

(١١٩) المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(١٢٠) ولمزيد من التفصيل عن توسيع حلف الأطلنطي يمكن الرجوع إلي ؛

Morsy, L.' "The New NATO : Challenges and Prospects" in : **Legal and Economic Research Review** (Facutly of Law, Cairo University, Beni Sweif Branch, January 1999), p. 1 - 36.

(١٢١) عماد جاد؛ «أثر تغير النظام الدولي علي حلف شمال الأطلنطي»، في ؛ مجلة السياسة الدولية (العدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ١٤ - ١٥.

(١٢٢) المرجع السابق، ص ١٦.

(١٢٣) عبد الرحمن رشدي الهواري؛ «المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط» في ؛ مجلة السياسة الدولية (عدد ١٣٧ - يوليو ١٩٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ٢٧٩ - ٢٨٣.

(١٢٤) المرجع السابق.

(١٢٥) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن يرجع إلي ؛

- أحمد إبراهيم محمود؛ السياسة الدفاعية لإدارة بوش (سلسلة كراسات استراتيجية، عدد ١٠٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١).

- طه المجدوب؛ «المشروع الأمريكي القومي للدفاع الصاروخي» في ؛ جريدة الأهرام

(١/٤/٢٠٠١، القاهرة)، ص ٦.

(١٢٦) وليد رمضان، عرض لكتاب « القرن الحادي والعشرون هل يكون أمريكيا ؟ » للدكتور سعيد اللاوندي، ورد في : مجلة الديمقراطية (العدد الخامس، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٢٨٢.

(١٢٧) Pellerin, H.; "Global Restructuring and International Migration : Consequences for the Globalization of Politics" in : Kofman & Youngs ; **Op. cit.**, p. 82.

(١٢٨) **Ibid.**, p. 82 - 83.

(١٢٩) صامويل هانتنجتون؛ صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة : طلعت الشايب (كتاب سطور (٢)، القاهرة، ١٩٩٨)، ص ٣١٨.

(١٣٠) المرجع السابق.

(١٣١) إيفان بريسكو؛ « أوروبا المنيعة ترحب بكم » ورد في : رسالة اليونسكو (عدد سبتمبر ٢٠٠١، باريس)، ص ٣٥.

(١٣٢) جميل مطر؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(١٣٣) المرجع السابق.

(١٣٤) هيرست و طومبسون؛ مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(١٣٥) إيفان بريسكو؛ مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(١٣٦) المرجع السابق، ص ٣٣.

(١٣٧) جميل مطر؛ مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

(١٣٨) إيفان بريسكو، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

(١٣٩) المرجع السابق.

(١٤٠) صامويل هانتنجتون؛ مرجع سبق ذكره، ص ٣٢١.

(١٤١) المرجع السابق، ص ٣٢٤.

(١٤٢) المرجع السابق، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(١٤٣) المرجع السابق، ص ١٩٢ - ١٩٣.

(١٤٤) راجع في تفصيل ذلك : المرجع السابق، ص ١٩٥ - ٢٠٠، ص ٤٢١ - ٤٣٠.

(١٤٥) سوسان چورج ؛ مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(١٤٦) المرجع السابق، ص ٩٠ - ٩١.

(١٤٧) المرجع السابق، ص ١١٢.

(١٤٨) المرجع السابق، ص ١١٩.

وذلك عملاً بالتعبير الإنجليزي «دع الكلاب تأكل الكلاب» Let dogs eat dogs .

(١٤٩) المرجع السابق، ص ١٢٧.

(١٥٠) أحمد بدر؛ الإعلام الدولي : دراسات في الاتصال والدعاية الدولية (مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ٢٥٤.

(١٥١) Fuchs, G. & Koch, A.; "The Globalization of Telecommunications and the issue of Regulatory Reform" in : Kofman & Youngs; **Op. cit.**, p. 165 - 166.

(١٥٢) محمود علم الدين ؛ «ثورة المعلومات ووسائل الاتصال : التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال - دراسة وصفية» ورد في : مجلة السياسة الدولية (العدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(١٥٣) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(١٥٤) المرجع السابق، ص ١١١.

(١٥٥) Giddens, A.' **the Third Way** (Polity Press, London, 1998), p. 31.

(١٥٦) كامل عمران؛ مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

(١٥٧) Scholte; **Op. cit.**, p. 123.

(١٥٨) محمد شومان؛ «عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي»، ورد في : مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.

(١٥٩) المرجع السابق.

(١٦٠) راجع بصدد هذه السمات : محمود علم الدين؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

(١٦١) راجع في هذا الشأن :

- محمد شومان ؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

- أديب خضور؛ «سوسيولوجيا الترفيه في التليفزيون»، ورد في : مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧ - ٢٨٢.

(١٦٢) أديب خضور، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(١٦٣) هربرت شيللر؛ المتلاعبون بالعقول (سلسلة كتاب عالم المعرفة (٢٤٢)، الكويت، مارس ١٩٩٩)، ص ١٤٦.

(١٦٤) عواطف عبد الرحمن؛ «الوجه المعتم لعولمة الاتصال والمعلومات»، ورد في : جريدة الأهرام (القاهرة، ١٢/٢/٢٠٠١).

(١٦٥) محمود علم الدين؛ مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

(١٦٦) انظر في ذلك : Barker, C.; **Television, Globalization and Cultural Identities** (Open University Press, Buckingham, 1999)_, p. 47 -54.

(١٦٧) حسام الخطيب؛ «أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة؟»، ورد في : مجلة عالم الفكر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٤.

(١٦٨) محمد الخضر؛ مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

(١٦٩) حسنين توفيق؛ مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.

(١٧٠) محمود علم الدين؛ مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.

(١٧١) إيهاب الدسوقي؛ «الأبعاد الاقتصادية للتقدم التكنولوجي ...» ورد في : مجلة السياسة الدولية (عدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ٢١٢ - ٢١٣.

(١٧٢) Waters; **Op. cit.**, p. 147.

(١٧٣) مصطفى عبد الغني؛ مرقجع سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨٠.

(١٧٤) سمير أمين؛ مرجع سبق ذكره، ص ٦٩ - ٧٠.

(١٧٥) محمد السيد سعيد؛ التكنولوجيا (موسوعة الشباب السياسية، الجزء التاسع، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٧١.

(١٧٦) المرجع السابق، ص ٧٣.

(١٧٧) المرجع السباق ،ص ٧٩.

(١٧٨) Baylis & Smith; **Op. cit.,** p. 314.

(١٧٩) راجع : Waters; **Op. cit.**, p. 103 - 106.

وكذلك : Godard, O.' "Effet de Serre et quotas d'émission" en : **Politique Etrangère** (Automne 1998, IFRI, Paris), p. 587 - 610.

(١٨٠) Sanderson, G.; "Climate Change : The Threat to human health." in :

The Futurist (March - April 1992), p. 34 - 38.

(١٨١) Baylis & Smith' **Op. cit.**, p. 313 - 355.

(١٨٢) Scholte; **Op. cit.**, p. 211.

(١٨٣) سوسان جورج، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

(١٨٤) يوسف حمدي ناصف: «بروتوكول كيوتو لتغير المناخ: حسابات المكسب والخسارة»، ورد في: مجلة السياسة الدولية (العدد ١٣٢ - أبريل ١٩٩٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة)، ص ٢٧٣ - ٢٧٦.

(١٨٥) باسكال بيتي ولوك سويت: «العولمة تبحث عن مستقبل»، ورد في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (العدد ١٦٠، يونيو ١٩٩٩، اليونسكو، باريس)، ص ٥٣.

(١٨٦) يمكن الرجوع بصدد هذه التحولات المنهجية إلى:

Rosenau, J.; **Turbulence in World Politics** (Princeton University Press, N. J., 1990), p. 37 - 44.

وكذلك: Czempiel & Rosenau; **Op. cit.**, p. 1 - 20.

(١٨٧) Waters; **Op. cit.**, p. 28.

(١٨٨) Rosenau, J.; **Turbulence in World Politics**, Op. cit., p[. 42.


الخاتمــــــة

## الخاتمة

تناولنا علي امتداد الصفحات السابقة التعريف بمفهوم العولمة، وبالعولمة كظاهرة، وكذا بالمنطلقات الأيديولوجية الباعثة عليها فضلاً عن رصد أظهر الأبعاد والآثار المترتبة علي هذه الظاهرة. وقد خلصنا من هذه الدراسة إلي ما يلي :

### أولاً : بصدد تعريف ظاهرة العولمة:

اتضح من استعراض الاتجاهات المتباينة بصدد تعريف مفهوم العولمة أن هذه التعريفات تدور حول عدة أفكار رئيسية أبرزها ما يلي :

أ - التزايد المتسارع لكثافة التفاعلات الدولية في كافة المجالات، مما أدي إلي التزايد الهائل في درجة الاعتماد المتبادل وإلي تعقد التفاعلات الدولية.

ب - تراجع أثر العوامل الجغرافية والحدود الإقليمية كعوامل مقيدة أو معوقة للتفاعلات الدولية وللتأثيرات المتبادلة فيما بين المجتمعات.

جـ - انضغاط الزمان والمكان علي مستوي العالم، بحيث تراجع أثر الفواصل المكانية (المسافات) أو الزمنية (فروق التوقيت) علي التعامل الدولي.

د - نمو وعي الشعوب بمفهوم الوحدة الكونية وبالعالم ككل مترابط .

هـ - التحرير المتزايد للمعاملات الدولية من كافة القيود والعقبات والمعوقات التي تفرضها السلطات المحلية.

و - تزايد الاتجاه نحو توحيد أو تنميط المعايير أو القيم علي المستوي العالمي، وذلك من خلال الترويج للمعايير والقيم السائدة في دول الغرب (أو دول الشمال المتقدم) لتسود بقية مناطق العالم المختلفة، وذلك بدعوي أنها القيم الأكثر تحضراً أو الأكثر حداثة.

ز - إحياء أفكار الهيمنة والسيطرة ونزعات الصدام والصراع الحضاري والثقافي بين الشعوب المتباينة من حيث درجة التطور الاقتصادي والحضاري أو من حيث الثقافات والقيم الروحية أو من حيث الانتماء العرقي أو القومي.

وقد حاولنا - إنطلاقاً من دراسة التعريفات المختلفة لظاهرة العولمة - أن نقدم إسهاماً متواضعاً في هذا الصدد - يتمثل في التعريف التالي :

« العولمة هي عملية مدارة إرادية وغائية تستهدف من خلالها القوي المهيمنة علي النسق العالمي الإفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت علي التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية، ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل، وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة - وما نتج عن ذلك كله من الشعور بانضغاط الزمان والمكان ، وتهاوي الفواصل الإقليمية، وتزايد الوعي بالعالم ككل متكامل - في تحقيق الهيمنة العالمية، وذلك من خلال العمل علي فرض أنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية علي بقية مناطق العالم،تحقيقاً لمصالح تلك القوي المسيطرة، من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أو الوسائل المتنوعة والمتساندة والمهيئة لتحقيق تلك الهيمنة ».

### ثانياً : بصدد العولمة كظاهرة : يمكن القول :

١ - أن العولمة كظاهرة لم تعرف إلا مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ومع ذلك فقد جاءت هذه الظاهرة كتتويج لتطور تاريخي طويل يمتد لعدة قرون بدءاً من عصر الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر وانتهاءً بالتقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمواصلات في القرن العشرين، ومروراً بسلسلة طويلة من التحولات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية والتكنولوجية. ويمكن التمييز بصدد المتغيرات التاريخية التي أدت إلي ظهور العولمة بين نوعين من المتغيرات :

أ - متغيرات طويلة المدي ، رتبت آثاراً تراكمية علي امتداد مراحل زمنية طويلة نتمثلها في التحولات والتطورات التي أشرنا إليها آنفاً ، والتي امتدت لنحو خمسة قرون من الزمان.

ب - متغيرات طارئة أو حدثية ، رتبت آثاراً مباشرة، سريعة ومفاجئة نتمثلها في حدث سقوط الإتحاد السوفيتي كقوة قطبية وتفكك امبراطوريته، وانفراد الغرب (بزعامة الولايات المتحدة) بالهيمنة علي النسق العالمي.

٢ - أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين مفهوم العالمية Globalism كنزعة إنسانية نحو الإنفتاح علي الثقافات والحضارات الأخري للتفاعل معها وتبادل التأثير والتأثر معها، وبين مفهوم العولمة Globaliszation كعملية مدارة وغائية ذات طبيعة إملائية تعكس إرادة الهيمنة، وتقوم علي أساس فرض قيم ومعايير وأنماط وإرادة طرف معين علي بقية الأطراف الأخري.

٣ - أنه من غير الممكن - بحال - النظر إلي العولمة باعتبارها تسارعاً في معدلات النزعة «العالمية»، إذ أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين المفهومين من حيث الطبيعة والمضمون، «فالعالمية» أقرب ما تكون إلي كونها تعبيراً عن قانون طبيعي سوسيولوجي تاريخي، في حين أن «العولمة» هي عملية إرادية تقبع خلفها إرادات واعية تدير وتدبر، ومن ثم فإن ظاهرة العولمة لم تقتصر علي مجرد كونها تسارعاً أو تزايداً كمياً في معدلات التفاعل والاعتماد الدولي المتبادل ، وإنما هي في حقيقتها تمثل تغيراً كيفياً أو نوعياً في طبيعة وأنماط التفاعلات الدولية.

ثالثاً : بصدد الاتجاهات المختلفة في تفسير ظاهرة العولمة : يمكن القول:

١ - إن تناول ظاهرة العولمة بالتفسير عادة ما يتنازعه اتجاهان متضادان، وهو ما يؤدي إلي تقديم تفسيرين متناقضين تماماً لهذه الظاهرة، يمكننا أن نتمثلهما فيما يلي :

أ - التفسير التكاملي للعولمة Integrative Interpretation :

وهو الذي ينحو نحو تفسير ظاهرة العولمة في إطار مفهوم التكامل علي المستوي العالمي. ومن ثم يري أنصار هذا الاتجاه أن العولمة هي عملية إيجابية الطابع تسهم في زيادة فعالية أو كفاءة إدارة الموارد علي المستوي العالمي. وهذا هو التفسير السائد في الغرب بوجه عام.

ب - التفسير الصراعي للعولمة Conflictive Interpretation :

وهو الذي يفسر ظاهرة العولمة في إطار مفهوم الصراع الدولي، ومن ثم فهو ينظر إلي العولمة نظرة يكتنفها التشكك باعتبارها عملية تهيئ لسيطرة وهيمنة القوي الكبري علي العالم ككل علي حساب التضحية بمصالح دول الجنوب. ويمثل هذا التفسير وجهة نظر دول الجنوب.

ومن ناحية أخري يمكن القول بأن مفهوم العولمة تتنازعه ثلاث رؤي متباينة يمكننا أن نتمثلها فيما يلي :

أ - العولمة كواقع أو كوصف للواقع as a description :

وهو ما يمكن وصفه بالمدلول العلمي لمفهوم العولمة، حيث يري أنصار هذا الاتجاه، أن العولمة هي نتاج لتطور تاريخي طبيعي أو تلقائي، أي أنها حالة State of affairs تحققت بصورة عضوية بمنأي عن الإرادة الإنسانية، ومن ثم فهي غير مستهدفة، أو غير محفوزة، وإنما هي نتاج لقانون طبيعي يندفع الأفراد والمجتمعات

بمقتضاه إلي التعارف والتقارب والتوحد فيما بينهم. ويمكن القول بأن هذا التصور يعكس وجهة النظر السائدة في الدول الغربية أو الدول الصناعية المتقدمة وكذا وجهة نظر قوي الرأسمالية العالمية. غير أننا نري أن هذا التصور هو أقرب انطباقاً علي مفهوم العالمية Globalism وليس علي مفهوم العولمة بالتفصيل المتقدم.

ب - العولمة كسياسة أو كبرنامج عمل as a prescription :

وهو ما يمكن وصفه بالمدلول النمطي normative لمفهوم العولمة، حيث يري أنصار هذا الاتجاه أن العولمة هي عملية إرادية وغائية، بمعني أنها تعكس « مايجب أن يكون » من وجهة نظر الداعين إليها والمروجين لها باعتبارها السبيل المؤدي إلي تعظيم مكاسبهم وحماية مصالحهم.

وانطلاقاً من هذا التصور يمكن اعتبار العولمة نتاجاً مستهدفاً لسياسات وبرامج معينة، أي أنها محفوزة induced أو مستهدفة contrived بما يستلزمه ذلك من استخدام الأساليب والأدوات والسياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق الوحدة العالمية أو الكونية. ومن ثم فهي ليست انعكاساً لتطور تاريخي طبيعي أو تلقائي، وإنما هي محصلة لعملية مخططة ولجهود غائية من جانب الأطراف أو القوي التي توفر للعولمة الظروف الملائمة أو المناخ المناسب لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها وتعظيم مكاسبها. وتمثل هذه النظرة رؤية دول الجنوب للعولمة باعتبارها عملية مدارة إرادية وغائية تستهدف التمكين للهيمنة الأمريكية والغربية علي العالم ككل.

جـ - العولمة كأيديولوجية as an ideology :

وهو ما يمكن وصفه بالمدلول الأيديولوجي للعولمة، حيث تستخدم العولمة كفكرة أو كتبرير justification للعمل السياسي، أو كتقنيع camouflage للأهداف الحقيقية لسياسات معينة تنتهجها بعض الدول، بمعني استخدام ظاهرة العولمة

كدعاية لتهيئة الجماهير لتقبل مواقف أو سياسات معينة، كأن تلجأ بعض الحكومات في إطار تبنيها لسياسات اقتصادية أو اجتماعية معينة إلي التذرع بالعولمة كمبرر للأخذ بهذه السياسات، بدعوي أن هذه السياسات هي من مقتضيات التوافق مع عصر العولمة، أو هي حتم من الحتميات التي يفرضها واقع العولمة.

رابعاً : بصدد المنطلقات الأيديولوجية للعولمة : يمكن القول :

أن ثمة جذوراً فكرية لظاهرة العولمة، تتمثل في الأفكار والفلسفات التي استند إليها الفكر الغربي الحديث، والتي كانت من وراء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية بما تفرع عنها من سياسات. وأن هذه الأفكار والفلسفات يمكن النظر إليها باعتبارها تمثل المنطلقات الأيديولوجية الباعثة علي ظاهرة العولمة. إذ تشير الملاحظة إلي أن الملامح العامة لسياسات العولمة تأتي مستجيبة - بوجه عام - للأصول الفلسفية التي ارتكز إليها الفكر الغربي والتي قامت استناداً إليها الحضارة الغربية الحديثة، والتي امتدت بعد ذلك لتؤثر في الفكر الأمريكي، ألا وهي : مفاهيم الحرية، والصراع، والانتخاب الطبيعي (البقاء للأقوي)، وكذا النزعات الفردية والنفعية، ذلك فضلاً عن تأثرها الواضح بالنظرة الاستعلائية العنصرية، وبنزعة التمركز حول الذات الغالبتين علي نظرة العالم الغربي وعلي معاملاته مع دول الجنوب.

خامساً : بصدد الأبعاد والآثار المختلفة لظاهرة العولمة :

يمكن القول أن العولمة هي عملية مدارة، تتمثل في مجموعة من الأنشطة الغائية التي تقبع خلفها إرادات واعية تستهدف تحقيق غايات معينة، وذلك اعتماداً علي الأساليب أو الأدوات الملائمة.

- أنه علي قدر تعدد وتباين الأدوات والوسائل المستخدمة في إطار هذه الظاهرة يأتي تعدد وتنوع أبعادها وتباين آثارها.

- أن لظاهرة العولمة أبعاداً : سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وعسكرية، وسكانية، واتصالية، وتقنية، وبيئية، ومعرفية.
- الأبعاد السياسية لظاهرة العولمة : ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول.

ب - تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها.

جـ - تزايد النزوع نحو الأخذ بالليبرالية السياسية، وهو ما تمثل في نزعة التحول الديمقراطي والأخذ بالتعددية السياسية.

د - تعاظم دور منظمات المجتمع المدني والقطاع غير الرسمي في مجالات رسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية.

هـ - بروز مفهوم الحكم Governance كبديل للحكومة Govenment.

و - تزايد الإتجاه نحو التكتل بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت والتشرذم في دول الجنوب.

ز - تزايد حدة النزعة الأوليجارشية على مستوى النسق العالمي، وهو ما تمثل في هيمنة مجموعة الثمانية الكبار وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

ح - تنامي دور المؤسسات والمنظمات الدولية والكيانات فوق القومية في مجال فرض النظم الدولية، واتساع نطاق تدخلها في الشؤون الداخلية للدول.

- الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة : ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - تراجع قدرة الحكومات على توجيه الأنشطة الاقتصادية أو السيطرة عليها.

ب - تزايد سطوة المؤسسات أو المنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية.

جـ - تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الانتاج.

د - تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها علي الاقتصاد العالمي.

هـ - تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل علي المستوي العالمي.

و - سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي علي النظام الاقتصادي العالمي.

ز - تزايد الاعتماد علي التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلي العمالة البشرية.

ح - توحش النزعة الاستهلاكية والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

- الأبعاد الثقافية لظاهرة العولمة : ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - التمكين للنزعة المادية علي حساب النزعة الروحية.

ب - محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.

جـ - التمكين لسيادة القيم الغربية والامريكية ولنمط الحياة الأمريكي عبر العالم.

- الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العولمة : ويتمثل أبرزها فيما يلي :

أ - تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية.

ب - التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.

جـ - تقويض الدور الاجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.

د - زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي.

هـ - ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة غير المشروعة.

و - عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.

- الأبعاد العسكرية (الاستراتيجية) لظاهرة العولمة : ويتمثل أبرزها فيما يلي:

أ - التمكين للهيمنة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية عالمياً.

ب - الابقاء علي التحالف الأطلسي ومحاولة توسيع نطاقه وتوسيع اختصاصاته ونطاق عملياته.

جـ - محاولة الاخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي من خلال تبني مشروع الدرع الصاروخية، والاعلان الأمريكي عن عدم الالتزام بمعاهدة حظر الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية (١٩٧٢).

- الأبعاد السكانية (الديموجرافية) لظاهرة العولمة ؛ ويتمثل أبرزها فيما يلي؛

أ - تيسير حركة انتقال الأفراد وزيادة معدلات السياحة والهجرة.

ب - غلبة الطابع «الانتقائي» علي سياسات الهجرة الأوروبية والامريكية.

جـ - زيادة المخاوف من المهاجرين الجدد من ذوي الثقافات غير المتجانسة.

د - تنامي الاتجاهات المعادية للمهاجرين ونزعات كراهية الأجانب من جانب الجماعات اليمينية المتطرفة.

هـ - تزايد القلق في دول الشمال من ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الزيادة السكانية في دول الجنوب.

و - نظرة الغرب ذات النزعة الاستعلائية العنصرية إلي الزيادة السكانية في دول الجنوب باعتبارها فائض بشري غير منتج، والاتجاه نحو التخلص منها بوسائل شتي.

- الأبعاد الاتصالية لظاهرة العولمة ؛ ويتمثل أبرزها فيما يلي ؛

أ - العلاقة التبادلية بين العولمة وبين ثورة الاتصالات والمعلومات.

ب - العولمة الاعلامية كأحد مظاهر وأدوات العولمة.

جـ - أثر العولمة علي الجانب التقني لوسائل الاتصال الحديثة.

د - الهيمنة الغربية والامريكية علي مضمون أو محتوي الرسائل الاتصالية والاعلامية عبر العالم.

هـ - انهيار السيادة الاعلامية لدول الجنوب في ظل انتشار أنظمة البث الفضائي.

- الأبعاد التقنية (التكنولوجية) لظاهرة العولمة ؛ ويتمثل أبرزها فيما يلي ؛

أ - اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول الشمال ودول الجنوب.

ب - الآثار الاقتصادية للثورة التكنولوجية.

جـ - السمات أو الخصائص المميزة للتكنولوجيا في عصر العولمة.

د - القيود التي تفرضها الدول المتقدمة علي نقل التكنولوجيا من خلال التذرع باتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية.

- الأبعاد البيئية (الإيكولوجية) لظاهرة العولمة ؛ ويتمثل أبرزها فيما يلي ؛

أ - الآثار التدميرية للتطور التكنولوجي الهائل علي البيئة في القرن العشرين.

ب - اتسام المشكلات والقضايا البيئية بالطابع العالمي.

ب - الجهود العالمية للحفاظ علي البيئة.

جـ - الآثار السلبية لسياسات العولمة علي البيئة.

- الأبعاد المعرفية لظاهرة العولمة ؛ ويتمثل أبرزها فيما يلي ؛

أ - أثر العولمة علي عملية المعرفة بوجه عام من حيث غاياتها، وأساليبها، وأدواتها ومؤسساتها.

ب - أثر العولمة علي مجالات المعرفة السياسية بوجه خاص، ولا سيما مجال دراسة العلاقات الدولية سواء من حيث المادة، أو المنهج، أو مناظير التحليل، أو مجالات الاهتمام.

**وخلاصة القول ...**

إن الغرب - وقد فرغ من صراعه مع القطب السوفيتي - قد عاد مرة أخري

لمواصلة سياساته الساعية إلي فرض الهيمنة علي العالم وإلي تأمين مصالح قوي الرأسمالية العالمية، فراح يكشر عن أنيابه من جديد لدول الجنوب، التي لم يعد - في ظل التوزيع العالمي الراهن للقوة - ثمة ما يدعوه إلي التلطف معها أو الترفق بها علي نحو ما كانت تفرضه ظروف الحرب الباردة.

« والله يتم نوره، ويغفر لي عجزي وتقصيري، والحمد لله رب العالمين »

# مضامين الكتاب

# هــذا الـكـتـاب

يقدم المؤلف فى هذا الكتاب معالجة شاملة للعولمة ، حيث يعرف بمفهوم العولمة ، ويأظهر الإتجاهات فى تعريفه ، كما يتناول العولمة « كظاهرة » ، ثم ينتقل الى استعراض التطور التاريخى للعولمة عبر العصور ، موضحاً الظروف التاريخية التى مهدت السبيل لها ، وكذا العوامل التى أدت إلى ظهورها .

كما يعرض المؤلف أيضاً الى المنطلقات الأيديولوجية فى الفكر الغربى الكامنة وراء هذه الظاهرة والباعثة عليها .

ولعل أظهر ما يتميز به هذا الكتاب عن الكتابات السابقة عليه و التى تصدت لهذه الظاهرة ، انه لم يقتصر على مجرد التعرض للأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية للعولمة كشأن معظم الدراسات السابقة ، وإنما راح يجاوز ذلك الى العناية بكافة الأبعاد الأخرى للظاهرة كالأبعاد الإجتماعية ، والعسكرية ، والسكانية والإتصالية ، والتكنولوجية ، والبيئية ، والمعرفية ، بغية تقديم رؤية متكاملة لهذه الظاهرة الخطيرة التى باتت تلقى بظلالها على شتى قطاعات الحياة الإنسانية فى عالمنا المعاصر سواء على المستويين الوطنى أو الدولى .

الناشــر



•• الدكتور / ممدوح محمود مصطفى منصور

•• من مواليد القاهرة فى ٢٦ / ٥ / ١٩٦٢

• حاصل على درجة دكتور الفلسفة فى العلوم السياسية ( العلاقات الدولية ) من جامعة الإسكندرية عام ١٩٩٣ .

• أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

• عضو مجلس إدارة معهد الدراسات الدبلوماسية ، بكلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

• له العديد من المؤلفات فى مـ... العلاقات الدولية والعلوم السـ...

Bibliotheca Alexandrina
0615991